

ازدواج الاختصاص بإبرام معاهدات حماية الاستثمار والمسؤولية
التضامنية بين الاتحاد الأوروبي والدول الاعضاء
دراسة في ضوء أحدث تعديلات القانون الأوروبي للاستثمار
دكتور/ أسامة حمزة محمود عبد الفتاح
مدرس بقسم القانون الدولي العام
كلية الحقوق جامعة حلوان

قائمة الاختصارات Abbreviation

ARIO	ILC Articles on the Responsibility of International Organizations of 2011
ARS	ILC Articles on the Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts of 2001
CCP	Common Commercial Policy
CJEU	Court of Justice of the European Union
EC	European Communities
ECHR	European Convention on Human Rights
ECLRev	European Constitutional Law Review
ECT	Energy Charter Treaty
ECtHR	European Court of Human Rights
FDI	Foreign Direct Investment
FET	Fair and Equitable Treatment
FPI	Foreign Portfolio Investment
FTA	Free Trade Agreement
ICJ	International Court of Justice
ICSID	International Centre for Settlement of Investment Disputes
IEUDS	Investor-to-EU Dispute Settlement
IIPA	International Investment Protection Agreement
ILC Articles	ARS and ARIO
IntlALRev	International Arbitration Law Review
ISDS	Investor-to-State Dispute Settlement
MFN	Most-Favoured-Nation Treatment
NT	National Treatment
REG	Regulation No 912/2014 establishing a framework for managing financial responsibility linked to investor-to-state dispute settlement tribunals established by international agreements to which the European Union is party
TFEU	Treaty on the Functioning of the European Union
UNCLOS	United Nations Convention on the Law of the Sea
VCLT	Vienna Convention on the Law of Treaties of 1969

VCLT-IO	Vienna Convention on the Law of Treaties between States and International Organizations and between International Organizations of 1986
---------	---

مقدمة :

دائما ما يثار الجدل بشأن الأحكام الصادرة من المحاكم الوطنية والتي تقضي بأن القوانين الوطنية لها علوية على قوانين الاتحاد الأوروبي. لعل أحدث تلك الأحكام هو الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية البولندية بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٢١، والذي تبعه إدانة سريعة من الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي والأحزاب الرئيسية داخل البرلمان الأوروبي.

ووصف الحكم بأنه تهديد خطير (كالضربة النووية) على النظام القانوني للاتحاد الأوروبي، وبعث المخاوف من خروج بولندا من الاتحاد، على غرار بريطانيا. حيث احتدم الخلاف لفترة طويلة بين بعض البلدان الأوروبية من جهة والمنظمات الأوروبية من جانب آخر، بعد أن قضت محكمة العدل الأوروبية بمخالفة تلك الدول القانون الأوروبي.

الأمر الذي يثير التساؤل حول العضوية في الاتحاد الأوروبي وهل تسير جنبا إلى جنب مع الالتزام الكامل وغير المشروط بالقيم والقواعد المشتركة، وهل الامتثال لتلك القيم والقواعد هو مسؤولية كل بلد عضو في التكتل؟

يكمن الجدل حول احترام مؤسسات الاتحاد الأوروبي سيادة الدول الأعضاء في الاتحاد. وفي المقابل أولوية القانون الأوروبي الذي ينبغي أن يطبق فقط في المجالات، التي يتمتع فيها الاتحاد الأوروبي بالاختصاص، وإن إطار ذلك هو المعاهدات المؤسسة للاتحاد الأوروبي .

ونظرًا لاكتساب الاتحاد الأوروبي صلاحية إبرام اتفاقيات حماية الاستثمار الخاصة بالاتحاد الأوروبي IIPA ، فإنه يدخل بالضرورة في مجال المسؤولية الدولية عن انتهاك هذه المعاهدات.

نظرًا لأنه يمكن للمستثمرين مقاضاة الاتحاد الأوروبي بموجب الاتفاقيات الأوروبية كاتفاقية الطاقة ECT وبما أن عدد اتفاقيات حماية الاستثمار الخاصة بالاتحاد

الأوروبي IIPA بعد لشبونة تتضاعف بشكل مطرد لتحل في النهاية محل معاهدات الاستثمار الثنائية الحالية للدول الأعضاء مع الأطراف من الغير من خارج الاتحاد الأوروبي، فإن قضية المسؤولية الدولية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه باتت محل تدقيق.

كانت تلك القضية موضع نقاش وجدل لفترة طويلة. ويمكن أن تُعزى الصعوبات المحيطة بالموضوع، على سبيل المثال، إلى الترتيبات الفريدة لتقاسم الصلاحيات المنصوص عليه في معاهدات الاتحاد الأوروبي، حيث يتقاسم كل من الاتحاد والدول الاعضاء عملية صناعة المعاهدات الدولية العقدية أو الشارعة^(١) أو بالأحرى إنشاء القواعد القانونية وكذلك الاختصاصات التنظيمية فيما بينهم.

ومن ناحية أخرى، فإن حقيقة أن الدول الأعضاء تنفذ بانتظام قانون الاتحاد الأوروبي - مما يترك في بعض الأحيان مجالاً أكبر وأحياناً أقل للدول الأعضاء - يسبب تعقيدات عند البحث عن الجهة المسؤولة عن مخالفة الالتزامات الدولية.

ترسخ هذا الجدل في التحكيم الدولي بموجب معاهدات منظمة التجارة العالمية (WTO) والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR). حتى بعد أن أصدرت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة (ILC)، كما يمكن القول، الأساس القانوني الأكثر موثوقية حول مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً لعام ٢٠٠١ ARS (٢) ، وأعمال لجنة القانون الدولي حول مسؤولية المنظمات الدولية لعام ٢٠١١ ILC Articles on the Responsibility of International Organizations (٣) فتلك

(١) انظر في ذلك: د. عبد الواحد الفار، الطبيعة القانونية الدولية الاقتصادية في ظل النظام الدولي القائم، دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص ٤٢ وما بعدها.

(2) ILC Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, with Commentaries, in ILC Report of the 53rd session (2001), UN Doc A/56/10 (2001).

(3) ILC Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, with Commentaries, in ILC Report of the 53rd session (2001), UN Doc A/56/10 (2001).

القواعد لا يمكن الجزم بإمكانية تنظيمها كلياً للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.

فعلى الرغم من أن قواعد لجنة القانون الدولي حول مسؤولية الدول عن الأعمال غير المشروعة ARS قابلة للتطبيق على الدول، وبالتالي على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإن تاريخ الصياغة والمفهوم النهائي لقواعد المسؤولية الدولية عن أعمال المنظمات الدولية ARIO يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي لديه القليل من القواسم المشتركة مع المنظمات الدولية الكلاسيكية التي كان واضعو مسودة المسؤولية الدولية للمنظمات ARIO يأخذونها بعين الاعتبار عند كتابة هذه القواعد.

تعد العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وتحديداً المسؤولية التضامنية بينهم عن انتهاك اتفاقيات حماية الاستثمار الدولية التي ينضم الاتحاد الأوروبي كطرف فيها (EU IIPAS) موضوعاً جوهرياً للغاية، لم تتم معالجته بالشكل الكافي.

فمع دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ، نُقلت صلاحيات إبرام المعاهدات واتفاقيات حماية الاستثمار IIPA وأيضاً صلاحيات اعتماد تشريعات داخلية للاتحاد الأوروبي. ما تضمن أيضاً إدارة المنازعات بموجب اتفاقيات الاستثمار الدولية الخاصة بالاتحاد الأوروبي والتخصيص الداخلي للمسؤولية أو بالأحرى المسؤولية التضامنية عن التعويض وما يثار حولها من الخلافات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.⁽⁴⁾ هذا الموضوع له أهمية كبيرة لأصحاب المصلحة كالدول غير الاعضاء في الاتحاد الأوروبي وشركاء الاستثمار على اختلاف طبيعتهم: فقرارات التحكيم والتسويات الناشئة عن النزاعات بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي والتي

(4) Permana, Rizky Banyualam. "Achieving Multilateral Investment Court through EU-ASEAN Expansion of Bilateral Investment Court: Is It Possible." Indonesian J. Int'l L. 16 (2018): 453.

غالباً ما تنذر بالخلاف حول مبالغ هائلة مستحقة الدفع للمستثمرين المتضررين وربما الدول الأجنبية كطرف متعاقد مع الاتحاد الأوروبي أو الدول الاعضاء.⁽⁵⁾
ويمكننا أن نجمل أهداف الدراسة فيما يلي: -

١- الهدف من هذه الدراسة هو تحديد كيف يتحمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه المسؤولية الدولية بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي تجاه المستثمرين وكيف يتحملون المسؤولية المالية الداخلية تجاه بعضهم البعض.

تبحث الدراسة إمكانية وجود خيط مشترك، فهناك قواعد المسؤولية الدولية، التي تتجسد في مواد لجنة القانون الدولي والسوابق القضائية الدولية، بيد أن تلك القواعد من المرجح أن تصطدم بتعقيدات الفدرالية التنفيذية بموجب قانون الاتحاد الأوروبي. تركز تلك الدراسة على خصوصيات المسؤولية الدولية بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي، بموجب أطر منظمة التجارة العالمية أو الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. بينما تركز الدراسة كذلك على إطار عمل لوائح المسؤولية المالية REG وما إذا كانت تتضمن نهجاً قابلاً للتطبيق لإدارة قضايا المسؤولية بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

٢- نحاول هنا تسليط الضوء على النظام الخارجي لإجراءات المسؤولية بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي والتي تتطلب تفاعلاً وثيقاً بين القواعد الخاصة باتفاقيات حماية الاستثمار EU IIPA والقواعد الخاصة بوضع المدعى عليه وفقاً للقانون الأوروبي والنظام الداخلي للتخصيص المالي والتعويض. ما هي التحديات التي تواجه المفوضية ومحكمة العدل الأوروبية ومحاكم التحكيم التي تفصل في المنازعات الخاصة بمعاهدات حماية الاستثمار التي يكون الاتحاد الأوروبي أو أحد أعضائه طرفاً فيها.

(5) Pohl, Jens Hillebrand. "The Impact of Investment Treaty Commitments on the Design and Operation of EU Investment Screening Mechanisms." (2020): 1-44.

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مزايا وعيوب النظام الذي أنشأه القانون الأوروبي وكيف يمكن تحسينه. وإلى أي مدى يتحمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الالتزامات الدولية بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي. تحقيقاً لهذه الغاية، تبحث تلك الدراسة الآثار المترتبة على تقسيم اختصاصات إبرام المعاهدات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيما يتعلق بمعاهدات حماية الاستثمار قبل معاهدة لشبونة وبعد معاهدة لشبونة.

٣- في ظل اتفاقات الاستثمار الدولية المختلفة، طرح السؤال ما إذا كان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ملزمين دولياً فقط في حدود صلاحياتهم. إذا كان الأمر كذلك فما هي شروط ذلك؟ هل يمكن للأطراف في المعاهدة أن تنص تعاقدياً على هذا التحديد وفقاً لضوابط الاختصاص؟ ما هو الوضع في ظل المعاهدات الأوروبية لحماية الاستثمار ذات الاختصاص المشترك بعد لشبونة؟

٤- ما هي المعايير التي بموجبها يتحمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء المسؤولية الدولية عن انتهاكات اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي بموجب مواد لجنة القانون الدولي ILC والسوابق القضائية الدولية. المسؤولية الدولية تعني خرق القانون الدولي، والخرق يعني سلوكاً، أي فعل أو إغفال، أدى إلى الانتهاك. قد ينتهك سلوك الدول الأعضاء القانون الدولي، وكذلك سلوك الاتحاد الأوروبي.

لذلك، تصبح مسألة إسناد التصرف إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ذات صلة. ما هي المعايير التي تدفع إلى الإسناد؟ تنص مواد لجنة القانون الدولي على قواعد عامة بشأن المسؤولية الدولية وتنص كذلك على إمكانية وجود قانون خاص يحكم المسؤولية الدولية. هل يمكن أن يكون تقسيم الاختصاصات كما هو مستمد من معاهدات الاتحاد الأوروبي بمثابة قانون خاص؟ فيما يتعلق باتفاقات IIPA المختلفة للاتحاد الأوروبي، هل هناك قاعدة خاصة تفرض قاعدة المسؤولية المشتركة؟

نحاول في تلك الدراسة تحليل جميع جوانب هذا النظام الذي تم تقديمه حديثاً لتوضيح مواطن الضعف والقوة مقارنة بالنظام التقليدي لتسوية منازعات الاستثمار في

القانون الأوروبي، فمن المسلم به أن معظم الميزات الأساسية للتحكيم تظل كما هي بموجب اتفاقيات الاتحاد الأوروبي لحماية الاستثمار IIPAS بعد لشبونة. على سبيل المثال لا الحصر، تظل تسوية المنازعات مشروطة باتفاق بين المدعي المستثمر والمدعى عليه. كما تظل الأطراف المتنازعة حرة في الموافقة على القواعد التي تحكم النزاع ولها الحرية في الموافقة على الضوابط الإجرائية المطبقة على إجراءات تسوية النزاع.^(٦)

نبحث منهجية القانون الأوروبي في تقاسم المسؤولية عن حماية الاستثمار من خلال، تحليل الاتفاقيات الأوروبية، وبالأخص تسوية منازعات حماية الاستثمار في القانون الأوروبي والتعرف على ملامح نظام المسؤولية الجديد وتوزيع المسؤولية الداخلية بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وتمييزها عن المسؤولية الخارجية. علي أن نخصص جزء من تلك الدراسة لبحث الالتزامات الدولية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار الأوروبية ، حيث نوضح القواعد الخاصة بصلاحيات إبرام المعاهدات الأوروبية الخاصة بحماية الاستثمار ، ثم إمكانية تقسيم الاختصاصات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيما يتعلق باتفاقيات الاستثمار الدولية ، علي أن نختم هذا الفصل بالالتزامات الدولية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول

اتفاقيات حماية الاستثمار الأوروبية

المطلب الأول

تسوية منازعات حماية الاستثمار في القانون الأوروبي

بداية يتعين التأكيد على طبيعة اتفاقات الاستثمار الدولية كمعاهدات دولية تُبرم عادة بين دولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة. وهي تهدف إلى حماية الاستثمارات التي تتم ضمن الولاية القضائية لدولة متعاقدة (الدولة المضيفة) من قبل مستثمرين أجنبي،

(٦) راجع في ذلك: د. عصام الدين القصيبي: خصوصية التحكيم في مجال منازعات الاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٦٦ و ما بعدها.

وهم مواطنون لدولة متعاقدة أخرى (الدولة الأم)، من السلوك المعاكس وغير المبرر للدولة المضيفة.^(٧)

ولهذه الغاية، تنص اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA على ضوابط الحماية التي تلتزم بها الدولة المضيفة. على سبيل المثال، لا يجوز للدولة المضيفة أن تصادر ممتلكات المستثمرين الأجانب دون تعويض، ولا تميزهم عن غيرهم من المستثمرين، ويجب أن توفر حماية الأمن والمعاملة العادلة والمنصفة.^(٨)

في حالة حدوث خرق، تنص اتفاقيات الاستثمار الدولية في الغالب على تعويض تدفعه الدولة المضيفة للمستثمر المتضرر من تصرفاتها. ولا تتحمل الأطراف المتعاقدة بموجب اتفاقيات IIPA التزامات تجاه بعضها البعض فحسب، بل أيضاً تجاه المستثمرين من الأطراف المتعاقدة، والتي - وإن لم تكن أطرافاً في المعاهدة - تحصل على حقوق جوهرية مباشرة بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA.

من أجل الدفاع عن هذه الحقوق، لا يتعين على المستثمرين الاعتماد على الحماية الدبلوماسية واستدعاء دولهم للدفاع عن حقوقهم. بدلاً من ذلك، تمنح اتفاقيات

^(٧) هناك مجموعة من أكثر من ثلاثة آلاف معاهدة تحكم الاستثمار الدولي. تشترك معاهدات الاستثمار هذه في أوجه تشابه ملحوظة في هيكلها وأحكامها الأساسية. راجع:

Generally, Rudolf Dolzer & Christoph Schreuer, Principles of International Investment Law (2d Ed. 2012); Jonathan Bonnitcha, Lauge N. Skovgaard Poulsen & Michael Waibel, The Political Economy of The Investment Treaty Regime (2017).

^(٨) حيث تعتمد الاستثمارات الأجنبية على وجود آليات الحماية القانونية من السلوك المعاكس من قبل الدول "المضيفة" التي تستثمر فيها إذا اعتقد مستثمر أجنبي أن الدولة المضيفة قد خالفت التزامات الحماية. تتضمن أقلية متزايدة من معاهدات الاستثمار أيضاً أحكاماً تتطلب من الدول المضيفة إزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي الوارد، أي أحكام تحرير الاستثمار.

Emma Aisbett, Larry Karp & Carol McAusland, Compensation for Regulatory Taking in International Investment Agreements: Implications of National Treatment and Rights to Invest, 1 J. GLOB.&DEV. 1-3 (2010).

^(٨) انظر في ذلك كل من : د. عكاشة محمد عبدالعال : الضمانات القانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية ، بحث مقدم إلي مؤتمر آفاق وضمانات الاستثمار العربية الأوروبية في بيروت من ١٣ إلي ١٥ / ٢٠٠١/

د. ماهر جميل أبو خوات، حماية الاستثمار الأجنبي في ضوء قواعد القانون الدولي العام، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلة كلية الحقوق جامعة المنوفية، ٢٠١٣، ص ٥٠

حماية الاستثمار للمستثمرين آلية إجرائية حتى يتمكنوا من إنفاذ حقوقهم الموضوعية مباشرة ضد الدولة المضيفة عن طريق إجراءات التحكيم الدولية.

وتسمى آلية التنفيذ هذه تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ISDS) (٩) ، وهو مصطلح يجب صياغته بشكل مختلف في حالة وجود الاتحاد الأوروبي، حيث تتنازل الأطراف المتعاقدة عن حقها في الحصانة من الولاية القضائية تجاه المستثمرين المؤهلين وتوافق على الانخراط في الدعاوي القضائية.

نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ISDS) أو نظام محاكم الاستثمار (ICS) وهو نظام يمكن للمستثمرين من خلاله مقاضاة الدول بسبب الممارسات التمييزية، وهي أداة من أدوات القانون الدولي العام^(١٠) ، الواردة في عدد من معاهدات الاستثمار الثنائية، وفي بعض معاهدات التجارة الدولية.^(١١)

توجد أيضًا آليات تسوية المنازعات ISDS في اتفاقيات الاستثمار الدولية، مثل اتفاقية ميثاق الطاقة. إذا قام مستثمر من بلد ما ("الدولة الأم") بالاستثمار في دولة أخرى ("الدولة المضيفة")، وكلاهما اتفقا على اللجوء للتحكيم التجاري الدولي ISDS،

(٩) انظر كل من: د. جلال وفاء محمد: التحكيم بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٧٠ وما بعدها.

Elisabeth Kjos, Hege. *Applicable Law in Investor-State Arbitration*. Oxford University Press, 2013.

راجع أيضا :

Simma, Bruno. "Foreign investment arbitration: a place for human rights?" *International & Comparative Law Quarterly* 60.3 (2011): 573-596.

(١٠) راجع بشكل عام:

Tietje, Christian, Freya Baetens, and Rotterdam Ecorys. "The impact of investor-state-dispute settlement (ISDS) in the Transatlantic trade and investment partnership." study commissioned by the Ministry for Foreign Trade and Development Cooperation, Ministry of Foreign Affairs, The Netherlands (2014).

(١١) مثل USMCA. ظهرت نسخة منه أيضًا في اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية الأقدم (الفصل ١١) ، و CPTPP (من خلال دمج الفصل ٩ من TPP) واتفاقية CETA (القسمان ٣ و ٤).

Gantz, David A. "Canada's Approaches to Investor State Dispute Settlement: Addressing Divergencies among CETA, USMCA, CPTPP and the Canada-China FIPA." (2020): 20-13.

وانتهكت الدولة المضيفة الحقوق الممنوحة للمستثمر بموجب المعاهدة، فإن ذلك يجيز للمستثمر رفع القضية أمام هيئة التحكيم.^(١٢) وتكمن خطورة القضية على جانب آخر، أن المسؤولية المالية الناشئة عن هذه النزاعات غالباً ما تؤثر على ميزانيات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء اعتماداً على الطرف المسؤول؛ وهنا تكمن أهمية الوقوف على طبيعة القواعد الحاكمة داخل الاتحاد الأوروبي. حيث يعد التحديد الواضح والعاقل والمتوازن للمسؤولية بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء عن انتهاكات اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي أمراً حاسماً لسياسة استثمار دولية ناجحة للاتحاد الأوروبي وأيضاً للأطراف من الغير حسني النية.^(١٣)

(١٢) في حين أن ISDS غالباً ما ترتبط بالتحكيم الدولي بموجب قواعد ICSID (المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار التابعة للبنك الدولي)، فإنها تتم غالباً في إطار هيئات تحكيم دولية تحكمها قواعد أو مؤسسات مختلفة، مثل محكمة لندن الدولية للتحكيم (LCIA) أو غرفة التجارة الدولية (ICC) أو مركز هونغ كونغ للتحكيم الدولي (HKIA) أو قواعد الأونسيترال للتحكيم راجع: Caron, David D., and Lee M. Caplan. The UNCITRAL arbitration rules: a commentary. OUP Oxford, 2013.

راجع أيضاً: د. فوزي محمد سامي: التحكيم التجاري، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة ١٩٩٢، ص ١٢.

(١٣) لعل أبرز المثالب التي ارتبطت بمعاهدات الاستثمار. أولاً أن معاهدات الاستثمار تسمح للمستثمرين الأجانب بتحدي التغييرات التنظيمية المشروعة والمبررة راجع في ذلك:

e.g., Anthea Roberts, Triangular Treaties: The Extent and Limits of Investment Treaty Rights, 56 HARV. INT'L. L.J. 353, 379 (2015); Lorenzo Cotula, Do Investment Treaties Unduly Constrain Regulatory Space? 9 QUESTIONS INT'L. L. 19, 19–20 (2014); David Gaukrodger, The Balance Between Investor Protection and the Right to Regulate in Investment Treaties: A Scoping Paper (Org. for Econ. Coop. & Dev. ("OECD") Working Papers on Int'l Inv. No. 2, 2017).

ثانياً: يزعم النقاد أن التعويضات الضخمة تضع عبئاً ثقيلاً على المالية العامة، لا سيما في البلدان النامية. Jonathan Bonnitcha & Sarah Brewin, Int'l Inst. For Sustainable Dev., Compensation Under Investment Treaties 1, 29–31 (2019).

نذكر على سبيل المثال قضية شركة التعدين الباكستانية التي فشلت في إصدار عقد إيجار تعدين مطلوب لتطوير منجم نحاس مستقبلاً. راجع:

Jeffrey Sachs, How World Bank Arbitrators Mugged Pakistan, Project Syndicate.

على الرغم من أن المنجم لم يتم بناؤه مطلقاً، فقد استند التعويض في هذه الحالة إلى الدخل المتوقع للمنجم على مدار دورة تشغيله الكاملة البالغة خمسين عاماً إذا كان قد سُمح له بالمضي قدماً. وكان هذا

المطلب الثاني

معاهدة ميثاق الطاقة المتعددة الأطراف

لعل أبرز اتفاقيات حماية الاستثمار التابعة للاتحاد الأوروبي معاهدة ميثاق الطاقة المتعددة الأطراف (Energy Charter Treaty)، التي أبرمت في عام ١٩٩٨ من قبل الجماعات الأوروبية (EC) والدول الأعضاء والعديد من الدول خارج الاتحاد الأوروبي، هي حتى الآن اتفاقية حماية الاستثمار الوحيدة التي يعتبر الاتحاد الأوروبي طرفاً متعاقدًا فيها. حتى عام ٢٠٠٩، كان إبرام اتفاقات الاستثمار الدولية من اختصاص الدول الأعضاء. وهذا يفسر الشبكة الكبيرة لمعاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها الدول الأعضاء مع دول من الغير.

نظرًا لأن ميثاق الطاقة ECT جمع بين حماية الاستثمار والحقوق والالتزامات المتعلقة بقبول وإنشاء الاستثمار الأجنبي، الذي كان ضمن اختصاص الاتحاد الأوروبي، كان لابد من إبرام ميثاق الطاقة كاتفاق مختلط. حيث تمثل معاهدة لشبونة نقطة تحول. مع دخولها حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٩، حيث اكتسب الاتحاد الأوروبي الاختصاص الحصري للاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment (FDI)^(١٤) كجزء من سياسته التجارية المشتركة Common Commercial Policy (CCP).^(١٥)

التعويض يعادل حجم خطة الإنقاذ التي تفاوضت عليها باكستان وصندوق النقد الدولي قبل شهرين لإنقاذ الاقتصاد الباكستاني من الانهيار

The Bailout, Negotiated In May 2019, Was Reported As Providing A \$6 Billion Usd In Funds To Pakistan. See Salman Masood, Pakistan To Accept \$6 Billion Bailout From I.M.F., N.Y. Times (May 12, 2019), <https://www.nytimes.com/2019/05/12/world/asia/pakistan-imfbailout.html>.

(١٤) انظر في ذلك:

Borensztein, Eduardo, Jose De Gregorio, and Jong-Wha Lee. "How does foreign direct investment affect economic growth?." Journal of international Economics 45.1 (1998): 115-135.

(١٥) راجع:

هذا التحول في السياسة التشريعية للاتحاد الأوروبي سلط الضوء على ماهية الجهة المختصة بإبرام معاهدات حماية الاستثمار، وما إذا كانت تدخل بشكل كامل ضمن اختصاص الاتحاد الأوروبي المكتسب حديثاً. وبالتالي التساؤل حول إمكانية إبرام اتفاقيات IIPA من قبل الاتحاد الأوروبي وحده أو ما إذا كان يجب إبرامها مع الدول الأعضاء فيه، فإن ذلك يخضع للكثير من النقاش والجدل.

فموجب الرأي ١٥/٢، لمحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي:

تري محكمة العدل الأوروبية (CJEU) بأن الفصل الخاص بحماية الاستثمار وأحكام تسوية المنازعات مع المستثمرين ISDS لاتفاقية التجارة الحرة السابقة بين الاتحاد الأوروبي وسنغافورة تقع تحت الاختصاص الحصري للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها تقع ضمن الاختصاص المشترك عندما يتعلق الأمر بالاستثمارات غير المباشرة.^(١٦)

أشارت وجهة نظر محكمة العدل الأوروبية CJEU إلى أن مشاركة الدول الأعضاء جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي في إبرام معايير حماية الاستثمار IIPAs مع دول من خارج الاتحاد الأوروبي، تغطي جميع أشكال الاستثمار ستكون القاعدة في وضع المعاهدات في المستقبل.^(١٧)

نتيجة لذلك، في أبريل ٢٠١٨، تم تقسيم اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وسنغافورة إلى اتفاقيتين منفصلتين، واحدة بشأن التجارة والأخرى بشأن الاستثمار، مما

Leczykiewicz, Dorota. "Common Commercial Policy: The expanding competence of the European Union in the area of international trade." *German Law Journal* 6.11 (2005): 1673-1685.

(١٦) انظر:

Hindelang, Steffen. "Repellent forces: the CJEU and investor-state dispute settlement." *Archiv des Völkerrechts* 53.1 (2015): 68-89.

Gallo, Daniele, and Fernanda G. Nicola. "The external dimension of EU investment law: jurisdictional clashes and transformative adjudication." *Fordham Int'l LJ* 39 (2015): 1081.

(١٧) راجع :

Hindelang, Steffen. *Ibid*, "Repellent forces: the CJEU and investor-state dispute settlement." *Archiv des Völkerrechts* , pp 69-70

سمح للاتفاقية التجارية بالمضي قدماً دون مشاركة الدول الأعضاء في إجراءات التصديق. (١٨)

على نفس المنوال، سيصبح فصل الاستثمار في اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وفيتنام أيضاً اتفاق حماية الاستثمار IIPA قائم بذاته أبرمه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. (١٩)

حتى الآن، ظهرت عدة اتفاقيات IIPA للاتحاد الأوروبي بعد لشبونة. لقد تجاوزت الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة مع كندا (CETA) والاتحاد الأوروبي – سنغافورة IIPA مرحلة المفاوضات ودخلت في عمليات التصديق.

بينما الاتحاد الأوروبي وفيتنام IIPA قاما بالتوقيع والتصديق على اتفاقية حماية الاستثمار. يبقى مصير شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي مع الولايات المتحدة (TTIP)، مع الإدارة الأمريكية الجديدة التي دخلت البيت الأبيض في عام ٢٠١٦، كانت أكثر غموضاً من أي وقت مضى، بينما هي الآن محل مراجعة من الإدارة الجديدة.

حتى اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA للاتحاد الأوروبي الأخرى، التي تم ذكرها للتو، من غير المؤكد دخولها حيز التنفيذ في نهاية المطاف – في انتظار تصديق الدول الأعضاء.

انشئت اتفاقيات حماية الاستثمار IIPAs محكمة دائمة ومؤسسية لتسوية المنازعات. (٢٠) علاوة على ذلك، أنشئت اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة

(١٨) انظر:

Kerneis, Pascal. "Limits to European Union Negotiating Competence." Potential Benefits of an Australia-EU Free Trade Agreement (2018): 95.

(١٩) انظر:

Svoboda, Ondrej. "The The Common Commercial Policy after Opinion 2/15: No Simple Way to Make Life Easier for Free Trade Agreements in the EU." Croatian Yearbook of European Law & Policy 15.1 (2019): 189-214.

(٢٠) الاتفاقيات التجارية الجديدة قد تجعل الآليات الشبيهة بالمحاكم لنزاعات المستثمرين حقيقة واقعة. وذلك ضمن نهج التحول من التحكيم إلى آلية شبيهة بالمحكمة ومدى عمق التغيير في تسوية المنازعات.

بالاتحاد الأوروبي محكمة استئناف مماثلة لمحاكم الاستئناف في الأنظمة القانونية المحلية التي قد تنظر في مخالفات تطبيق القانون.

عززت المفوضية الأوروبية محكمة دائمة تشبه آلية منازعات الاستثمار في العديد من الاتفاقيات التجارية الحديثة. وقد تم بالفعل تبني مثل هذا الحل في اتفاقية التجارة الحرة (FTA) بين الاتحاد الأوروبي (EU) مع فيتنام. عندما تم قبول مثل هذه الآلية من قبل الحكومة الكندية في فبراير ٢٠١٦ - فيما يتعلق بالاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة (CETA) مع الاتحاد الأوروبي - تم النظر إليها على أنها مثيرة نظرًا لحجم الاقتصادات وحجم التجارة بينهما.

في عام ٢٠١٥، قامت المفوضية الأوروبية أيضًا بإرسال ونشر مثل هذا الاقتراح رسميًا في مفاوضات اتفاقية شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (TTIP) مع الولايات المتحدة. وأعقبت هذه التطورات إعادة فتح المفاوضات - التي اختتمت بالفعل مع جمهورية مصر العربية. (٢١)

المحاكم أكثر مركزية من المحكمين، مما يمنحهم القدرة على التصرف بطريقة متماسكة والنظر في النتائج طويلة الأجل. ومع ذلك، قد تنطوي المركزية على مخاطر أكبر تؤدي إلى تطورات قانونية جذرية أكثر من النظام المستقر للتحكيم المتنوع. علاوة على ذلك، قد تؤدي الطول الوسط التي تخلق العديد من الآليات المتنافسة الشبيهة بالمحكمة بدلاً من المحكمة العالمية إلى تصعيد تجزئة القانون الدولي.

ازداد الضغط من أجل الشفافية في حل النزاعات الاقتصادية الدولية في السنوات الأخيرة إلى جانب انتشار الآليات القائمة على التحكيم. أدى العدد المتزايد من منتديات التحكيم إلى التسوق في المنتديات والإجراءات الموازية ليس فقط داخل مجال القانون الاقتصادي الدولي، ولكن أيضًا عبر مجاله، وهو مجال مقسم تقليديًا بين قانون التجارة ومعاهدة الاستثمار.

تم تقديم عدد من المقترحات لإنشاء محكمة دائمة أو هيئة استئناف لقرارات التحكيم في منازعات الاستثمار. تتصور نسخة أكثر راديكالية أن هذه الهيئة لا تتحكم فقط في قضايا الاستثمار، ولكن أيضًا في القضايا التجارية التي تنطوي على قضايا المصلحة العامة

انظر:

Ünüvar, Güneş, Joanna Lam, and Shai Dothan, eds. Permanent Investment Courts: The European Experiment. Springer Nature, 2020.

(٢١) اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وسنغافورة. أسفرت عن اعتماد آلية دائمة لتسوية المنازعات بين المستثمرين في اتفاقية حماية الاستثمار بين الاتحاد الأوروبي وسنغافورة لعام ٢٠١٨. تم أيضًا تضمين أحكام ICS في مراجعة ٢٠١٨ للاتفاقية العالمية بين الاتحاد الأوروبي والمكسيك، مما يجعلها رابع معاهدة الاتحاد الأوروبي التي تتضمن الآلية التي تمت مناقشتها.

المطلب الثالث

ملامح نظام المسؤولية الجديد

أخذ الاتحاد الأوروبي على عاتقه إنشاء وتشكيل إطار مسؤولية خاص ينطبق على اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي. ففي عام ٢٠١٠ تمّاشياً مع هدف المفوضية المتمثل في تطوير سياسة استثمار دولية على مستوى الاتحاد الأوروبي، تمت معالجة المسؤولية الدولية بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في اتفاقيات الاستثمار في الاتحاد الأوروبي (٢٢) ، و "بمناسبة تطوير سياستها الاستثمارية الدولية الجديدة، عالجت اللجنة مسألة التعويض المالي، بالاعتماد على الأدوات المتاحة، بما في ذلك، على الأرجح، اعتماد تشريعات جديدة.

سرعان ما عالج الاتحاد الأوروبي قضية المسؤولية الدولية والتعويض المالي الداخلي. في ٢٣ يوليو ٢٠١٤، حيث اعتمد أخيراً اللائحة رقم ٢٠١٤/٩١٢ التي تحدد إطاراً لإدارة المسؤولية المالية المرتبطة بمحاكم تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول الاعضاء المنشأة بموجب الاتفاقيات الدولية التي يكون الاتحاد الأوروبي طرفاً فيها (٢٣).

Elms, Deborah. "Understanding the EU–Singapore Free Trade Agreement." Australia, the European Union and the new trade agenda (2017): 35.

(٢٢) حول الاتصالات بين المفوضية والمجلس والبرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية بشأن السياسة الأوروبية المشتركة حول الاستثمار. انظر:

Communication from the Commission to the Council, the European Parliament, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, Towards a comprehensive European international investment policy, Brussels 7 July 2010, COM (2010) 343, p.10

(٢٣) اقترحت المفوضية النسخة الأولى من REG (اللائحة رقم ٢٠١٤/٩١٢ التي تحدد إطاراً لإدارة المسؤولية المالية المرتبطة بمحاكم تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول الاعضاء المنشأة بموجب الاتفاقيات الدولية التي يكون الاتحاد الأوروبي طرف بها) في ٢١ يونيو ٢٠١٢ قام البرلمان الأوروبي بتعديل REG واعتمده في ١٦ أبريل ٢٠١٤ ، تلاه المجلس في ٢٣ يوليو ٢٠١٤ . أخيراً ، في ١٧ سبتمبر ٢٠١٤ ، دخل REG حيز التنفيذ.

اللائحة رقم ٢٠١٤/٩١٢ التي تحدد إطار عمل لإدارة المسؤولية المالية المرتبطة بالنزاع بين المستثمرين والدولة محاكم التسوية المنشأة بموجب الاتفاقيات الدولية التي يكون الاتحاد الأوروبي طرفاً فيها تضمنت :

Regulation (EU) No 912/2014 of the European Parliament and of the Council of 23 July 2014 establishing a framework for managing financial

وفيما يتعلق بنطاقه وموضوعه، تنطبق (اللائحة رقم ٩١٢/٢٠١٤ REG على تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار التي يكون الاتحاد الأوروبي طرفاً فيها، والتي تشمل اتفاقيات الاستثمار الموقعة بعد لشبونة EU-IIPAS حيث تنظم توزيع المسؤولية المالية الناشئة عن إجراءات تسوية المنازعات وقرارات التحكيم.^(٢٤)

المبحث الثاني

توزيع المسؤولية الداخلية بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وتمييزها عن المسؤولية الخارجية

توزيع المسؤولية المالية بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، تم تمييزه بدقة عن المسؤولية الدولية. حيث تؤكد المذكرة التوضيحية لمقترح REG على هذا التمييز.^(٢٥) حيث تغطي اللائحة أيضاً الجوانب الخارجية المتعلقة بنزاعات بين الدول والمستثمرين .ISDS

تعد اللائحة جزءاً من قواعد الاتحاد الأوروبي الثانوية وليست جزءاً من القواعد الأساسية المعمول بها في النزاعات بموجب كل من اتفاقية الطاقة ECT واتفاقيات حماية الاستثمار EU IIPAs.^(٢٦)

responsibility linked to investor-to-state dispute settlement tribuna Is established by international agreements to which the European Union is party[2014] OJ L 257, p. 121.

(٢٤) حيث يميل المستثمر من تصرفات الدولة المضيئة إلي اللجوء للتحكيم لسرعة الإجراءات ولكون المحكم دائماً يري العدالة بينما القاضي لا يعتد إلا بالتشريع. د. محمد أبو العينين ، التحكيم الدولي ودوره في فض منازعات التجارة والاستثمار من واقع تجربة مركز القاهرة الغقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، بحث مقدم إلي مؤتمر الكويت للتحكيم التجاري الدولي ، الكويت من ٢٧ وحتى ٢٩ أبريل ١٩٩٧ ، ص ١١٤ وما بعدها.

(٢٥) في هذا الصدد، تضمنت أيضاً ما إذا كان الاتحاد الأوروبي أو دولة عضو مدعي عليها بمنازعات حماية الاستثمار. وينص كذلك على الشروط التي بموجبها يجوز للاتحاد الأوروبي ويجب عليه تسوية نزاع مع مستثمر ومن يتعين عليه أن يدفع للمستثمر في النهاية.. راجع

Spendzharova, Aneta. "Is more 'Brussels' the solution? New European Union member states' preferences about the European financial architecture." JCMS: Journal of Common Market Studies 50.2 (2012): 315-334.

(٢٦) بيد أن السؤال: كيف يتحقق التأثير الخارجي لـ REG بموجب القانون الدولي وفي نزاعات ISDS بموجب اتفاقيات الاتحاد الأوروبي لحماية الاستثمار؟ عادة ما تكون مسألة حالة المدعى عليه،

أهمية تحديد المدعي عليه في منازعات الاستثمار الأوروبية

لكي تكتسب اللوائح بعدا خارجيا ضمن إجراءات تسوية المنازعات، تتطلب اتفاقيات حماية الاستثمار الخاصة بالاتحاد الأوروبي IIPA صياغة ونمذجة محددة. تحقيقاً لهذه الغاية، توفر الاتفاقات التالية: CETA و IIPA EU-Singapore (٢٧) و ١٢ FTA13 بين الاتحاد الأوروبي وفيتنام و تحديداً إلزامياً للمدعى عليه.^(٢٨) اللوائح تجعل أحكامها بشأن وضع المدعى عليه فعالة بموجب القانون الدولي. حيث تمثل هذه النمذجة لاتفاقيات الاتحاد الأوروبي IIPA في مرحلة ما بعد لشبونة نهجاً جديداً لاستيعاب قضايا المسؤولية.

تذهب هذه الدراسة خطوة أخرى إلى الأمام وتؤكد أن تحديد المدعى عليه بموجب آلية تستند إلى اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA للاتحاد الأوروبي بعد لشبونة له تأثير أساسي على المسؤولية الدولية. المدعى عليه - سواء كان الاتحاد الأوروبي أو دولة عضو - يكون مسؤول دولياً عن السلوك الذي يقدمه المستثمر ضمن إطار مسؤولية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

في عام ٢٠١٦، تم تقديم اقتراح ينص على أن المفوضية الأوروبية قد تم استبدالها الآن بالاتحاد الأوروبي، مع التأكيد على ضرورة الاعتماد اللوائح المالية REG وتطبيق

يحددها بند التحكيم وقانون المسؤولية الدولية. حيث للمدعى عليه في الحرية في الدخول في تسوية مع المستثمر؛ ولا يتعين على المدعى عليه الحصول على موافقة أي شخص ولا يمكن إجباره على الدخول في تسوية. وعلى نفس المنوال، فإن المدعى عليه فقط هو الذي يتحمل التزامات الدفع تجاه المستثمر بموجب القانون الدولي راجع: *state dispute settlement tribuna* Is established by international agreements to which the European Union is party [2014] OJ L 257, p. 121..

(٢٧) انظر:

Bian, Cheng, and Yuwen Li. "Elements of public policy in the making of the China-EU Comprehensive Agreement on Investment." *China, the EU and International Investment Law*. Routledge, 2019. 40-53.

(٢٨) راجع:

Decreux, Yvan, Chris Milner, and Nicolas Péridy. "The Economic Impact of the Free Trade Agreement (FTA) between the European Union and Korea." Report for the European Commission DG Trade, http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2010/may/tradoc_146174.pdf 13 (2010): 2016.

ما بها من احكام في النزاعات خارج الاتحاد الأوروبي بموجب المعاهدات الأوروبية، بما يشمل الأحكام المتعلقة بوضع المدعى عليه.^(٢٩)

المبحث الثالث

الالتزامات الدولية للاتحاد الأوروبي

والدول الأعضاء بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار الأوروبية IIPA

يسعى هذا الفصل إلى تحديد مدى سريان الالتزامات الدولية بموجب اتفاقيات الاستثمار الدولية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والدول الاعضاء، وتلك المتعلقة بالاتحاد الأوروبي فقط. هذه القضية مهمة في نهاية المطاف بالنسبة للمسؤولية الدولية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء: فالالتزام الدولي هو عنصر أساسي من عناصر المسؤولية الدولية.

فكما توضح المادة ١ من مشروع لجنة القانون الدولي حول المسؤولية الدولية ARS والمادة ٣ من مشروع لجنة القانون الدولي حول مسؤولية المنظمات الدولية ARIO، تتطلب المسؤولية الدولية لدولة أو منظمة دولية فعلاً غير مشروع دولياً. عملاً بالمادة ٤ (ب) ARIO، يتألف الفعل غير المشروع دولياً لمنظمة دولية من سلوك يُنسب إلى منظمة دولية و "ينتهك التزاماً من التزامات تلك المنظمة الدولية"^(٣٠). وبالتالي، بدون

(٢٩) لا تحتوي اتفاقية الطاقة ECT الأوروبية على نظام مماثل للوائح المالية المستحدثة REG من حيث توفير آلية ملزمة لتحديد الجهة التي تتحمل تبعات المسؤولية. ومن المثير للاهتمام، مع ذلك، أن البيان الصادر عن المفوضية الأوروبية في ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ يوفر للمستثمرين وسيلة إجرائية لمطالبة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بتحديد المدعى عليه المناسب في حالة وجود ادعاء بمخالفة الالتزامات ذات الصلة بحماية الاستثمار.

Dimopoulos, Angelos. "The involvement of the EU in investor-state dispute settlement: A question of responsibilities." *Common Market Law Review* 51.6 (2014).

(٣٠) إسناد التصرف بموجب القانون الدولي إلى منظمة دولية هو أحد الشروط لنشوء فعل دولي غير مشروع من جانب تلك المنظمة الدولية، والشرط الآخر هو أن يشكل السلوك خرقاً للالتزام قائم بموجب القانون الدولي للمنظمة الدولية

Paasivirta, Esa, and Pieter Jan Kuijper. "Does one size fit all? The European Community and the responsibility of international organizations." *Netherlands Yearbook of International Law* 36 (2005): 169-226.

وجود التزام دولي يقع على عاتق الاتحاد الأوروبي أو دولة عضو، لا توجد بشكل عام حالة للمسؤولية الدولية لأي منهما.

أشار مشروع لجنة القانون الدولي حول المسؤولية الدولية للدول والمنظمات الدولية (٣١) ARS و ARIO للالتزامات الواردة بالمعاهدات الدولية على أنها شكل من أشكال الالتزامات الدولية التي يمكن أن تقع على عاتق المنظمات الدولية والدول.

وعلى نفس المنوال، أشارت محكمة العدل الدولية في رأيها بشأن تفسير اتفاقية ٢٥ مارس ١٩٥١ بين منظمة الصحة العالمية ومصر إلى أن المنظمات الدولية ملتزمة بأي التزامات مفروضة عليها بموجب القواعد العامة للقانون الدولي بموجب دساتيرها أو بموجب الاتفاقيات الدولية التي تكون أطرافاً فيها. (٣٢)

ومع ذلك، فإن لجنة القانون الدولي عند صياغة قواعد المسؤولية الدولية لم تتطرق إلى مسألة الالتزامات بموجب المعاهدات (٣٣). فهذه المهمة منوطه باتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ (VCLT) (٣٤)، واتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بين الدول والمنظمات الدولية وبين المنظمات الدولية لعام ١٩٨٦ (VCLT-IO).

(٣١) "مصطلح خرق التزام دولي للدولة راسخ منذ زمن طويل ويستخدم لتغطية الالتزامات التعاهدية وغير التعاهدية"؛ بموجب مشروع لجنة القانون الدولي ARIIO، المادة ٤، الفقرة ٢: "الالتزام قد ينشأ إما عن معاهدة ملزمة للمنظمة الدولية أو عن أي مصدر آخر للقانون الدولي ينطبق على المنظمة"

ARS Commentary, Article 2, para. 7: 'Article 4, para. 2: 'The obligation may result either from a treaty binding the international organization or from any other source of international law applicable to the organization' (31)

^The Interpretation of the Agreement of 25 March 1951 between the WHO and Egypt, 1980 ICJ Reports, pp. 89–90, para. 37

(٣٣) يتطلب مشروع لجنة القانون الدولي بموجب المادة ٨٦ موافقة ٣٥ دولة، لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

The Interpretation of the Agreement of 25 March 1951 between the WHO and Egypt, 1980 ICJ Reports, pp. 89–90, para. 37.

تعكس اتفاقية فيينا للمعاهدات قواعد القانون الدولي العرفي.^(٣٥) حيث إن المنظمات الدولية في وضع مماثل للدول عندما يتعلق الأمر بإبرام وتنفيذ المعاهدات ولعدم وجود مصدر آخر يحكم قانون المعاهدات فيما يتعلق بالمنظمات الدولية. سيشرح الجزء الأول من هذا الفصل بإيجاز قدرة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على الدخول في اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA وتملك الحقوق والالتزامات بموجبها. حيث إن مسألة ما إذا كانت اتفاقات الاستثمار الدولية مختلطة أو ضمن اختصاص الاتحاد الأوروبي فقط، ولماذا تعتمد على تقسيم اختصاصات إبرام المعاهدات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيما يتعلق بموضوع اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA، سيحدد الجزء الثاني، في الخطوة التالية، بإيجاز تقسيم الاختصاصات فيما يتعلق بحماية الاستثمار IIPAS قبل وبعد لشبونة. الجزء الثالث سيتناول سؤال حول من هو ملزم بموجب اتفاقيات IIPAS المختلطة والمتخصصة في الاتحاد الأوروبي فقط بموجب الاتفاقيات الدولية.

المطلب الأول

صلاحيات إبرام اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA: الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء كأشخاص للقانون الدولي

الدول الخاضعة للقانون الدولي تُمنح شخصية قانونية دولية. وهذا يعني أن الدول لديها القدرة على الاحتفاظ بحقوق والتزامات بموجب القانون الدولي، فيمكنهم الموافقة على المعاهدات الدولية التي تنشئ مثل هذه الحقوق والالتزامات وأنه يمكن أن يكون لها مكانة في المنازعات أمام المحاكم والهيئات القضائية المنشأة بموجب القانون الدولي.^(٣٦) توارث الاتحاد الأوروبي الشخصية القانونية التي كان يتمتع بها مجلس أوروبا، حيث يتمتع الاتحاد الأوروبي بشخصية قانونية منفصلة عن تلك الخاصة بالدول

(٣٥) انظر في ذلك: الاستاذ الدكتور / محمد مصطفى يونس ، الاستاذ الدكتور جعفر عبدالسلام ، مبادئ القانون الدولي العام ، دون سنة نشر ، ص ١٣٨-١٣٩ (٣٦) راجع:

Malcolm N Shaw (2017) International Law, 8th edn. Cambridge University Press, pp. 155–157.

الأعضاء فيه، تمامًا مثل سلفه وفقًا للمادة ٢٨١ من القانون التجاري الأوروبي، وهو ما تم تضمينه الآن في المادة ٤٧ من اتفاقية الاتحاد الأوروبي.^(٣٧)

من الثابت أن المنظمات الدولية - مثل الاتحاد الأوروبي - يمكن أن يكون لها شخصية قانونية دولية، ومن ثم تتمتع بالأهلية القانونية للدخول في معاهدات. كما أكدت محكمة العدل الدولية في رأيها فيما يتعلق بشخصية الأمم المتحدة، فإن السيادة ليست مطلوبة من أجل الاحتفاظ بالشخصية القانونية على المستوى الدولي.^(٣٨) الشخصية القانونية الدولية لا تتطلب حتى موافقة صريحة من جميع الدول.^(٣٩)

أكدت المادة ٦ من اتفاقية فيينا لتنظيم المعاهدات التي يكون أطرافها منظمات دولية VCLT-IO ذلك بالقول إن المنظمات الدولية لديها القدرة على الدخول في معاهدات بالقدر الذي تسمح به ذلك قواعدها الداخلية. والقواعد الداخلية للاتحاد الأوروبي، كما ذكرنا للتو، تمنح الاتحاد الأوروبي صراحة هذه الصلاحية.

علاوة على ذلك، فإن الشخصية القانونية الدولية للمنظمات الدولية وقدرتها على إبرام المعاهدات بآثار القانون الدولي مقبولة على نطاق واسع.^(٤٠) فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، يتضح هذا تمامًا من خلال مجموعة واسعة من المعاهدات الدولية التي أبرمها الاتحاد الأوروبي

(٣٧) راجع في ذلك كل من:

Christian Tomuschat (2002) The International Responsibility of the European Union. In: Enzo Cannizzaro (ed.) The European Union as an Actor in International Relations. Kluwer Law International, p. 177; Gleider I Hernández (2013) Beyond the Control Paradigm? International Responsibility and the European Union. 15 CYELS, p. 648.

(٣٨) راجع في ذلك:

Reparation for Injuries Suffered in the Service of the United Nations, 1949 ICJ Reports 174.

(٣٩) راجع

Gleider I Hernández (2013) Beyond the Control Paradigm? International Responsibility and the European Union. 15 CYELS, p. 648., p. 648.

(٤٠) راجع:

Jan Klabbbers (2015) An Introduction to International Organizations Law, 3rd edn. Cambridge University Press, pp. 267 et seq.

الفرع الأول

الاختصاص بإبرام اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA بموجب القانون الأوروبي للاستثمار

من المفترض أن تتمتع الدول، بشكل عام، بالاختصاص الشامل غير المقيد للدخول في أي معاهدة أيا كان مضمونها. (٤١) بينما لا تطبق تلك القاعدة فيما يتعلق بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حيث ينص مبدأ منح السلطات المنصوص عليه في المادة ٤ (١) والمادة ٥ (١) (٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي (TEU) على أن تتنازل الدول الأعضاء عن اختصاصاتها الخارجية للاتحاد الأوروبي لإبرام المعاهدات واختصاصاتها التنظيمية للتشريع في السوق الداخلية في مجالات الاختصاص أو مجالات السياسة التي نقلتها الدول الأعضاء إلى الاتحاد الأوروبي. (٤٢)

تنص المواد من ٢ إلى ٦ من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي (TFEU) على تقسيم الاختصاصات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وتعدد مجالات الاختصاصات الحصرية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ومجالات الاختصاصات المشتركة،

(٤١) ومع ذلك، فإن بعض الدول الفيدرالية تقسم اختصاصات إبرام المعاهدات بين الدولة المركزية والأقاليم الفرعية المكونة لها، مما قد يعيق الدولة المركزية عن الدخول في معاهدة معينة ملزمة للدولة الفيدرالية ككل تتعلق بالاختصاصات التي تمتلكها التقسيمات الفرعية المكونة لها. راجع في ذلك:

Toth, Akos G. "Principle of Subsidiarity in the Maastricht Treaty, The." *Common Market L. Rev.* 29 (1992): 1079.

راجع

Robert Schütze (2014) *Federalism and Foreign Affairs, Mixity as an (Inter)national Phenomenon*. In: *Foreign Affairs and the EU Constitution: Selected Essays*. Cambridge University Press, pp. 175–208;

لمزيد من التفاصيل حول الدولة الفيدرالية في منظور القانون الدولي. راجع:

Gleider I Hernandez (2013) *Federated entities in international law: disaggregating the federal state?*. In: Duncan French (ed.) *Statehood and Self-Determination: Reconciling Tradition and Modernity in International Law*. Cambridge University Press, pp. 491–512; Hernandez, this chapter, fn. 10, pp. 655–659.

(٤٢) راجع:

Geiger, Rudolf, Markus Kotzur, and Daniel-Erasmus Khan, eds. *European Union Treaties*. Beck, 2015.

والمسائل التي يتولى للاتحاد الأوروبي التصرف بشأنها (المادة ٢ (١) (٢) TFEU).^(٤٣)

وبالتالي، تحديد مدى الاختصاص الخارجي للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيما يتعلق بموضوع المعاهدة أيضًا ما إذا كانت المعاهدة يختص بإبرامها الدول الاعضاء بالاتحاد الاوروبي بمفردها، أو من قبل الاتحاد الأوروبي وحده، أو من قبل الاتحاد الأوروبي جنبًا إلى جنب مع الدول الأعضاء فيها.^(٤٤) وكما هو موضح بإيجاز في المقدمة، تحمي اتفاقيات الاستثمار الدولية استثمارات المستثمرين في الدولة الأم من الإجراءات غير المبررة للدولة المضيفة وتمنح المستثمرين حقًا مباشرًا في طلب التعويض أمام هيئات التحكيم^(٤٥) في حالة انتهاك معايير الحماية المنصوص عليها في اتفاقيات الاستثمار الدولية.^(٤٦)

وبالتالي، فإن موضوع اتفاقات الاستثمار الدولية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بكفاءة الاستثمار الأجنبي. لذا فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان الاتحاد الأوروبي و / أو الدول الأعضاء لديها الاختصاص بإبرام اتفاقيات الاستثمار الدولية التي تحمي الاستثمار الأجنبي.

(٤٣) راجع في ذلك :

Wessel, Ramses A. "The legal framework for the participation of the European Union in international institutions." *Journal of European Integration* 33.6 (2011): 621-635.

(٤٤) راجع:

Dimopoulos, Angelos. "The validity and applicability of international investment agreements between EU member states under EU and international law." *Common Market Law Review* 48.1 (2011).

(٤٥) انظر في ذلك: عصام الدين مصطفى بسيم: النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الأخذة في النمو، دار النهضة العربية القاهرة، طبعة ١٩٧٦، ص ١٦٨.

(٤٦) ا.د / إبراهيم أحمد إبراهيم: اختيار طريق التحكيم ومفهومه في إطار مركز حقوق عين شمس للتحكيم مجلة الدراسات القانونية جامعة بيروت، العربية، العدد السابع، يوليو ٢٠٠١.

الفرع الثاني

الصلة بين توزيع الاختصاص بإبرام المعاهدات بموجب قانون الاتحاد الأوروبي ومشاركة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في إبرام المعاهدة اوضحنا سلفاً بأن اتفاقيات الاتحاد الأوروبي فقط هي الاتفاقيات التي يكون الاتحاد الأوروبي طرفاً متعاقدًا بها - من خلال التوقيع والتصديق على المعاهدة، وليس الدول الأعضاء. بينما اتفاقيات الدول الأعضاء فقط هي الاتفاقيات، التي يكون فيها عضو واحد أو أكثر أو جميع الدول الأعضاء أطرافاً متعاقدة، وليس الاتحاد الأوروبي. أما المعاهدة المختلطة Mixed Treaty هي اتفاق يكون ضمن أطرافه المتعاقدة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.^(٤٧) وغالبا ما يثار النقاش هنا حول تأثير صلاحيات إبرام المعاهدات بموجب قانون الاتحاد الأوروبي على مشاركة الاتحاد الأوروبي والدولة العضو في إبرام ذات المعاهدة؟

فعندما يكون لدى الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء الاختصاص الخارجي الحصري بإبرام المعاهدة، يمكن لكل منهما إبرامها بمفرده بموجب قانون الاتحاد الأوروبي.^(٤٨) بيد أنه، عندما يتشارك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاختصاص بإبرام المعاهدة لأنها تتدرج ضمن إطار مشترك أو أن المعاهدة تتكون من صلاحيات حصرية لكل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، فيجب على كلاهما إبرامها بموجب قانون الاتحاد الأوروبي ومن هنا يثار الجدل حول تبعات تغول أحدهما على اختصاص الآخر ومن يتحمل الآثار القانونية.

(٤٧) انظر :

Heliskoski, Joni. Mixed agreements as a technique for organizing the international relations of the European Community and its member states. Brill, 2021.

(٤٨) راجع:

Piet Eeckhout (2011) EU External Relations Law. Oxford University Press, p. 214.

ومع ذلك، فإن "الاختلاط" لا ينتج دائماً عن تقاسم الاختصاصات فيما يتعلق بموضوع المعاهدة. ومن ثم يتعين التمييز بين اتفاقيات "الاختلاط المتوازي" و "الاختلاط المشترك"؛ وهناك أيضاً اتفاقيات "الاختلاط الزائف"^(٤٩) بموجب اتفاقيات "الاختلاط الموازي"، يتصرف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بشكل متوازٍ بمعنى أن كلاهما يتمتع بالاختصاص الشامل لإبرام المعاهدة بمفرده.^(٥٠) بعبارة أخرى، يتم استيعاب موضوع الاتفاقية بالكامل من خلال اختصاصات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على حد سواء. ستكون الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بعد انضمام الاتحاد الأوروبي مثلاً على توازي الاختصاص بإبرام معاهدات حماية الاستثمار.^(٥١)

هنا، "الاختلاط" ليس إلزامياً بموجب قانون الاتحاد الأوروبي. الأمر متروك لكل دولة عضو والاتحاد الأوروبي لتقرير ما إذا كانت ستبرم المعاهدة أو تتضمن إليها. هذا هو السبب في أن سيناريوهات "توازي الاختصاص" تسمح فقط باتفاقات مختلطة "جزئية"، حيث تكون بعض الدول الأعضاء فقط أطرافاً إلى جانب الاتحاد الأوروبي.

(٤٩) راجع:

Hillion, Christophe, and Panos Koutrakos, eds. *Mixed agreements revisited: the EU and its member states in the world*. Bloomsbury Publishing, 2010.

انظر أيضاً:

Heliskoski, Joni. *Mixed agreements as a technique for organizing the international relations of the European Community and its member states*. Brill, 2021.

(٥٠) راجع في ذلك:

Mirka Möldner (2011) *European Community and Union, Mixed Agreements*. In: *The Max Planck Encyclopedia of Public International Law*. <http://opil.ouplaw.com/abstract/10.1093/law:epil/9780199231690/law-9780199231690-e628?rsk=xJ6L12&result=1&prd=EPIL>. Accessed 26 August 2018, para. 7.

(٥١) انظر:

Jacqué, Jean Paul. "The accession of the European Union to the European Convention on Human Rights and fundamental freedoms." *Common Market Law Review* 48.4 (2011): 995-1023.

ولكن، عندما يتم إبرام اتفاق مختلط على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يتمتع بالاختصاص الحصري للموضوع بأكمله، فإن الاتفاقية تسمى "مزيج زائف" لأن مشاركة الدول الأعضاء كأطراف متعاقدة ليس لها أي مضمون قانوني.^(٥٢)

غير إن الدول الأعضاء قد تصر بالرغم من ذلك على الانضمام للمعاهدة، وتكمن أسباب إصرار الدول الأعضاء على ذلك تتمثل في: الاحتفاظ بحق النقض (الفيتو) لاتفاقيات دولية مهمة، وقد ترغب في أن تظل مرئية كجهات فاعلة دولية، أو المشاركة في المفاوضات من أجل التأثير على محتوى المعاهدة.^(٥٣)

بينما الاتفاقيات التي يتم إبرامها بموجب "الصلاحيات المشتركة" هي الاتفاقات التي لا يملك الاتحاد الأوروبي ولا الدول الأعضاء صلاحية إبرام الاتفاقية بأكملها بمفرده.^(٥٤) في كلتا الحالتين، يتعين على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء إبرام المعاهدة معاً بتوافق الارادات بين الدول الاعضاء من جانب والمنظمة الأوروبية من جانب آخر. وهنا يتوقف تقاسم صلاحية إبرام المعاهدات على طبيعة موضوع المعاهدة والجهة المختصة بإبرامها بموجب القانون الاوروبي، وهو أمر مهم لتحديد ما إذا كانت الصلاحيات

(٥٢) راجع في ذلك:

Chaisse, Julien. "Promises and Pitfalls of the European Union Policy on Foreign Investment—How will the New EU Competence on FDI affect the Emerging Global Regime?." *Journal of International Economic Law* 15.1 (2012): 51-84.

(٥٣) راجع:

Claus-Dieter Ehlermann (1983) *Mixed Agreements – A List of Problems*. In: (eds.) *Mixed Agreements*. Kluwer Law and Taxation Publishers, p. 6; Geert De Baere (2008) *Constitutional Principles of EU External Relations*. Oxford University Press, p. 234; Eeckhout, this chapter, fn. 16, p. 221.

(٥٤) وبدلاً من ذلك، يقع إبرام الاتفاقية ضمن الاختصاصات المشتركة أو الاختصاصات الحصرية لكل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. راجع:

Panizzon, Marion. "Readmission agreements of EU member states: a case for EU subsidiarity or dualism?" *Refugee Survey Quarterly* 31.4 (2012): 101-133.

انظر أيضاً:

Panizzon, Marion. "Readmission agreements of EU member states: a case for EU subsidiarity or dualism?." *Refugee Survey Quarterly* 31.4 (2012): 101-133.

المشتركة مطلوبة بموجب قانون الاتحاد الأوروبي أم لا، وليس تقاسم الاختصاصات لتنفيذ المعاهدة أو الامتثال لشروطها.^(٥٥)

كما هو موضح سلفاً، يمكننا أن نميز بين حالتين للاختصاص المشترك بين الاتحاد الأوروبي والدول الاعضاء^(٥٦) قد تكون اختصاصات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء لإبرام الاتفاقية "مشتركة" أو "حصرية".

في كلا الحالتين من حالات الاختصاص. الأولى، التي يتمتع الاتحاد الأوروبي بالاختصاصات الحصرية بشأنها، والأخرى، التي تتمتع بها الدول الأعضاء بالاختصاصات الحصرية. أو تكون "المشاركة إلزامية" بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، حيث يتعين على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء المشاركة في إبرام الاتفاقية.^(٥٧) هنا، يقع اختصاص موضوع المعاهدة ضمن الاختصاصات المشتركة المنصوص عليها في معاهدات الاتحاد الأوروبي.

(٥٥) راجع:

Rosas, this chapter, fn. 18, p. 130; Opinion 1/75 Understanding on a Local Costs Standard

[1975] ECR 1361, p. 1364; Opinion 2/91 ILO Convention No 170 [1993] ECR I-1061, para. 34. But see Schmalenbach in Christian Calliess and Matthias Ruffert (eds.) (2011) EUV/AEUV.

(٥٦) فقد يتشارك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الاختصاصات المتعلقة بالموضوع، بمعنى أنه في حالة الاختصاصات الحصرية توافق إرادة الدول الاعضاء مع إرادة المنظمة هو السبيل الوحيد لإبرام الاتفاقية.

راجع في ذلك :

Stegmann, Philipp Theodor. "International Obligations of the EU and the Member States Under EU IIPAs." Responsibility of the EU and the Member States under EU International Investment Protection Agreements. Springer, Cham, 2019. 11-77.

(٥٧) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) هي مثال على الاختصاص "المشترك" United Nations Convention on the Law of the Sea, 1833 UNTS 3.

المطلب الثاني

تقسيم الاختصاصات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيما يتعلق
باتفاقيات الاستثمار الدولية

نظرًا لأن معاهدة لشبونة أحدثت تحولًا كبيرًا في الاختصاصات في مجال الاستثمار
الأجنبي لصالح الاتحاد الأوروبي، فإن المناقشة التالية تميز بين تقسيم الاختصاصات
فيما يتعلق باتفاقيات حماية الاستثمار قبل اتفاقية لشبونة لحماية الاستثمار IIPAs وما
بعد لشبونة.

الفرع الأول

اختصاصات إبرام المعاهدات فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي قبل
لشبونة: معاهدات الاستثمار الثنائية للدول الأعضاء ومعاهدة الطاقة
كنموذج لاتفاقيات الاختصاص المشترك

قبل دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٩، تم تقاسم الاختصاص بإبرام
معاهدات الاستثمار الأجنبي بين الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية. في الأساس،
كان تقسيم الاختصاصات يتمشى مع سياسة تعزيز وتأسيس الاستثمار الأجنبي من
جهة، والتي كانت تدرج ضمن موضوعات الاختصاص مشترك، وحماية الاستثمار
الأجنبي من ناحية أخرى، والتي كانت ضمن موضوعات الاختصاص الحصري للدول
الأعضاء. (٥٨)

فقبل معاهدة لشبونة، لم يكن الاستثمار الأجنبي جزءًا صريحًا من السياسة التجارية
المشتركة ولم يعتبر جزءًا منه ضمنيًا من قبل محكمة العدل الأوروبية. (٥٩) ومع ذلك،
كجزء من أحكام حرية حركة رأس المال في المادتين ٥٦ (١) و ٥٧ (٢) من معاهدة

(٥٨) يراجع في ذلك:

Christian Tietje (2008) The Applicability of the Energy Charter Treaty in
ICSID Arbitration of EU Nationals vs. EU Member States. 78
BTransnatlWR, pp. 14–15.

(٥٩) راجع في ذلك:

Opinion 1/94, WTO Agreement [1994] ECR I-5267; Opinion 2/92 OECD-
National Treatment Instrument [1995] ECR I-521.

الجماعات الأوروبية (٦٠) (TEC) (٦١) تتمتع الجماعة الأوروبية بصلاحيات إبرام المعاهدات لقبول وإنشاء الاستثمارات الأجنبية. (٦٢)

بالرغم من أن المواد من ٥٦ إلى ٦٠ من معاهدة الجماعة الأوروبية تمنح الاختصاصات الداخلية لاعتماد التشريعات في السوق الداخلية للمفوضية الأوروبية، إلا أن هذه الأحكام توفر أيضا صلاحيات خارجية مصاحبة لإبرام المعاهدات مع الدول من الغير بحسب ما استقرت عليه محكمة العدل الأوروبية. (٦٣)

حيث نص المبدأ على أن اختصاص المفوضية الأوروبية في إبرام المعاهدات لا يمكن أن يكون فقط نتيجة "لمنح صريح من المعاهدة [...] ولكن قد ينبع أيضًا من

(٦٠) راجع في ذلك:

Article 56(1) EC reads: 'Within the framework of the provisions set out in this Chapter, all restrictions on the movement of capital between Member States and between Member States and third countries shall be prohibited

(٦١) راجع في ذلك:

Pursuant to Article 57(2) EC, the EC can 'adopt the measures on the movement of capital to or from third countries involving direct investment – including investment in real estate – establishment, the provision of financial services or the admission of securities to capital markets.

(٦٢) راجع:

Joachim Karl (2004) The Competence for Foreign Direct Investment: New Powers for the European Union? 5(3) JWIT, pp. 414–415;

حيث اعتبرت أنها قضية فرعية لتحركات رأس المال.

Jan Asmus Bischoff (2011) Just a Little Bit of "Mixity?" The EU's Role in the Field of International Investment Protection Law. 48(5) CMLRev, pp. 1535,1536

راجع أيضا:

;Tietje, this chapter, fn. 30, p. 14; Christoph Herrmann and Judith Crämer (2015) Foreign Direct Investment - A "Coincidental" Competence of the EU. 43 HitoJLP, pp. 87–90; Eilmansberger, this chapter, fn. 25, p. 391

(٦٣) حيث بلورت المحكمة رأيها بمناسبة التعليق على اتفاقية النقل الأوروبية: Sánchez, Sara Iglesias

"The Court and the Charter: the impact of the entry into force of the Lisbon Treaty on the ECJ's approach to fundamental rights." Common Market Law Review 49.5 (2012).

لمزيد من التفاصيل حول آثار المعاهدات في مواجهة الدول الغير، راجع في ذلك الأستاذ الدكتور / مصطفى أحمد فؤاد، أحكام القانون الدولي العام، مطبعة النهضة، دون سنة نشر، ص ١٨٤

الأحكام الأخرى للمعاهدة والتدابير المعتمدة، في إطار تلك الأحكام، من خلال المؤسسات الأوروبية، بشرط أن يكون إبرام الاتفاق ضروريًا لتحقيق الأهداف المنصوص عليها بالمعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية.^(٦٤)

وبالتالي، يمكن أن تستند صلاحيات إبرام المعاهدات لدى المفوضية الأوروبية إلى الاختصاصات الضمنية. ومع ذلك، لم يتم النظر في اختصاص المفوضية الأوروبية لإنشاء وقبول الاستثمار الأجنبي.

وبالتالي، فإن اختصاص المفوضية الأوروبية في إبرام المعاهدات يمكن أن يستند إلى الاختصاصات الضمنية. ومع ذلك، فإن اختصاص المفوضية الأوروبية لإنشاء وقبول الاستثمار الأجنبي لا يعتبر حصريًا، بل مشتركًا.^(٦٥) استخدم الاتحاد الأوروبي تلك الصلاحيات المشتركة لإبرام إلى جانب الدول الأعضاء، العديد من اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات الشراكة مع دول من الغير تغطي قبول وتأسيس الاستثمار الأجنبي.

على عكس القبول والتأسيس، كانت الدول الأعضاء مختصة حصريًا بإبرام اتفاقيات دولية لحماية الاستثمار الأجنبي.^(٦٦) ما يشمل اختصاص تنظيم مرحلة ما بعد

(٦٤) راجع:

Case 22/70 Commission v Council (AETR) [1971] ECR 263, para. 16.

(٦٥) راجع القضايا التالية:

Opinion of AG Maduro, Commission v. Austria, 2009 E.C.R. I. 1301 (2009).

Case

أيضا:

Commission v. Finland, 2009 E.C.R. I. 10889 (2009). , paras. 27–28

ما هو دور الاتحاد الأوروبي في تطوير قانون الاستثمار الدولي؟

role for the EU in the development of international investment law? 26/08
SIEL Online Proceedings Working Paper. <http://ssrn.com/abstract=1154583>.
Accessed 26 August 20٢١, p. 15; Jan Ceysens (2005) Towards a Common
Foreign Investment Policy? – Foreign Investment in the European
Constitution. 32(3) LIEcol, pp. 260–262; Philip Strik (2014) Shaping the
Single European Market in the Field of Foreign Direct Investment. Hart
Publishing, p. 78.

(٦٦) انظر في ذلك كل من:

Eilmansberger T (2009) Bilateral Investment Treaties and EU Law. 46(2)
CMLRev, pp. 383–429 El Hayek I and Gilles A (2014) The Multifaceted
Settlement of International Investments Disputes: Thoughts about the Variety

of Instruments Claiming Their Applicability to the Investment Dispute. 29(3) ICSIDRev, pp. 567–594, p391

Tietje C, Sipiorski E, Töpfer G (2013) Responsibility in Investor-State-Arbitration in the EU: Managing Financial Responsibility Linked to Investor-State Dispute Settlement Tribunals Established under EU’s International Investment Agreements. 10(2) TDM, pp. 1–31 pp. 7, 14–15;

Richard Happ and Jan Asmus Bischoff (2011) Role and Responsibility of the European Union under the Energy Charter Treaty. In: Graham Coop (ed.) Energy Dispute Resolution: Investment Protection, Transit and the Energy Charter Treaty. JurisNet, p167.

انظر أيضا كل من:

Michael Waibel (2013) Competence Review: Trade and Investment. Paper for Balance of EU competences review: trade and investment conducted by the Department for Business, Innovation & Skills of the government of the United Kingdom. <http://ssrn.com/abstract=2507138>. Accessed 26 August 2011, p. 14;

Herrmann/Crömer, this chapter, fn. 34, pp. 87–90; Thomas Roe and Matthew Happold (2011) Settlement of Investment Disputes under the Energy Charter Treaty. Cambridge University Press, p. 89;

حول قواعد الاختصاص بموجب معاهدة لشبونة

Armand de Mestral (2010) The Lisbon Treaty and the Expansion of EU Competence over Foreign Direct Investment and the Implications for Investor-State Arbitration. In: Karl P Sauvant (ed.) Yearbook on International Investment Law and Policy 2009–2010. Oxford University Press, p. 372;

Anca Radu (2008) Foreign Investors in the EU – Which ‘Best Treatment’? Interactions between Bilateral Investments Treaties and EU law. 14(2) ELJ, p. 240; P Strik, this chapter, fn. 38, p. 78. Advocating that investment protection before Lisbon fell under shared competence, Angelos Dimopoulos (2011) EU Foreign Investment Law. Oxford University Press, pp. 92–94, 108, 116–119, 256;

راجع أيضا:

Niklas Maydell (2007) The European Community’s Minimum Platform on Investment or the Trojan Horse of Investment Competence. In: August Reinisch and Christina Knahr (eds.) International Investment Law in Context. Eleven International Publishing, pp. 80

et seq; Wenhua Shan and Sheng Zhang (2010) The Treaty of Lisbon: Half Way toward a Common Investment Policy. 21(4) EJIntlL, p. 1050.

التأسيس للاستثمارات الأجنبية وكذلك اختصاص إبرام معايير المعاملة الموضوعية والضمان الإجرائي للدفاع عن الحقوق - الممنوحة مباشرة للمستثمرين - أيضاً آليات حمايتها وإنفاذها أمام محاكم التحكيم والتي تقع على عاتق الدول الأعضاء.^(٦٧) وهذا هو السبب الذي جعل الدول الأعضاء، قبل دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ، قد أبرمت شبكة كبيرة من معاهدات الاستثمار الثنائية مع دول من الغير تغطي فقط حماية الاستثمار الأجنبي. وقد أصبح الاتحاد الأوروبي إلى جانب الدول الأعضاء طرفاً في اتفاقية الطاقة الأوروبية ECT متعددة الأطراف ، والتي تنص أيضاً على حماية استثمارات الطاقة الأجنبية بعد التأسيس (الجزء الثالث والخامس)^(٦٨) الموضوع الذي كان في الغالب، يدخل ضمن الاختصاص الحصري للدول الأعضاء ، تجارة موارد الطاقة (الجزء الثاني) ، والتي تدرج تحت الاختصاص الحصري للاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى حماية الاستثمار بعد التأسيس (الجزء الثالث والخامس) ، والتي كانت خاضعة حصرياً لاختصاص الدولة قبول وإنشاء (الوصول إلى السوق) استثمارات الطاقة الأجنبية ، والتي تقع ضمن الاختصاصات المشتركة ، كان لابد من إبرام اتفاقية

(٦٧) راجع:

Mola L (2008) Which role for the EU in the development of international investment law? 26/08 SIEL Online Proceedings Working Paper. <http://ssrn.com/abstract=1154583>. Accessed 26 August 20٢١ [...] because the post-establishment phase within the EU, or in other terms, the operation, conduct and management of company, still relies upon the national treatment rule, then the EU law lacks internal harmonization and therefore, according to the Opinion 2/92 and 1/94 case law, external competence on post-establishment’.

(٦٨) فيما يتعلق بالأساس القانوني الذي بناءً عليه أصبحت المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء أطرافاً في اتفاقية الطاقة الأوروبية، وبالتالي فيما يتعلق بتقسيم الاختصاصات فيما يتعلق بموضوع الاتفاقية الأوروبية لمناهضة التعذيب راجع في ذلك:

Council Decision 94/998/EC [1994] OJ L 380 p. 1, Council and Commission Decision 98/181/EC, ECSC, Euratom [1998] OJ L 69 p. 1. Energy Charter Treaty and the European Union: Is Conflict Inevitable? 27(3) JERL, pp. 405–406, 415–416.

الطاقة المتجددة كاتفاقية مختلطة تجمع صلاحيات إبرام بين الدول الأعضاء والمنظمة الأوروبية.

الفرع الثاني

الاختصاص بإبرام معاهدات حماية الاستثمار IIPAs بعد معاهدة لشبونة: ما بين الاختصاص الحصري للاتحاد الأوروبي و "الاختصاص المشترك" مع الدول الأعضاء

Treaty-Making Competence Regarding Foreign Investment
After Lisbon: EU-Only or 'Shared Mixity' as (69)the Crossroads
for Post-Lisbon IIPAs

أولاً: معاهدات الاستثمار التي تنطوي على الاختصاص الحصري للاتحاد الأوروبي

تمثل معاهدة لشبونة في عام ٢٠٠٩ نقطة البداية لسياسة الاستثمار الدولية للاتحاد الأوروبي، فمع دخولها حيز التنفيذ، حصل الاتحاد الأوروبي على الاختصاص الحصري بإبرام معاهدات الاستثمار الأجنبي المباشر^(٧٠). كما يخضع الاستثمار الأجنبي المباشر للمادة ٢٠٧ (١) TFEU، والذي لا يغطي فقط الاختصاصات التنظيمية للتشريع في السوق الداخلية، ولكن أيضاً الاختصاص بإبرام المعاهدات.

سيما المسائل الدقيقة للاختصاص للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى وجه التحديد، إلى أي مدى تشمل تلك الصلاحيات اتفاقيات حماية الاستثمار IIPAs التي تحدد ما إذا كان ينبغي إبرام اتفاقات الاستثمار المباشر بعد

(٦٩) انظر بشكل عام:

Stegmann, Philipp Theodor, Stegmann, and Trautmann. Responsibility of the EU and the Member States Under EU International Investment Protection Agreements. Springer International Publishing, 2019.

(٧٠) وفقاً للمادة ٣ (١) (هـ) TFEU، يتمتع الاتحاد الأوروبي بالاختصاص الحصري في مجال السياسة التجارية المشتركة CCP حول سياسة الاستثمار الدولية للاتحاد الأوروبي ودور المفوضية راجع:

Johann Robert Basedow (2018) The EU in the Global Investment Regime – Commission Entrepreneurship, Incremental Institutional Change and Business Lethargy. Routledge

لشبونة - بموجب قانون الاتحاد الأوروبي - من جانب الاتحاد الأوروبي بمفرده أو بالاشتراك مع الدول الأعضاء فيه.

فعلي سبيل المثال، نجد أن تقسيم الاختصاصات فيما يتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية فيما بعد لشبونة يولي اهتمام خاص بمسألة ما إذا كان ينبغي على الدول الأعضاء المشاركة في هذه الاتفاقيات. وبالتحديد عندما يتعلق موضوع المعاهدة بتنظيم "الاستثمار الأجنبي المباشر" في المادة ٢٠٧ (١) TFEU، فلم تقدم معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي TFEU تعريف لمصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر. (٧١) مع إقرار المفوضية الأوروبية بالاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر (٧٢) وهو وأكدته محكمة العدل الأوروبية في عام ٢٠٠٦. (٧٣) فالتوسع في السياسة التجارية

(٧١) وافقت المفوضية على أن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر أضيق من "الاستثمار الأجنبي" ولا يشمل الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، أو ما يسمى "استثمار الحافظة الأجنبية" Foreign Portfolio Investment (FPI).

Communication from the EC and its Member States to the Working Group on the Relationship between Trade and Investment, 16 April 2002, WT/WGTI/W/115, paras. 7, 14-16.

لا تميز اتفاقات الاستثمار المباشر الدولية بشكل عام بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي في الحوافز المالية (غير المباشرة). في الواقع، فجميع معايير حماية الاستثمار IIPAs المعاصرة، وكذلك اتفاقيات CETA و TTIP واتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وفيتنام والاتحاد الأوروبي وسنغافورة IIPA، تغطي وتحمي الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

CETA, TTIP, the EU-Vietnam FTA and the EU-Singapore IIPA retain a broad asset-based definition of investment comprising both FDI and FPI.

راجع أيضا المواد التالية:

Article 8.1 CETA; Article 1.2(1) EU-Singapore IIPA. With respect to the definition of investment in CETA, see Marc Bungenberg (2014) The Scope of Application of EU (Model) Investment Agreements. 15(3-4) JWIT, pp. 414-417.

(٧٢) راجع:

Explanatory Memorandum to REG, p. 3; Communication from the Commission to the Council, the European Parliament, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, Towards a comprehensive European international investment policy, Brussels 7 July 2010, COM (2010) 343, p. 8.

(٧٣) يتعلق مفهوم الاستثمارات المباشرة بالاستثمارات [...] التي تعمل على إنشاء أو الحفاظ على روابط دائمة ومباشرة بين الأشخاص الذين يقدمون رأس المال والتعهدات التي يتم توفير رأس المال

المشتركة بحيث تشمل " الاستثمار الأجنبي المباشر " (المادة ٢٠٧ (١) TFEU) يمنح الاختصاص الحصري للاتحاد الأوروبي أيضًا في هذا المجال. ثانياً: معاهدات الاستثمار التي تنطوي على الاختصاص المشترك مع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي

ومع ذلك، هناك الكثير من الحجج لصالح افتراض أن مصطلح "الاستثمار الأجنبي المباشر" يشمل فقط الاستثمار الذي يتضمن الحصول على حصة مسيطرة في مؤسسة [...] (٧٤). وستكون نتيجة ذلك أن الاختصاص الحصري موجود فقط للاستثمار من هذا النوع في حين أن اتفاقيات حماية الاستثمار التي تتجاوز ذلك يجب إبرامها على أنها اتفاقية ذات اختصاص مشترك يتعين أن تساهم الدول الاعضاء في إبرامها .

لها من أجل القيام بنشاط اقتصادي. فيما يتعلق بالمساهمات في التعهدات الجديدة أو القائمة، كما تؤكد الملاحظات التفسيرية، يفترض الهدف من إنشاء أو الحفاظ على روابط اقتصادية دائمة أن الأسهم التي يمتلكها المساهم تمكنه، إما وفقاً لأحكام القوانين الوطنية المتعلقة بالشركات المقيدة بالأسهم أو غير ذلك، للمشاركة بفعالية في إدارة تلك الشركة أو في سيطرتها. راجع:

Case C-446/04 Test Claimants in the FII Group Litigation [2006] ECR I-11573, paras. 181–182:

وصفت محكمة العدل الأوروبية CJEU مفهوم "الاستثمار غير المباشر" بأنه "الاستحواذ على أسهم في سوق رأس المال فقط بقصد القيام باستثمار مالي دون أي نية للتأثير على إدارة المشروع والسيطرة عليه" راجع أيضاً:

Cases C-282/4 and C-283/04 Commission v The Netherlands [2008] ECR I-9141, para. 19.

وعلى نفس المنوال، ذكرت المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمتد إلى الاستثمار الأجنبي في الحوافز المالية (الاستثمار غير المباشر)، وبالتالي يجب إبرام اتفاقيات حماية الاستثمار التي تغطي تلك الاستثمارات بحيث يتم إبرامها من خلال الاختصاص المشترك.

BVerfG, 2 BvE 2/08 et al (Lisbon Treaty), 30 June 2009, para. 379: 'The extension of the common commercial policy to 'foreign direct investment' (Article 207(1) TFEU)

Reinisch, August. "The future shape of EU investment agreements." ICSID review 28.1 (2013): 179-196

(٧٤) يعرف الاستثمار بأنه " تحويل المدخرات النقدية إلى أصول رأسمالية، أي تحويلها إلى عدد وآلات ومبانٍ، راجع في ذلك د. السيد عبدالمولي، أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٢٥. د. عكاشة محمد عبدالعال: الضمانات القانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية

من حيث الجوهر، فإن الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر^(٧٥) يستند في جوهره على المفارقة بين المصالح قصيرة الأجل مقابل المصالح طويلة الأجل^(٧٦). ووصفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار عبر الحدود بهدف إنشاء مصلحة دائمة في مؤسسة تقع في بلد أجنبي^(٧٧).

تشتمل هذه المصلحة الدائمة على علاقة طويلة الأمد وتأثير وسيطرة على إدارة وتشغيل المؤسسة^(٧٨). ونتيجة لذلك، وبسبب الاختلاف الاصطلاحي والموضوعي الواضح بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، هناك مبرر في الحجة القائلة بأن المادة ٢٠٧ (١) TFEU لا تغطي الاستثمار الأجنبي غير المباشر FPI. الامر الذي يعد انتقاص من الاختصاص الخارجي الصريح للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر، تجادل المفوضية بأن "الاتحاد

(٧٥) عرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بالاستثمار في الأوراق المالية، وذلك من خلال امتلاك الأفراد والشركات والمصارف لأوراق مالية كالأسهم والسندات دون ممارسة، أي نوع من أنواع السيطرة أو الرقابة على المشروع الاستثماري. وعادة يكون قصير الأجل بالقياس إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يكون طويل الأجل.

(٧٦) لوجهة نظر المفوضية و CJEU حول الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر: من المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، نحو سياسة استثمار أوروبية دولية شاملة، بروكسل ٧ يوليو ٢٠١٠،

EC-European Commission. "Towards a comprehensive European international investment policy." European Commission Communication (2010 343, pp. 2-3. (٧٧) راجع في ذلك:

Oecd, O. E. C. D. "Benchmark definition of foreign direct investment." (2008). p. 10;

Working Group on the relationship between trade and investment, Communication from the EC and its Member States, 16 April 2002, WT/WGTI/W/115, para. 18

Bungenberg, Marc. "The Division of Competences between the EU and its Member States in the Area of Investment Politics." International Investment Law and EU Law. Springer, Berlin, Heidelberg, 2011. 29-42.

(٧٨) راجع

Eileen Denza (2013) Responsibility of the European Union in the Context of Investment. In: Malcolm D Evans and Panos Koutrakos (eds.) The International Responsibility of the European Union. Hart Publishing, p. 226.

لديه اختصاص حصري لإبرام اتفاقيات تغطي جميع الأمور المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، أي الاستثمار المباشر وغير المباشر.^(٧٩)

١- وجهة النظر المؤيدة للاختصاص الحصري للاتحاد الأوروبي في معاهدات الاستثمار

حيث استندت المفوضية الأوروبية إلى المواد ٣ (٢)، ٢١٦ (١) TFEU وما استقرت عليه محكمة العدل الأوروبية - والتي من شأنها أن تمنح الاتحاد الأوروبي صلاحيات خارجية ضمنية للدخول في اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA التي تغطي حماية الاستثمار الأجنبي غير المباشر FPI بموجب المادة ٣ (٢) ^(٨٠)

تنص اتفاقية عمل الاتحاد الأوروبي Treaty on the Functioning of the European Union (٨١) TFEU على أن يكون للاتحاد أيضًا الاختصاص الحصري لإبرام اتفاقية دولية عندما يتم النص على صلاحية إبرامها بموجب المعاهدات المنشئة أو القانون الأوروبي أو عندما يكون ضروريًا لتمكين الاتحاد من ممارسة اختصاصه الداخلي، أو بقدر ما قد يؤثر التفسير الضمني على القواعد العامة أو يغير نطاقها. وعلى وجه التحديد، وبالتالي يدعم رأي، وجوب أن يكون لدى الاتحاد الأوروبي اختصاص حصري أيضًا في مسائل الاستثمار الأجنبي غير المباشر، لأن القواعد المتوخاة، ونقصد هنا القواعد الخاصة بحماية الاستثمار IIPA، والتي ستطبق بشكل غير واضح على الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، قد تؤثر

(٧٩) راجع:

Explanatory Memorandum to REG, pp. 3-4; Communication from the Commission to the Council, the European Parliament, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, Towards a comprehensive European international investment policy, Brussels 7 July 2010, COM (2010) 343, pp. 8, 10.

(٨٠) المرجع السابق ص ٢٣ وما بعدها.

(٨١) انظر:

Europea, Unión. "Treaty on the Functioning of the European Union (TFEU)." Official Journal of the European Union. C 115 (2008): 49.

على القواعد الشائعة لتحركات رأس المال، وبالتحديد حركة رأس المال بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول من الغير والتي يجب أن تكون خالية من القيود.

٢- وجهة النظر المؤيدة للاختصاص المشترك مع الدول الاعضاء

ردا على ذلك، يمكن للمرء أن يجادل، أولاً، أنه محل شك أن يملك للاتحاد الأوروبي التنظيم الداخلي لجميع الجوانب التي تغطيها اتفاقيات حماية الاستثمار IIPAs وفقاً للقانون الأوروبي.

ثانياً، تم تفسير افتراض الاختصاص الخارجي الضمني للاتحاد الأوروبي وتطبيقه بشكل صارم للغاية من قبل محكمة العدل الأوروبية، والذي لا يتم تغييره - في ضوء مبدأ التفويض (المادة ٥ (٢) TEU) - بموجب المادة ٣٣ (٢) من معاهدة الاتحاد الأوروبي TFEU. افتراض الصلاحيات الخارجية الضمنية إلى حد ما اعتبر الملاذ الأخير لحماية الاختصاصات التنظيمية للاتحاد الأوروبي بشكل فعال، والتي تم ممارستها بالفعل واستخدامها.^(٨٢) لذلك، حتى لو افترض المرء أن الاتحاد الأوروبي يمكن أن ينظم داخلياً جميع الجوانب التي تغطيها المواد القائمة على اتفاقيات الاستثمار الدولية وما يليها، فإن الاتحاد الأوروبي لم يمارس هذه الصلاحية التنظيمية مطلقاً.^(٨٣) ولكن في النهاية، لماذا يجب أن تشمل السياسة التجارية المشتركة CCP الجديدة الاستثمار الأجنبي غير المباشرة حتى بشكل ضمني في حين أن الاستثمار الأجنبي

(٨٢) راجع في ذلك:

Cf. Opinion 2/92 OECD-National Treatment Instrument [1995] ECR I-521, para. 32; Opinion 1/94 WTO Agreement [1994] ECR I-5267, paras. 86, 100; انظر قضية المفوضية ضد ألمانيا:

Case C-476/98, Commission v Germany (Open Skies) [2002] ECR I-9855, paras. 82-89;

انظر أيضاً قضية المفوضية ضد لكسمبورج:

Case C-266/03 Commission v Luxembourg [٢٠٠٥] ECR I-4805, paras. 40-45; Opinion 1/03, Lugano Convention [2006] ECR I-1145, paras.117-128.

(٨٣) راجع:

Bischoff, Jan Asmus. "23 Initial Hiccups or More? Efforts of the EU to Find Its Future Role in International Investment Law." Reshaping the Investor-State Dispute Settlement System. Brill Nijhoff, 2015. 531-559.,

المباشر فقط مذكور صراحة؟^(٨٤) ألا يعني ذلك بالأحرى استبعاد صريح للاستثمار الأجنبي غير المباشر؟ وبالتالي، بسبب الإدراج المتعمد للاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من "الاستثمار الأجنبي غير المباشر"، هناك بعض القوة في الحجة القائلة بأن اختصاص إبرام المعاهدات لاتفاقيات الاتحاد الأوروبي IIPA التي تغطي الاستثمار غير المباشر لا يمكن أن تستند إلى المواد ٣ (٢) و ٢١٦ (١) TFEU وبالتالي فهي مشتركة.

ويرجع ذلك إلى أنه تم تفسير وتطوير السياسات التجارية الموحد CCP لتقليل الحواجز التجارية، فمحكمة العدل الأوروبية ECJ تقليدياً فسرت تلك السياسات بشكل مقيد - لا يشمل الاستثمار الأجنبي - ولأن المفوضية الأوروبية تصرفت تقليدياً ضمن مجال قبول وتحرير الاستثمار وليس في مجال حماية الاستثمار.^(٨٥)

علاوة على ذلك، تؤكد المادة ٢٠٦ من قانون الاتحاد الأوروبي للتجارة الخارجية على "الإلغاء التدريجي للقيود المفروضة على التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر". ومن ثم، فإن معايير الحماية الموضوعية النموذجية، مثل معيار المعاملة العادلة والمنصفة (FET)، والحماية من نزع الملكية دون تعويض والضمانات الإجرائية لن يتم إدراجها ضمن اختصاص الاتحاد الأوروبي الحصري بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. مع مراعاة أن معاهدات الاتحاد الأوروبي تتجنب الإخلال بأي حال من الأحوال بقواعد الدول الأعضاء التي تحكم نظام الملكية، سيما الحد من اختصاص تنظيم عمليات نزع الملكية على مستوى التشريعات الأوروبية.

(٨٤) راجع:

Bischoff J A (2011) Just a Little Bit of "Mixity"? The EU's Role in the Field of International Investment Protection Law. 48(5) CMLRev, pp. 1527–1570 p. 1545; Marc Bungenberg (2011) The Division of Competences between the EU and Its Member States in the Area of Investment Politics.

Bungenberg, Marc, Joern Griebel, and Steffen Hindelang, eds. international investment law and EU law. Springer Science & Business Media, 2011.

(٨٥) راجع:

Reinisch, this chapter, fn. 45, p. 117.

تتجاهل هذه الحجة أن اتفاقات الاستثمار الدولية لا تحظر نزع الملكية في حد ذاتها، ولكنها تنص فقط على شروط شرعيتها وتفرض التعويض نتيجة لذلك. بالإضافة إلى ذلك، تم طرح الافتقار إلى الكفاءات التنظيمية الشاملة في الاتحاد الأوروبي لتنفيذ اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA كحد للاختصاص الحصري للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي.^(٨٦)

تتجاهل هذه الحجة المادة ٢١٦ (٢) TFEU، التي تجعل الاتفاقات الدولية للاتحاد الأوروبي ملزمة للدول الأعضاء بموجب قانون الاتحاد الأوروبي.^(٨٧) ونتيجة لذلك، يمكن القول إن هناك أسبابًا وجيهة لضرورة مشاركة الدول الاعضاء للاتحاد الأوروبي الاختصاص بإبرام معاهدات حماية الاستثمار IIPA المستقبلية، سيما بعد معاهدة لشبونة نظرًا لأن الاتحاد الأوروبي لا يمتلك الكفاءة الحصرية الشاملة لإبرام معايير حماية الاستثمار IIPA القياسية المعاصرة وحدها.

يكن السبب الرئيسي لذلك في حقيقة أن الاتحاد الأوروبي لديه اختصاص مشترك فقط فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي غير المباشر، هذا الرأي مدعوم بالرأي ١٥/٢ الصادر عن محكمة العدل الأوروبية CJEU بشأن تقسيم الاختصاصات فيما يتعلق

(٨٦) راجع:

Dimopoulos, Angelos. "Creating an EU investment policy: challenges for the post-Lisbon era of external relations." EU External Relations Law and Policy in the Post-Lisbon Era. TMC Asser Press, 2011. 401-422. p. 408

(٨٧) ونأخذ بعين الاعتبار أن المادة ٢٠٧ (٦) TFEU سنحد من الاختصاصات الحصرية للاتحاد الأوروبي لأنها تقيد الاختصاصات الخارجية حيث تؤدي ممارستها إلى التنسيق في المجالات المستبعدة من التنسيق مثل الضرائب والتعليم، الثقافة والسياحة إلخ راجع في ذلك:

Angelos Dimopoulos (2012) Creating an EU Investment Policy: Challenges for the Post-Lisbon Era of External Relations. In: Paul James Cardwell (ed.) EU External Relations Law and Policy in the Post-Lisbon Era. Asser Press, p. 408

راجع:

Wolfgang Wei (2013) Common Commercial Policy in the European Constitutional Area: EU External Trade Competence and the Lisbon Decision of the German Federal Constitutional Court. In: Marc Bungenberg and Christoph Herrmann (eds.) Common Commercial Policy after Lisbon. Springer, pp. 34–36.

باتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وسنغافورة السابقة، والتي تضمنت فصل مخصص لحماية الاستثمار ISDS. قضت محكمة العدل الأوروبية CJEU أن اتفاقية التجارة الحرة ضمن الاختصاص الحصري للاتحاد الأوروبي باستثناء قواعد "حماية الاستثمار" و "تسوية المنازعات" التي تتعلق بالاستثمار غير المباشر.

حيث ستندرج القواعد ضمن الاختصاصات المشتركة للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.^(٨٨) ومن ثم، فمن المحتمل أن تكون اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA القائمة علي الاختصاص المشترك بين الاتحاد والدول الاعضاء. علاوة على ذلك، فحقيقة أن اتفاقيات التجارة الحرة متعددة الأطراف قد تحتوي على بعض المسائل التي تقع ضمن اختصاص الدولة العضو الحصري، ما قد يقتضي مشاركة الدول الأعضاء في إبرام المعاهدة.^(٨٩)

هل هناك احتمال إبرام اتفاقيات الاستثمار الدولية الخاصة بالاتحاد الأوروبي فقط دون مشاركة الدول الأعضاء؟ نعم، ولكن من الناحية النظرية فقط. يمكن القول إنه في حالات "الاختصاص المشترك". يمكن أن تبرر ممارسة الاتحاد الأوروبي صلاحياته المشتركة فيما يتعلق باتفاقيات الاستثمار الأجنبي غير المباشر وتسوية المنازعات وإبرام

(٨٨) راجع:

Opinion 2/15 EU-Singapore Free Trade Agreement (16 May 2017), para. 305. For further analysis of the judgment, its political dimension and its repercussions on EU international investment policy, see Marise Cremona (2018) Shaping EU Trade Policy post-Lisbon: Opinion 2/15 of 16 May 2017: ECJ, 16 May 2017, Opinion 2/15 Free Trade Agreement with Singapore. 14(1) ECLRev, pp. 231–259.

راجع أيضا:

Philip Hainbach (2018) The CJEU's Opinion 2/15 and the Future of EU Investment Policy and Law-Making. 45(2) LIEcoI, pp. 199–209.

(٨٩) راجع:

David Kleimann, Gesa Kübek (2018) The Signing, Provisional Application, and Conclusion of Trade and Investment Agreements in the EU: The Case of CETA and Opinion 2/15. 45(1) LIEcoI, pp. 13–45.

اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA للاتحاد الأوروبي بعد لشبونة دون مشاركة الدول الأعضاء.^(٩٠)

ومع ذلك، يبدو أن محكمة العدل الأوروبية، في الرأي ١٥/٢، ترفض هذا النهج^(٩١) على الأقل فيما يتعلق باتفاقيات الاتحاد الأوروبي الخاصة بحماية الاستثمار وذلك بالنظر لحالات كاتفاقية التجارة الحرة السابقة بين الاتحاد الأوروبي وسنغافورة واتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وفيتنام، والتي تدعو إلى مشاركة الدول الأعضاء في تسوية المنازعات بموجب المعاهدة.

تسوية المنازعات تعتمد على مفهوم الموافقة. من شأن اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي فقط، أن تنص على تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن موافقة الدول الأعضاء على ذلك ستكون مفقودة بداهة.

لكن من الناحية العملية، سيواجه هذا النهج بالتأكيد صعوبات كبيرة، حيث أن التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الحوافز المالية غير واضح. علاوة على ذلك، يمكن القول إنه لا توجد إرادة سياسية لمزيد من التشرذم.

ومع ذلك، لا يمكن استبعاد أن يكتسب الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف اختصاصًا حصريًا صريحًا أو تقرر محكمة العدل الأوروبية في النهاية أن الاتحاد الأوروبي لديه اختصاص حصري ضمني لإبرام النطاق الكامل لاتفاقيات حماية الاستثمار الأوروبية بعد لشبونة بما في ذلك الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أساس المواد ٣ (٢)، ٢١٦ (١) من معاهدة الاتحاد الأوروبي TFEU.

(٩٠) راجع:

Hindelang/Maydell, this chapter, fn. 46, p. 13; to the contrary, Bischoff, this chapter, fn. 61, p. 8.

(٩١) راجع:

General, Advocate. "Opinion 2/15 (EU–Singapore Free Trade Agreement) Court of Justice of the European Union (Full Court) 16 May 2017 (Lenaerts, President; Tizzano, Vice-President; Silva de Lapuerta, Ilešič (Rapporteur), Bay Larsen, von Danwitz, da Cruz Vilaça, Juhász, Berger, Prechal, Vilaras and Regan, Presidents of Chambers; Rosas, Borg."

باختصار، جميع الخيارات مطروحة على الطاولة: يمكن أن يبرم الاتحاد الأوروبي وحده أو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء اتفاقيات ما بعد لشبونة. بعد الرأي ١٥/٢ الصادر من محكمة العدل الأوروبية.

المبحث الرابع

الالتزامات الدولية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي

تبنى القانون الأوروبي فيما يتعلق بالاختصاص بإبرام معاهدات الاستثمار IIPA نهج الاختصاص المشترك بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، وبما أن اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي قد تعتمد إما على النهج المشترك أو الاختصاص الحصري للاتحاد الأوروبي فقط، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ماهية الجهة التي تتحمل الالتزام بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي بموجب القانون الدولي.

يتناول هذا الجزء، أولاً، مسألة الالتزامات الدولية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بموجب اتفاقيات الاستثمار الدولية قبل لشبونة، ثانياً، ستم معالجة مسألة الالتزامات الدولية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بموجب اتفاقيات IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي لما بعد لشبونة.

المطلب الأول

تقسيم الالتزامات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بموجب اتفاقيات الاستثمار الدولية ذات الاختصاص المشترك

معاهدات حماية الاستثمار IIPAs، تنشئ التزامات دولية تعاهديه إعمالاً لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين هذه المفاهيم لا تنص فقط على أن المعاهدات لها آثار ملزمة بشكل عام، ولكن أيضاً نسبية أثر المعاهدات بموجب القانون الدولي، فهي ملزمة فقط لأطرافها^(٩٢) وبموجب الاختصاص المشترك يوقع الاتحاد الأوروبي ويصدق على

(٩٢) راجع في ذلك:

الاتفاقية من خلال قرار يصدر من المجلس الأوروبي بموجب (المادة ٢١٨ TFEU).
كما تقوم الدول الأعضاء بالتوقيع والمصادقة، في إطار إجراءاتهم البرلمانية الوطنية
ووفقاً لمتطلباتهم الدستورية.^(٩٣)

ومن ثم بموجب معاهدات الاختصاص المشترك، يعتبر كل من الاتحاد الأوروبي
والدول الأعضاء أطرافاً رسمية في المعاهدة ويتحمل كلاهما التزامات دولية بموجبها.
"ومع ذلك، يصبح السؤال مختلفاً بعض الشيء بعد ذلك حول من الذي يلتزم بأحكام
الاتفاقية المعنية؟

ومدى مشاركة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاختصاص بتنفيذ المعاهدة.
لذا فإن الاتفاقات القائمة على الاختصاص المشترك غالباً ما تثير سؤال حول توزيع
الالتزامات بموجب الاتفاقات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي؟ أم أنهما ملزمان، بشكل
مشترك أو فردي، بجميع الالتزامات الناشئة عن المعاهدة ذات الاختصاص المشترك؟
وللتأكيد على أهمية هذه المسألة، فإن توزيع الالتزامات بموجب الاتفاقات المشتركة
على أسس الاختصاص يمكن أن يكون له تداعيات كبيرة على المسؤولية الدولية بموجب

Cf. Pieter Jan Kuijper and Esa Paasivirta (2004) Further Exploring
International Responsibility: The European Community and the ILC's Project
on Responsibility of International Organizations.1(1) Intl OrgLRev, p. 116;

راجع أيضاً في ذلك:

Stefan Talmon (2005) Responsibility of International Organizations: Does the
European Community require special treatment? In: Maurizio Bragazzi (ed.)
International Responsibility Today: Essays in Memory of Oscar Schachter.
Martinus Nijhoff Publishers, p. 410.

وفقاً للمادة ٢ (١) (ز) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، فإن الطرف في المعاهدة هي "دولة أعربت
عن موافقتها على الالتزام [...] والتي تكون المعاهدة سارية بالنسبة لها". وبالمثل، بموجب المادة ٢
(١) (ز) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي يكون أحد أطرافها المنظمة الدولية VCLT-IO ،
"يعني الطرف دولة أو منظمة دولية وافقت على الالتزام بمعاهدة والتي تكون المعاهدة سارية بالنسبة
لها". المواد ١١-١٧ VCLT / VCLT-IO تحدد وسائل الموافقة على الالتزام بمعاهدة. التوقيع
والتصديق هو الشيء المشترك.

(٩٣) انظر:

Joni Heliskoski (2001) Mixed Agreements as a Technique for Organizing the
International Relations of the European Community and its Member States.
Kluwer Law International, pp. 86 et seq; Eeckhout, this chapter, fn. 16, pp.
200 et seq and pp. 258 et seq.

تلك الاتفاقات. قد يكون الأمر هو أن التوزيع يؤدي إلى تحمل كيان ما الالتزام المنتهك، ولكن إسناد السلوك يؤدي إلى وجود كيان آخر لا يتحمل مسؤولية الالتزام الذي تم خرقه. التناقض بين توزيع الالتزامات وإسناد السلوك يحمل بطبيعته مخاطر التسبب في ثغرات مساءلة كبيرة بموجب الاتفاقات المختلطة.^(٩٤)

نحاول فيما يلي الاجابة علي السؤال التالي بموجب أحكام القانون الدولي العام ، هل توزيع الالتزامات يتم جنباً إلى جنب مع تقسيم الاختصاصات بموجب اتفاقيات الاختصاص المشترك بين المنظمة الدولية والدول الاعضاء ، بشكل عام ، وبموجب اتفاقية الاستثمار الأوروبي (ECT) واتفاقيات حماية الاستثمار IIPA ذات الاختصاص المشترك ، على وجه التحديد ، من خلال تحديد شروط وتقنيات التحديد التعاقدية للالتزامات وفقاً للاختصاص وما إذا كانت اتفاقية الطاقة الأوروبية تحتوي على قواعد ترسيم الاختصاص المنشودة، وما إذا كان أحدهما سيكون خياراً قابلاً للتطبيق ومفيداً لاتفاقيات الاستثمار الثنائية الدولية المختلطة بعد لشبونة.

المطلب الثاني

تقسيم الالتزامات بين المنظمة والدول الاعضاء استناد لتقاسم الاختصاصات بموجب اتفاقيات الاختصاص المشترك الخالية من القيود إذا لم تحدد اتفاقيات الاختصاص المشترك التزامات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أو تفرض قيود واضحة على الاختصاص^(٩٥)، فإن كافة الالتزامات تقع على

(٩٤) راجع في ذلك:

Piet Eeckhout (2006) The EU and the Member States in the WTO–Issues of Responsibility. In: Lorand Bartels and Federico Ortino (eds.) Regional Trade Agreements and the WTO Legal System. Oxford University, pp. 457–460;
André Nollkaemper (2012) Joint Responsibility between the EU and Member States for Non-Performance of Obligations under Multilateral Environmental Agreements. In: Elisa Morgera (ed.) The External Environmental Policy of the European Union – EU and International Law Perspectives. Cambridge University Press, p. 333.

(٩٥) علي سبيل المثال، القيود الواردة على اختصاص الأمم المتحدة حيث وضع ميثاق المنظمة قيوداً على التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما. انظر بالتفصيل: الاستاذ الدكتور / مصطفى أحمد فؤاد، العلاقات الدولية في منظور المنظمات الدولية، دون سنة نشر ، ص ٣٣٢ وما بعدها.

عائق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء مجتمعين، وليس فقط تلك التي لديهم
صلاحيات إبرام المعاهدة أو تنفيذها بموجب القانون الأوروبي.^(٩٦)
يدعم هذا التوجه السوابق القضائية لمحكمة العدل الأوروبية CJEU، بينما على
مستوي القانون الدولي ليس هناك ثمة إلزام بموجب القانون الدولي، كما أنه لا يوجد
اجتهاد دولي صريح بشأن هذه المسألة.^(٩٧)

(٩٦) راجع

James Crawford (2014) *State Responsibility: The General Part*. Cambridge University Press, p. 344; Rensmann in Oliver Dorr and Kirsten Schmalenbach (eds.) (2012) *Vienna Convention on the Law of Treaties: A Commentary*. Springer, para. 75 and also Schmalenbach in Dorr/Schmalenbach, Article 26 VCLT, para. 57;

انظر في المسؤولية الدولية للجماعة الأوروبية والدول الأعضاء بموجب الاتفاقات المختلطة:

Eleftheria Neframi (2002) *International responsibility of the European Community and of the Member States under Mixed Agreements*. In: Enzo Cannizzaro (ed.) *The European Union as an Actor in International Relations*. Kluwer Law International, p. 200;

راجع أيضا بخصوص المسؤولية الدولية المشتركة بين المنظمة والدول الأعضاء في منظور القانون الدولي العام:

Albert Bleckmann (1983) *The Mixed Agreements of the EEC in Public International Law*. In: David O'Keefe and Henry Schermers (eds.) *Mixed Agreements*. Kluwer Law and Taxation Publishers, p. 159; Tomuschat, this chapter, fn. 10, p. 185;

انظر أيضا:

Bischoff, this chapter, fn. 34, p. 1562; Bischoff, this chapter, fn. 61, pp. 14–15 at fn. 51, 53 with many references; Henrik Ringbom (2008) *European Union Maritime Safety Policy and International Law*. Martinus Nijhoff Publishers, pp. 151–152;

انظر أيضا:

Talmon, this chapter, fn. 76, pp. 415–517; Heliskoski, this chapter, fn. 77, p. 147; Tietje, this chapter, fn. 30, pp. 7–9.

يلتزم كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فقط بأجزاء الاتفاقية المختلطة التي تقع ضمن اختصاصها الحصري حتى في حالة عدم الكشف عن تحديد الاختصاصات. لن تنشأ الالتزامات المشتركة إلا في حالات الاختصاصات المشتركة حقاً أو Mixity "الموازية"

(٩٧) راجع في ذلك:

Duncan B Hollis (2012) *Oxford Guide to Treaties*. Oxford University Press, p. 121.

وفيما يتعلق بالقانون الدولي، فإن هذا مستمد من اتفاقيتي فيينا لقانون المعاهدات الخاصة بالدول وكذلك الخاصة بالمعاهدات التي يكون أحد اطرافها منظمة دولية VCLT / VCLT-IO والقانون الدولي العرفي: فلا يوجد تزامن بين الشخصية القانونية الدولية وصلاحيّة إبرام المعاهدات الدولية.

علاوة على ذلك، فإن موافقة الطرف المتعاقد على الالتزام دوليًا بمعاهدة هي موافقة شاملة وجامعة لكافة الالتزامات الواردة بالمعاهدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشخصية الدولية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في سياق معاهدات الاختصاص المشترك غير مقيدة بسبب عدم الاختصاص بإبرام المعاهدات الدولية.

علاوة على ذلك، فإن عدم وجود اختصاص لإبرام أو تنفيذ معاهدة لا صلة له بالموضوع بموجب القانون الدولي العام ولا يمكن الدفع به كذريعة لعدم الامتثال. لا يمكن أن يؤدي الافتقار إلى اختصاص إبرام المعاهدات إلا إلى تحديد فعلي لحدود الالتزامات بموجب معاهدة يكون النقص فيها "واضحًا" وقت إبرام المعاهدة.

ومع ذلك، لا يمكن التحقق من ذلك فيما يتعلق بمعاهدة الطاقة الأوروبية أو اتفاقيات الاستثمار الدولية التي يوقعها الاتحاد الأوروبي والدول الاعضاء سويًا في المستقبل

المطلب الثالث

فقه محكمة العدل الأوروبية بشأن تقسيم الالتزامات بموجب أحكام

اتفاقيات الاختصاص المشترك التي لا تتضمن قيود تعاقدية

كنقطة بداية، قدمت المفوضية الأوروبية مقترحاً إلى لجنة القانون الدولي عند صياغة قواعد المسؤولية الخاصة بالمنظمات الدولية ARIO تناول بالتفصيل مسألة توزيع الالتزامات في حالة اتفاقات الاختصاص المشترك. حيث رأت اللجنة أن مسألة توزيع الالتزامات تحدده بالكامل قواعد المنظمة.^(٩٨)

(٩٨) راجع

ILC, Responsibility of International Organizations – Comments and Observations received from International Organizations, 56th Session, UN Doc A/CN.4/545, at paras. 13–14.

وعلى وجه التحديد، فإن تقسيم الاختصاصات كما هو مستمد من معاهدات الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يحدد أيضاً توزيع الالتزامات بين المنظمة والدول الأعضاء. وقد شارك هذا الرأي جانب من الفقه الأوروبي الذي دعم أن الاتفاقات ذات الاختصاص المشترك، تقتضي أن يتحمل الاتحاد الأوروبي التزامات فقط في حدود الاختصاصات الممنوحة له من الدول الاعضاء والمنصوص عليها بالمعاهدة المنشئة، نظرًا لأنه بمجرد إبرام اتفاق مشترك، سيكون من الواضح للأطراف الأخرى أو لشركاء المعاهدة أن الاتفاقية لا تقع بالكامل ضمن اختصاص الحصري للاتحاد الأوروبي، حيث يشاركه الاختصاص الدول الأعضاء.^(٩٩)

بيد أن غالبية الفقه ومحكمة العدل الأوروبية لم تدعم هذا النهج. ففيما يتعلق بالاتفاقيات الثنائية الموقعة بموجب الاختصاص المشترك بإبرامها، يري هذا الرأي أنه إذا لم يكن من الممكن استنتاج تحديد للالتزامات الواردة بالاتفاقية، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء يلتزمان بكامل الالتزامات الواردة بالمعاهدة.

ورأت محكمة العدل الأوروبية أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، "في حالة عدم وجود استثناءات منصوص عليها صراحة في الاتفاقية، فإن الجماعة والدول الأعضاء فيها كشركاء في دول أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادي تكون مسؤولة بشكل مشترك تجاه تلك الدول الأخيرة عن تنفيذ كل التزام ناشئ عن الالتزامات المتعهد بها [...]".^(١٠٠) وفي هذا الصدد، وافقت محكمة العدل الأوروبية على رأي مفاده أنه بموجب اتفاقية الاختصاص المشترك، فإن "المنظمة والدول الأعضاء مسؤولون بشكل مشترك ما لم تشير أحكام الاتفاقية إلى خلاف ذلك.^(١٠١)

(٩٩) راجع:

Opinion of AG Mischo, Case C-13/00 Commission v Ireland [2002] ECR I-2943, paras.29-30.

(١٠٠) راجع:

Case C-316/91 Parliament v Council (EDF) [1994] ECR I-625, para. 29. The case concerned the Fourth Convention between the European Economic Community and its Member States of the one part, and the ACP States, of the other part, signed at Lomé on 15 December 1989, OJ L 229, 17 August 1991.

(١٠١) راجع:

فيما يتعلق بالاتفاقيات متعددة الأطراف الخالية من القيود التعاقدية، نجد أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ملتزمين بكافة أحكام الاتفاقية التي تنص على أن " معاهدات منظمة التجارة العالمية التي لا تحتوي على قيود بشأن الاختصاص، حيث يشار إلى الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها كأعضاء أصليين على قدم المساواة"^(١٠٢) ونظرًا لكون تقسيم الاختصاصات هو مسألة داخلية تمامًا، ينبغي الاعتراف بأن الدول الأعضاء والمنظمة الأوروبية يشكلون، في مواجهة الدول غير الأعضاء المتعاقدة، طرفًا متعاقدًا واحدًا أو على الأقل طرفًا متعاقدًا تتحمل مسؤولية متساوية في حالة عدم تنفيذ الاتفاقية.^(١٠٣)

يبدو أن محكمة العدل الأوروبية اعتمدت تلك المنهجية، بحجة أن "اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد أبرمت من قبل الجماعة الأوروبية وصدقت عليها الدول الأعضاء دون أي تخصيص فيما بينها لالتزامات كل منهما تجاه الأطراف المتعاقدة الأخرى"^(١٠٤) ويبدو أن نفس المنطق يكمن وراء قرار المحكمة بشأن قضية *Etang de Berre* (١٠٥) حيث أدانت محكمة العدل الأوروبية فرنسا لعدم امتثالها لالتزاماتها بموجب اتفاق الاختصاص المشترك، من أجل تجنب المسؤولية المشتركة للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على الصعيد الدولي.^(١٠٦)

Opinion of AG Tesauro, Case C-53/96 Hermès International [1998] ECR I-3603, paras. 13–14, 20; Case C-392/98 Parfums Christian Dior [2000] ECR I-11307, para. 33.

:راجع (١٠٢)

Opinion of AG Tesauro, Case C-53/96 Hermès International [1998] ECR I-3603, para. 14.

:راجع (١٠٣)

Opinion of AG Tesauro, Case C-53/96 Hermès International [1998] ECR I-3603, para. 14.

:راجع (١٠٤)

Case C-53/96 Hermès International [1998] ECR I-3603, para. 24.

:راجع (١٠٥)

Case C-239/03 Commission v France (*Etang de Berre*) [2004] ECR I-9325, paras. 26, 29–30.

:راجع (١٠٦)

في الختام، يمكن القول إن محكمة العدل الأوروبية تميل نحو الرأي القائل بأنه بموجب الاتفاقيات المختلطة الثنائية والمتعددة الأطراف^(١٠٧)، يلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بجميع الالتزامات وأن تقسيم الاختصاصات لا يعني تقسيم الالتزامات ما لم ينص صراحة على ذلك.

المطلب الرابع

العلاقة بين الشخصية القانونية الدولية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والاختصاص بإبرام المعاهدات

يطرح السؤال ما إذا كانت الشخصية القانونية الدولية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في سياق اتفاق الاختصاص المشترك مقيدة بمدى اختصاصهم في إبرام المعاهدات، مما يجعل موافقتهم على الالتزام بتلك الأجزاء من الاتفاقية المشتركة باطلة وغير فعالة متي لم يكن لديهم اختصاص بإبرامها.

إذا كان هذا هو الحال، فإن كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء يكن منطوقيا فقط ملتزم بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA المشتركة وفقاً لمدى الاختصاص بإبرام المعاهدات الخاصة بكل منهما. ما يعني أن الأجزاء من الاتفاقية التي تخرج عن نطاق اختصاص المنظمة، وليس لها شخصية قانونية دولية لا تعد ملتزمة بها.

The case concerned the Barcelona Convention for the Protection of the Mediterranean Sea Against Pollution 1976, 1102 UNTS 27, and the Athens Protocol for the Protection of the Mediterranean Sea against Pollution from Land-based Sources 1980, 1328 UNTS 105.

(١٠٧) راجع:

Frank Hoffmeister (2010) Litigating against the European Union and its Member States – Who Responds under the ILC’s Draft Articles on International Responsibility of International Organizations? 21(3) EJIntL, p. 745

انظر أيضا:

Peter M Olson (2010) Mixity from the Outside: the Perspective of a Treaty Partner. In: Christophe Hillion and Panos Koutrakos (eds.) Mixed Agreements Revisited – The EU and its Member States in the World. Hart Publishing, pp. 342–343.

وذلك على خلاف الشخصية القانونية الدولية للدول الأعضاء، حيث تنص المادة ٦ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات على أن كل دولة تمتلك القدرة على إبرام المعاهدات. وبالتالي، لا توجد مسألة الشخصية القانونية "المحدودة" فيما يتعلق بالدول الأعضاء وتقسيم السلطات بموجب الاتفاقات المختلطة.

حيث يدافع العديد من المؤلفين عن الشخصية القانونية الدولية للاتحاد الأوروبي، كونها محدودة بموجب اتفاقيات الاختصاص المشترك بقدر ما يتمتع الاتحاد الأوروبي باختصاصات في هذا النوع من الاتفاقات.^(١٠٨)

وهي تشير إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره منظمة دولية خاضعة لأحكام القانون الدولي، والتي تستمد وجودها وصلاحياتها من الإرادة والأفعال المكونة لأعضائها والنابع من مبدأ منح الصلاحيات في المادة ٥ من الاتفاقية المنشئة للاتحاد الأوروبي. بالتالي، بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، الشخصية القانونية الدولية للاتحاد الأوروبي وصلاحياته ترتبط باختصاصه بإبرام المعاهدات. والأهم من ذلك أن مثل هذا التوازي سيمتد إلى المستوى الدولي.

يدعم هذه الشخصية القانونية الدولية المحدودة للاتحاد الأوروبي حكم محكمة العدل في قضية التعويض الدولية حيث اعتبرت فيما يتعلق بالأمم المتحدة أن "المحكمة توصلت إلى استنتاج مفاده أن للمنظمة شخصية دولية. وهذا لا يعني أن [...] شخصيتها القانونية وحقوقها وواجباتها هي نفسها تلك الخاصة بالدولة"^(١٠٩).

(١٠٨) راجع

Scoufias, Rikard. The International Legal Personality of the European Union. Diss. College of Europe, 1998.

انظر أيضا:

Blokker, Niels. "The Macro Level: The Structural Impact of General International Law on EU Law: International Legal Personality of the European Communities and the European Union: Inspirations from Public International Law." Yearbook of European Law 35.1 (2016): 471-483.

(١٠٩) راجع

Patel, Bimal N. "Reparation for Injuries Suffered in the Service of the United Nations." The World Court Reference Guide. Brill Nijhoff, 2000. 798-801.p. 179.

ثمة وجهة نظر مماثلة أنه: "بقدر ما تمتلك هيئات أخرى غير الدول بشكل مباشر بعض الحقوق والسلطات والواجبات في القانون الدولي، يمكن اعتبارها رعايا للقانون الدولي، ولها شخصية دولية.^(١١٠) علاوة على ذلك، تنص المادة ٦ من اتفاقية فيينا للمعاهدات الدولية الخاصة بالمنظمات الدولية VCLT-IO على أن "المنظمات الدولية لديها القدرة على الدخول في التزامات بالقدر الذي يسمح به ذلك وفقاً لقواعدها الداخلية. ومع ذلك، فإن الرأي القائل بوجود التزام بين الشخصية القانونية الدولية للمنظمة، وبالتالي قدرتها على الدخول في التزامات دولية باختصاصها في إبرام المعاهدات، لا يمكن أن يصمد للأسباب التالية: -

١. تتجاهل وجهة النظر حقيقة أنه بموجب القانون الدولي، فإن الشخصية القانونية الدولية لمنظمة، وبالتالي، قدرتها على إبرام المعاهدات، أمر كامل ولا يتأثر بالاختصاصات أو السلطات الداخلية، التي قد تؤثر أو تحد من قدرة المنظمة على إبرام المعاهدات بموجب قانونها الداخلي.

٢. يخطئ الرأي بين قدرة منظمة دولية على الدخول في معاهدات بموجب القانون الدولي مع الاختصاص أو السلطة الداخلية لموضوع المعاهدة.^(١١١) بعبارة أخرى، فإن الرأي يمزج بين مسألة وجود المنظمة كأحد أشخاص القانون الدولي الذي يتمتع بالشخصية القانونية الدولية وبين ما يجوز للمنظمة القيام به.

٣. من حيث المبدأ، فكل من المنظمات الدولية والدول الأعضاء يمكن أن يرتكبوا أفعالاً خارجية متجاوزة للسلطة، أي إبرام معاهدات تتجاوز نطاق صلاحياتهم، ومع ذلك فهم ملتزمون تماماً بالمعاهدة ويمكن أن يتحملوا المسؤولية عن عدم تنفيذها.^(١١٢)

(١١٠) راجع:

Robert Jennings and Arthur Watts (eds.) (1992) *Oppenheim's International Law – Volume I Peace: Introduction and Part 1*, 9th edn. Oxford University Press, p. 16.

(١١١) راجع:

Akande, this chapter, fn. 98, pp. 254–255; Schermers/Blokker, this chapter, fn. 98, para. 1570.

(١١٢) راجع:

تسمح المادة ٤٦ من اتفاقية فيينا VCLT-IO، في ظل ظروف استثنائية، بالاحتجاج بعدم وجود اختصاص إبرام معاهدة لإبطال المعاهدة. مثل هذا الحكم لن يكون له أي معنى إذا كانت صلاحية إبرام المعاهدة مرتبطة بالاختصاصات المحددة سلفاً للمنظمة الدولية.^(١١٣)

وهكذا، بمجرد منح القواعد الداخلية لمنظمة دولية القدرة على إبرام المعاهدات، وهذه القدرة شاملة للجميع ومستقلة عن الاختصاص على حد تعبير Akande ، "بمجرد أن ينسب القانون الدولي شخصية لمنظمة ما ، يتم إنشاء موضوع القانون الدولي بما لها من حقوق وواجبات خاصة بها.

لذلك، فإن الشخصية القانونية الدولية للاتحاد الأوروبي غير محدودة، بغض النظر عن حقيقة أن لديها سلطات محدودة داخلياً. ونتيجة لذلك، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء لديهم القدرة على إلزام أنفسهم بجميع الالتزامات بموجب اتفاق مختلط على الرغم من أنهم قد يفتقرون إلى الكفاءة لإبرام جميع أجزاء الاتفاقية.

المطلب الخامس

موافقة أطراف المعاهدة على الالتزام بها بشكل عام وشامل بموجب القانون الدولي، يعتبر الطرف المتعاقد الذي يوقع على معاهدة ويصدق عليها قد وافق بشكل شامل على الالتزام بجميع ما ورد بها من التزامات بموجب المعاهدة. فإذا أراد أحد الأطراف تقييد موافقته على الالتزام بمعاهدة، وإذا سمحت

Cf. Boustany/Didat in Oliver Corten and Pierre Klein (eds.) (2011) The Vienna Conventions on the Law of Treaties – A Commentary. Oxford University Press, Article 27 VCLT-IO 1986, para. 13; Arnold/Meindl, this chapter, fn. 95, paras. 85–86.

(١١٣) راجع:

Akande, Dapo. "The competence of international organizations and the advisory jurisdiction of the International Court of Justice." European Journal of International Law 9.3 (1998): 437-467.

المعاهدة بذلك، فعلي هذا الطرف أن يحدد بوضوح لا لبس فيه بموجب المعاهدة الأحكام محل التحفظ.^(١١٤)

والتصديق على المعاهدة هو تعبير عن الموافقة المطلقة على الالتزام الشامل. ويتضح هذا من خلال إمكانية موافقة الأطراف المتعاقدة على الالتزام بأجزاء فقط من المعاهدة وفقاً للمادة ١٧ من VCLT / VCLT-IO من اتفاقيتي فيينا لقانون المعاهدات.

وإمكانية إصدار تحفظات فيما يتعلق ببعض الالتزامات وفقاً للمادة ١٩ من VCLT / VCLT-IO. ويترتب على ذلك أن قانون المعاهدات ينص على قيود فعالة لموافقة الطرف المتعاقد على الالتزام بمعاهدة. على النقيض من ذلك ، ما لم يلجأ أحد أطراف المعاهدة إلى إحدى وسائل التقييد هذه ، فإن موافقته تعتبر شاملة.

ومن ثم، لا يمكن اعتبار حقيقة إبرام اتفاق ما بموجب الاختصاص المشترك بين الاتحاد الأوروبي والدول الاعضاء في حد ذاته بمثابة تقييد صريح أو حتى ضمني لموافقة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على الالتزام فقط وفقاً لاختصاصات كل منهما.

يتطلب اليقين القانوني أن تكون القيود واضحة لا لبس فيها، عند الالتزام بمعاهدة ما. فعلي سبيل المثال، من غير المرجح أن يتم استنتاج وجود قيود على الاتحاد الأوروبي عند إبرام اتفاقية بالاستناد إلى تقاسم الاختصاصات مع الدول الاعضاء فيما يتعلق بموضوع المعاهدة، كالموافقة المحدودة على الالتزام فقط بتلك الأحكام التي تغطيها الاختصاصات الممنوحة للاتحاد في النظام الاساسي له.

(١١٤) التحفظ هو تجسيد لمبدأ حرية واستقلال الإرادة التي يسود علاقات دول متساوية قانوناً. انظر بالتفصيل : الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني ، القانون الدولي العام ، ط١ ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، ص ١٢٥ (١١٥) راجع في ذلك:

Hoffmeister F (2010b) Litigating against the European Union and its Member States – Who Responds under the ILC’s Draft Articles on International Responsibility of International Organizations? 21(3) EJIntL, pp. 723–747.

بدلاً من ذلك، أقرت المادة ٤٦ من قانون فيينا للمعاهدات بحالة استثنائية واحدة تتعلق بالدفع بمخالفة القانون الداخلي للمطالبة ببطلان المعاهدة الدولية عند مخالفة قواعد الاختصاص بإبرام المعاهدة بيد أن نص المادة اشترط أن تكون المخالفة بينة إذا كانت واضحة بصورة موضوعية لأية دولة تتصرف في هذا الشأن وفق التعامل المعتاد وبحسن نية.^(١١٦)

المطلب السادس

طبيعة الموافقة على معاهدات حماية الاستثمار ذات الاختصاص المشترك

الاختصاص المشترك قد يكون مرتبطاً بأسباب عديدة، ويمكن أن يكون نتيجة لمتطلبات قانونية أو سياسية منفصلة تماماً عن تقاسم الاختصاصات بين المنظمة والدول الاعضاء.^(١١٧) فلا يمكن اعتبار حقيقة إبرام اتفاق الاختصاص المشترك في حد ذاته بمثابة تقييد صريح أو حتى ضمني لموافقة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على الالتزام وفقاً لاختصاصات كل منهما.

لا يمكن للمرء أن يستنتج من حقيقة أن الاتحاد الأوروبي يبرم اتفاقية مع الدول الأعضاء فيه أو من تقاسم الاختصاصات فيما يتعلق بموضوع المعاهدة.^(١١٨) لذا فإن حقيقة أن كلا من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء كأطراف متعاقدة جنباً إلى جنب مع بعضها البعض لا تخبر باقي أطراف المعاهدة ما إذا كان "الاختصاص المشترك"

(١١٦) الأستاذ الدكتور / مصطفى أحمد فؤاد، أحكام القانون الدولي العام، مطبعة النهضة، دون سنة نشر، ص ١٥٧
(١١٧) انظر في ذلك:

Büthe, Tim, and Helen V. Milner. "Bilateral investment treaties and foreign direct investment: A political analysis." The effect of treaties on foreign direct investment: Bilateral investment treaties, double taxation treaties, and investment flows (2009): 171-225.

(١١٨) انظر:

Eilmansberger, Thomas. "Bilateral investment treaties and EU law." Common Market Law Review 46.2 (2009).

إلزامياً بسبب تقاسم الصلاحيات بين الدول والمنظمة، فيما يتعلق بموضوع المعاهدة أو مكان تقسيم الاختصاصات، أي تحديد الالتزامات.

ومن ثم، من منظور اتفاقية فيينا للمعاهدات VCLT / VCLT-IO ، موافقة الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي على الالتزام باتفاق مختلط هي موافقة شاملة مع النتيجة التي تجعل كلاهما ملزماً مسبقاً بالاتفاق المختلط بأكمله.

كما يتطلب اليقين القانوني أن تكون القيود الواردة بمعاهدة ما واضحة لا لبس فيها.(١١٩) فلا يمكن للمرء أن يستنتج أن الاتحاد الأوروبي يبرم اتفاقية مع الدول الأعضاء فيه أو يتقاسم الاختصاصات فيما يتعلق بموضوع المعاهدة، ما يعني موافقة محدودة على الالتزام فقط بتلك الأحكام التي تغطيها الاختصاصات ذات الصلة.

نؤيد في ذلك موقف قانون فيينا للمعاهدات، بأن موافقة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على الالتزام باتفاقية الاختصاص المشترك هي موافقة شاملة تستوعب كافة الالتزامات الواردة بالمعاهدة، مع ما يترتب على ذلك من التزام كلاهما - المنظمة والدول الأعضاء - باحترام كافة أحكام المعاهدة وعدم مخالفتها.

المطلب السابع

عدم جواز الاحتجاج بمخالفة "القانون الداخلي" لبطلان اتفاقية حماية

الاستثمار(١٢٠)

خلصنا إلي أنه بموجب اتفاقيات الاختصاص المشترك التي لا تحتوي على تحديد للالتزامات، يتمتع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بشخصية قانونية دولية كاملة ويوافقون بشكل شامل على النطاق الكامل للمعاهدة.

ومع ذلك، هل يمكن للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أن يدافعوا بأثر رجعي بسقوط بعض الالتزامات استناد لتقاسم الاختصاصات فيما بينهم أو بمعنى آخر مخالفة القانون الداخلي للدولة أو النظام الأساسي للمنظمة؟

(١٢٠) انظر في ذلك بشأن عام، الأستاذ الدكتور / مصطفى أحمد فواد، أحكام القانون الدولي العام، مطبعة النهضة، المرجع السابق، ص ١٥٧

الجواب لا. فبموجب القانون الدولي، القواعد الداخلية للدول والمنظمات الدولية فيما يتعلق باختصاصها في إبرام المعاهدات وكذلك اختصاصها في تنفيذ المعاهدات ليست ذات صلة ما لم يتم الارتقاء صراحة بتلك القواعد لمرتبة القانون الدولي. وهذا ما تم تأكيده صراحة من خلال الاجتهاد القضائي لمنظمة التجارة العالمية، فاتفاقية منظمة التجارة العالمية لم تتضمن تحديداً للالتزامات. حيث اعتبرت لجان منظمة التجارة العالمية باستمرار أن الاجراءات الإقليمية داخل الدولة لا تؤثر على سريان التزامات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.^(١٢١)

نظرًا لأنهم أعضاء كاملون في منظمة التجارة العالمية في حد ذاتها، فهم ملزمون بإطار منظمة التجارة العالمية بأكمله، بغض النظر عن الاختصاص الذي قد يكون لدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء لأجزاء من إطار منظمة التجارة العالمية كمسألة داخلية من قانون الاتحاد الأوروبي. وبعبارة أخرى، فإن تقسيم الاختصاصات بين المنظمة والدول الأعضاء غير ذي صلة إلى حد كبير بمسألة توزيع التزامات منظمة التجارة العالمية وهي نفس النتيجة التي أقرها قانون فيينا للمعاهدات.

المطلب الثامن

المادة ٢٧ من قانون فيينا للمعاهدات ومدي انطباقها على اتفاقيات

حماية الاستثمار

يحظر على الدول الاحتجاج بـ "قانونها الداخلي" كمبرر لعدم تنفيذ معاهدة. يتعلق هذا بشكل خاص بقانونها الوطني الذي يحدد التقسيم الداخلي للاختصاصات الذي قد

(١٢١) قد يحد القانون المحلي للدولة العضو، على سبيل المثال الدستور، من سلطات الحكومة المركزية على المستويات الحكومية الإقليمية أو المحلية. قد يكون هذا، على سبيل المثال، هو الحال في الولايات الفيدرالية، حيث لا يحق للحكومة المركزية دائماً التدخل في الإجراءات التشريعية أو الإدارية الإقليمية أو المحلية. عندما تتعلق شكوى المخالفة بتدبير اتخذته الحكومات الإقليمية أو المحلية أو السلطات داخل أراضي العضو. تُعزى هذه التدابير إلى العضو المعني.

WTO Panel Reports, Cases WT/DS62/R; WT/DS67/R; WT/DS68/R, EC–Customs Classification of certain computer equipment (LAN), para. 8.16; WTO Panel Reports, Cases WT/DS375/R; WT/DS376/R, WT/DS377/R EC and MS–Tariff Treatment of Certain Information Technology, para.8.2; WTO Panel Report, Case WT/DS316/R EC and certain MS–Measures Affecting Trade and Large Civil Aircraft, para. 7.174.

يعيق الدول عن تنفيذ أو برم معاهدة.^(١٢٢) ينص القانون الدولي على وجوب أداء الالتزامات الدولية؛ دون إملاء كيفية تنفيذ تلك الالتزامات. فهي مسألة متروكة بالكامل للقانون الوطني، وبالتالي لا تتعلق بالقانون الدولي العام.

وعلى نفس المنوال، المادة ٢٧ من قانون فيينا للمعاهدات المبرمة بين الدول والمنظمات الدولية تحظر الاحتجاج بـ "قواعد المنظمة" كمبرر لعدم تنفيذ المعاهدة. فالمادة ٢٧ (١) تساوي صراحة بين "قواعد المنظمة"^(١٢٣) و"القانون الداخلي" للدولة من حيث عدم جواز الاحتجاج بهم لبطلان الالتزامات الدولية.^(١٢٤)

فافتقار المنظمة الأوروبية أو الدول الأعضاء لتنفيذ وإبرام معاهدة الاختصاص المختلط أو القيود التي ترد على وجه التحديد، تمامًا تعتبر كالقانون الداخلي للدولة وفقًا للمادة ٢٧ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، كما يجب اعتبار معاهدات الاتحاد الأوروبي التي تحدد تقسيم الاختصاصات "قواعد المنظمة" على نفس المعنى المقصود في المادة ٢٧ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.^(١٢٥)

(١٢٢) راجع:

Under certain conditions states and international organisations may plead their lack of treaty-making competence pursuant to Articles 46 VCLT/VCLT-IO. Thus, not only the lack of implementing, but also the lack of treaty-making competences are covered by Articles 27 VCLT/VCLT-IO in general.
(١٢٣) يتم تعريف قواعد المنظمة على أنها "الصكوك التأسيسية والقرارات المعتمدة وفقًا لها ، والممارسات المعمول بها في المنظمة."

Shpakovych, Olha M., and Svitlana A. Vladyka. "Constituent Instruments of International Organizations as a Special Source of the Law of International Organizations." Statute Law Review 40.3 (2019): 236-248.

راجع أيضا بشكل عام:

TETsUo, S. A. T. "STATUS OF CONSTITUENT INSTRUMENTS OF INTERNATIONAL ORGANIZATIONS." (1988).

(١٢٤) راجع:

لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين القاعدتين الدولية والداخلية انظر: الأستاذ الدكتور/ مصطفى أحمد فؤاد ، أصول القانون الدولي العام ، الجزء الثاني (النظام القانوني الدولي) ، دون سنة نشر ، ص ٩٥

(١٢٥) راجع:

Angelos Dimopoulos (2014) The Involvement of the EU in Investor-State Dispute Settlement: A Question of Responsibilities. 51(6) CMLRev, p. 1688; Article 27 VCLT, para. 10;.

المبدأ القائل بأن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، تمامًا مثل الدول بشكل عام، لا يمكنهم الدفع بعدم الاختصاصات ذات الصلة كذريعة لعدم تنفيذ معاهدة يتوافق مع مصالح أطراف المعاهدة في اليقين القانوني وحسن النية.

أولاً، إذا كان بإمكان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بموجب اتفاقية الاختصاص المشترك التذرع بعدم اختصاصهم لإبرام المعاهدة أو تنفيذها، فيمكنهم من جانب واحد وبشكل لاحق الحد من التزاماتهم. وبهذه الطريقة يمكن أن تقوض التوقعات المشروعة للشركاء في المعاهدة وتشوه التوازن التعاقدية الذي يتجلى في محتوى المعاهدة وتتعارض مع المبدأ المقبول عالمياً القائل بأن المعاهدات تستند إلى المساواة بين الأطراف المتعاقدة.^(١٢٦)

لا يمكن للأطراف المتعاقدة سواء الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء فيه التذرع بقانونهم الداخلي فيما يتعلق باحتمال عدم وجود اختصاصات في إبرام المعاهدات أو تنفيذ المعاهدة.^(١٢٧)

علاوة على ذلك، إذا كانت الالتزامات يمكن أن تتغير جنباً إلى جنب مع تقاسم الاختصاصات، فسيكون من الممكن للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء التهرب من الالتزامات الدولية من خلال عملية نقل السلطة داخلياً. ثانياً، ستكون النتيجة الطبيعية أن على الأطراف الاستفسار عن تقسيم الاختصاصات لتحديد الالتزامات بموجب اتفاق الاختصاص المشترك.

(١٢٦) راجع:

Voss, Jan Ole. The impact of investment treaties on contracts between host states and foreign investors. Brill, 2010.

راجع أيضا:

Dolzer, Rudolf. "The impact of international investment treaties on domestic administrative law." NYUJ Int'l. L. & Pol. 37 (2004): 953.

(١٢٧) راجع

Eeckhout, Piet. "The domestic legal status of the WTO agreement: interconnecting legal systems." Common Market Law Review 34.1 (1997).

انظر أيضا:

Martines, Francesca. "Direct effect of international agreements of the European Union." European Journal of International Law 25.1 (2014): 129-147.

الوصول إلي تلك النتيجة أمر لا يقبله المنطق القانوني، كما أنه يتنافى مع طبيعة القانون الدولي. ففي بعض الأحيان يتم إبرام اتفاقات الاختصاص المشترك دون تحديد دقيق لصلاحيات كل طرف، لأن التقسيم معقد للغاية ومثير للجدل أو من المرجح أن يتغير في المستقبل. إذا لم يتمكن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء من تحديد التقسيم الدقيق للاختصاصات بأنفسهم، فكيف يمكن لدولة ثالثة أن تكون قادرة على ذلك؟ وبالتالي، فإن تقسيم الاختصاصات كما هو منصوص عليه في معاهدات الاتحاد الأوروبي، يكون ملزم فقط للأطراف دون أن يؤثر على حقوق الأطراف من الغير.

الخلاصة، إن حقيقة أن كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قد يفتقرون إلى الاختصاص للدخول في جميع الالتزامات بموجب معاهدة وتنفيذها هو أمر غير ذي صلة من وجهة نظر القانون الدولي العام ولا يؤثر على الأثر الشامل الملزم قانونًا لمعاهدات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ذات الاختصاص المشترك.

الأهمية الاستثنائية "للقانون الداخلي" وفقًا للمادة ٤٦

إن عدم الملاءمة العامة لتقسيم الاختصاصات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بموجب القانون الدولي العام له - جنبًا إلى جنب مع التحديدات التعاقدية للالتزامات كما نوقش أدناه - استثناء: المادة ٤٦ (١) من اتفاقية قانون العقوبات.

تنص على أنه لا يجوز لدولة أن تتذرع بحقيقة أن موافقتها على الالتزام بمعاهدة قد تم التعبير عنها في انتهاك لأحد أحكام قانونها الداخلي فيما يتعلق بالاختصاص بإبرام المعاهدات على أنها تبطل موافقتها ما لم يكن هذا الانتهاك واضحًا ويتعلق بقاعدة من قانونها الداخلي ذي الأهمية الأساسية. المادة ٤٦ (٢).

بيد أن هذا الحكم له طابع استثنائي ويجب تفسيره بشكل ضيق، مما يحمي استقرار المعاهدات وحسن نية الأطراف المتعاقدة.^(١٢٨) استشهدت محكمة العدل الأوروبية بالمادة

(١٢٨) راجع:

81 James Crawford (2014) State Responsibility: The General Part. Cambridge University Press, p.344; Rensmann in Oliver Dörr and Kirsten Schmalenbach (eds.) (2012), fn. 81, Article 46 VCLT, paras. 3, 22-25; Mark Eugen Villiger (2009) Commentary on the 1969 Vienna Convention on the Law of Treaties. Martinus Nijhoff Publishers, Article 46 VCLT, para. 11.

٤٦ من قانون فيينا للمعاهدات المبرمة بين الدول والمنظمات الدولية فيما يتعلق بالمعاهدات المبرمة من قبل الاتحاد الأوروبي حيث اعتبرتها بمثابة قانوناً دولياً عرفياً.^(١٢٩) تتعلق المادة ٤٦ من صراحةً بالافتقار إلى اختصاص إبرام المعاهدات، وليس الاختصاص لتنفيذ المعاهدة.^(١٣٠)

تمهيد:

تمثل المسؤولية الدولية تحدياً في سياق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. ويرجع ذلك إلى مشاركتهم في السلطات الخارجية (إبرام المعاهدات) والداخلية (التنظيمية) وحقيقة أن قانون الاتحاد الأوروبي يتم تنفيذه من قبل الدول الأعضاء.

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة بحث إمكانية تطبيق القواعد التقليدية للمسؤولية الدولية على معاهدات حماية الاستثمار الأوروبية وذلك من خلال رسم الشروط والمعايير التي بموجبها يكون الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء مسؤولين دولياً عن السلوك الذي ينتهك اتفاقيات الاتحاد الأوروبي لحماية الاستثمار (IIIPA) بموجب قواعد لجنة القانون الدولي للمسؤولية والسوابق القضائية الدولية، ثم تنازع الاختصاص بإبرام تلك المعاهدات، علي أن نختم تلك الدراسة بمناقشة مدي جواز تقاسم الالتزامات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء استناد لعدم الاختصاص بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار الدولية المشتركة التي تملو من القيود.

(١٢٩) راجع:

Case C-327/91 France v Commission [1994] ECR I-3641, para. 25; Opinion of AG Tesauro in ibid, para. 12; Opinion of AG Lenz in Case 165/87 Commission v Council [1988] ECR 5545, para. 35; Opinion of AG Alber in Case C-233/02 France v Commission [2004] ECR I-2759, para. 50; Opinion of AG Kokott in Case C-13/07 Commission v Council (withdrawn), para. 173; Joined Cases C-317/04 and C-318/04 Parliament v Council [2006] ECR I-4721, para. 59.

(١٣٠) راجع:

Rensmann in Dörr/Schmalenbach, this chapter, fn. 81, Article 46 VCLT, para. 34; Villiger, this chapter, fn. 118, Article 46 VCLT, para. 8.

المبحث الأول

تطبيق القواعد التقليدية للمسؤولية الدولية عن حماية الاستثمار في الاتحاد الأوروبي

تنظم قواعد المسؤولية الدولية للدول (ARS) علاقة الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي عند مخالفة الدول التزاماتها، حيث إن عضويتها لا تغير وضعها كدول بموجب القانون الدولي. بينما قواعد المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية (ARIO) تنظم مسؤولية المنظمات الدولية وبالتالي تنطبق على الاتحاد الأوروبي. صحيح أنه على عكس الدول، هناك مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنظمات الدولية، وعلى وجه الخصوص، فإن الاتحاد الأوروبي - نظراً لسماته ذات الطابع الخاص، وإطاره الدستوري فوق الوطني - يشكل الاتحاد الأوروبي منظمة دولية خاصة، تسمى "منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمي".

كيف يتم تعريف المسؤولية الدولية وما هي شروط ظهورها؟ تنص المادة ١ من مشروع لجنة القانون الدولي على أن:

"الفعل غير المشروع دولياً لدولة ما يفرض المسؤولية الدولية لتلك الدولة". وعلى نفس المنوال، كما نصت المادة ٣ من مشروع اللجنة حول مسؤولية المنظمات الدولية ARIO على أن "الفعل غير المشروع دولياً لمنظمة دولية يستتبع المسؤولية الدولية لتلك المنظمة". (١٣١)

(١٣١) ويترتب على ذلك أن المسؤولية الدولية تصف العواقب القانونية التي تعقب "فعل غير مشروع دولياً". وقد تم تقنين هذه العواقب في المواد ARS / ARIO وما يليها. حيث تتحدد أيضاً سبل الانصاف المتاحة ضد الكيان المسؤول دولياً. ومع ذلك، فإن وجود المسؤولية الدولية مرتبط بوجود "فعل دولي غير مشروع". تم تعريف ذلك في المادة الثانية من مشروع لجنة القانون الدولي ARS والمادة الرابعة من مشروع اللجنة الخاص بمسؤولية المنظمة الدولية ARIO على التوالي.

ترتكب [دولة / منظمة دولية] فعل غير مشروع دولياً عندما يكون السلوك المتمثل في عمل أو إغفال:
(أ) يُنسب إلى [الدولة / تلك المنظمة] بموجب القانون الدولي؛ و
(ب) يشكل خرقاً لالتزام دولي على [الدولة / تلك المنظمة].
راجع في ذلك:

Reinisch, August. "Aid or Assistance and Direction and Control between States and International Organizations in the Commission of Internationally Wrongful Acts." *International Organizations Law Review* 7.1 (2010): 63-77.

ما ينبثق عن هذه الأحكام هو حقيقة أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء التي تقع عليها التزامات دولية لا تترجم تلقائياً إلى مسؤوليتها الدولية في حالة خرق هذه الالتزامات.

ومن ثم، لكي تنشأ المسؤولية الدولية، يتعين أن يكون بجانب انتهاك الالتزام، إمكانية أن يكون سلوك الانتهاك مرتبطاً قانونياً أو "ينسب" إلى القائم بالالتزام. فبموجب مواد لجنة القانون الدولي، بشكل عام، يعتبر إسناد السلوك المخالف هو العنصر المكون للمسؤولية الدولية: لا إسناد، لا مسؤولية دولية. ومع ذلك، فإن إسناد السلوك إلى كيان قانوني واحد لا يستبعد إسناد ذلك السلوك إلى كيان آخر أيضاً.

المطلب الأول

المسؤولية الدولية عن انتهاكات الاتحاد الأوروبي الخاصة بحماية الاستثمار IIPAs بموجب القواعد العامة لمواد لجنة القانون الدولي ILC والممارسات الدولية^(١٣٢)

فيما يتعلق بإطار القانون العام، تحدد المواد من ٤ إلى ١١ من نظام ARS والمواد من ٦ إلى ٩ من ARIO القواعد الخاصة بإسناد السلوك: متى يمكن اعتبار سلوك معين فعلاً صادرًا عن دولة أو، على التوالي، فعل صادر عن منظمة دولية.^(١٣٣) عندما يكون هذا هو الحال، تتحمل الدولة أو المنظمة الدولية المسؤولية الدولية مباشرة، بشرط أن يكون هناك خرق تقرره القواعد الأساسية، وبشرط أن تتحمل الدولة أو

Caron, David D. "The ILC articles on State responsibility: The paradoxical relationship between form and authority." *American Journal of International Law* 96.4 (2002): 857-873.

(١٣٢) راجع:

Stegmann, Philipp Theodor. "International Responsibility of the EU and the Member States for Breaches of EU IIPAs Under Traditional Rules." *Responsibility of the EU and the Member States under EU International Investment Protection Agreements*. Springer, Cham, 2019. 79-138.

(١٣٣) انظر:

Dimopoulos, Angelos. "The involvement of the EU in investor-state dispute settlement: A question of responsibilities." *Common Market Law Review* 51.6 (2014).

المنظمة الدولية الالتزام الذي تم انتهاكه بموجب القانون الدولي. المواد ١٤-١٧
ARIO، بعنوان "مسؤولية منظمة دولية فيما يتعلق بفعل دولة أو منظمة دولية أخرى"
والمواد ٥٨-٦٢ ARIO، بعنوان "مسؤولية دولة فيما يتعلق بسلوك منظمة دولية"، وضع
القواعد الخاصة بإسناد المسؤولية، بدلاً من السلوك.^(١٣٤)

هنا، يمكن أن تتحمل منظمة دولية أو دولة المسؤولية الدولية على الرغم من أن
السلوك لا يُنسب إليها. المسؤولية ثانوية، لأنها لا تستبعد أو حتى تؤثر على المسؤولية
الدولية للدولة أو المنظمة الدولية، التي يُنسب إليها سلوك الانتهاك.^(١٣٥)

في إطار المسؤولية الدولية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بموجب اتفاقيات
الاستثمار الدولية الخاصة بالاتحاد الأوروبي فقط والمختلطة، نجد أن سلوك كل من
الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء عرضة لخرق الالتزامات بموجب اتفاقيات حماية
الاستثمار، وهذا يثير التساؤل حول الكيان الذي يمكن أن يتحمل المسؤولية دوليًا عنه.
فيما يتعلق بالدول الأعضاء، حقيقة أن سلوكهم يمكن أن ينتهك اتفاقيات حماية
الاستثمار الخاصة بالاتحاد الأوروبي تعود بالأساس لكون الدول الأعضاء هم
المخاطبين بأحكام القانون الأوروبي وهم المسؤولون عن تنفيذ تلك الأحكام بما لهم من

(١٣٤) راجع في ذلك:

This becomes clear when looking at Articles 17 and 61 ARIO using the expression 'incurs responsibility'.

(١٣٥) هذا مستمد صراحة من المادة ١٩ والمادة ٦٣ نظرًا لأن المواد من ٦ إلى ٩ من ARIO لا
تحتوي على حكم مشابه يترك المسؤولية الدولية للدول الأعضاء كما هي، فقد يعني المرء أن ARIO
تكرس "إما / أو" - النهج، أي مفهوم الحصرية، بمعنى أنه عندما يُنسب السلوك إلى الاتحاد الأوروبي
بموجب المواد المذكورة، فلا يمكن أن يُنسب إلى الدول الأعضاء في نفس الوقت. راجع في ذلك تقرير
لجنة القانون الدولي جوجيو جيا عن المسؤولية الدولية للمنظمة:

Second Report on the Responsibility of International Organizations by Special
Rapporteur Giorgio Gaja, ILC 56th session, UN Doc A/CN.4/541, 2 April
2004, para. 8;

انظر أيضا، حول نسبة الفعل للمنظمة:

Francesco Messineo (2014) Attribution of Conduct. In: André Nollkaemper
and Ilias Plakokefalos (eds.) Principles of Shared Responsibility in
International Law – An Appraisal of the State of the Art. Cambridge
University, pp. 73–76.

صلاحيات كجهات فاعله تتعامل بشكل مباشر مع الاستثمار والمستثمرين على المستويين الداخلي والاوروبي.

بينما فيما يتعلق بسلوك الاتحاد الأوروبي، قد لا يبدو هذا بديهياً لأن قانون الاتحاد الأوروبي يتم تنفيذه عادةً من قبل الدول الأعضاء وعادةً ما يؤثر بشكل غير مباشر فقط على المستثمرين واستثماراتهم. فلم تجد أي هيئة تحكيم حتى الآن سلوكاً مخالفاً للاتحاد الأوروبي.

بيد ان الاتحاد الأوروبي، بصفته جهة فاعلة في القانون الدولي يحظى بالعديد من الصلاحيات بموجب الاتفاقات الأوروبية عامة، وعلى مستوى حماية الاستثمار بصفة خاصة، ومن ثم فخرق اتفاقات حماية الاستثمار من خلال سلوكه الخاص هو أمر جائز الحدوث دائماً. فعلي سبيل المثال:

١- يكفي الإشارة إلى معايير الحماية الواسعة لاتفاقيات الاستثمار الدولية، مثل FET والحماية من المصادرة غير المباشرة التي يتم انتهاكها بسهولة من خلال التشريع بشكل عام والتي لا تتطلب استهدافاً مباشراً للمستثمر واستثماراته حتى يتم التعدي عليها.

٢- النظر في قرار المفوضية بموجب قواعد حظر مساعدات الدولة في الاتحاد الأوروبي التي تتطلب عكس بعض الحوافز الاقتصادية التي تمنحها دولة عضو للمستثمرين الأجانب.

أو لائحة الاتحاد الأوروبي التي تحظر تحويل رأس المال، أو لائحة تحظر مكونات معينة في سلع معينة. كل هذه الأمثلة قد تنتهك الالتزامات الواردة باتفاقيات حماية الاستثمار. (١٣٦)

(١٣٦) أو خذ على سبيل المثال توجيهات الاتحاد الأوروبي التي تنص على التغليف البسيط للسجائر ، وتوحيد الملصقات ، وتفويض الدول الأعضاء بأن تطلب من شركات التبغ إصدار تحذيرات صحية وصور بيانية على العبوات

Cf. Directive 2014/40/EU of the European Parliament and of the Council of 3 April 2014 on the approximation of the laws, regulations and administrative provisions of the Member States concerning the manufacture, presentation and sale of tobacco and related products and repealing Directive 2001/37/EC [2014] OJ L 127, p. 1.

ونخلص من ذلك إلى أنه/ عند تقييم المسؤولية الدولية والإسناد في سياق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يتعين على المرء أن يأخذ في الاعتبار السيناريوهات الثلاثة التالية:

أولاً، إسناد السلوك المخالف لسلطات الاتحاد الأوروبي،
وثانياً، إسناد السلوك المخالف لحكومات الدول الأعضاء،
وثالثاً، إسناد السلوك المخالف إلى انتهاك سلوك سلطات الدول الأعضاء التي تنفذ قانون الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني

نسبة مخالفات قانون الاستثمار الأوروبي للمنظمة او الدول الأعضاء يتبع مشروع لجنة القانون الدولي لمسؤولية الدولة أو المنظمة الدولية ARIO و ARS نموذجاً ثابتاً فيما يتعلق بإسناد السلوك من أجل تقييم ما إذا كانت دولة أو منظمة دولية قد تصرفت لأغراض المسؤولية الدولية. حيث تنص المادة ٤ (١) من نظام ARS على أنه "يعتبر سلوك أي جهاز تابع للدولة فعلاً صادراً عن تلك الدولة بموجب القانون الدولي". [...].

بينما تنص المادة ٦ (١) من ARIO على ما يلي: "يعتبر تصرف جهاز أو وكيل تابع لمنظمة دولية أثناء أداء وظائف ذلك الجهاز أو الوكيل فعلاً صادراً عن تلك المنظمة بموجب القانون الدولي". [...].

يعكس معيار الارتباط بين الفاعل المباشر والدولة والمنظمة الدولية على التوالي لأغراض الإسناد نموذجاً راسخاً في القانون الدولي، حيث لا تستطيع الدول والمنظمات الدولية التصرف بمفردها ولكنها تحتاج إلى العمل من خلال الأجهزة والوكلاء والكيانات الأخرى.

تأتي ضرورة إسناد السلوك من حقيقة أن الدول والمنظمات الدولية جهات فاعلة شاملة تشبه الشركات وتحتاج إلى أجهزة وأشخاص طبيعيين وكيانات مؤسسية

ومؤسسات عامة للعمل نيابة عنها. وينطبق الشيء نفسه فيما يتعلق بالمنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي.^(١٣٧)

المبرر الأساسي للإسناد على هذا النحو، هو افتراض أن الدول والمنظمات الدولية تمارس السيطرة على أجهزتها الخاصة، والوكلاء والكيانات التي تفوضهم.^(١٣٨) كما توضح المادة ٤ (٢) من ARS ، بأنه يجب على المرء أن يستند إلى القانون الداخلي للدولة من أجل معرفة ما إذا كان يمكن اعتبار الجهاز الذي تنسب إليه المخالفة جهازًا تابعًا لتلك الدولة.

وينطبق الشيء نفسه عندما يتعلق الأمر بأجهزة ووكلاء المنظمات الدولية، على النحو التالي من المواد ٦ (٢)، ٢ (ج) (د) ARIO. نظرًا لأن البرلمان الأوروبي والمجلس والمفوضية ومحكمة العدل الأوروبية، بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، تعتبر أجهزة تابعة للاتحاد الأوروبي، فإن سلوك هذه الأجهزة يُنسب إلى الاتحاد الأوروبي وفقًا للمادة ٦ من مشروع لجنة القانون الدولي حول مسؤولية المنظمة الأوروبية. وعلى نفس المنوال، يُعزى سلوك أجهزة الدول الأعضاء إلى الدولة العضو وفقًا للمادة ٤ من مشروع اللجنة الخاص بمسؤولية الدول.

هذا بصرف النظر عما إذا كانت الدول الأعضاء تنفذ قانون الاتحاد الأوروبي حيث إنه بموجب القوانين الداخلية للدول الأعضاء، فإنها تعتبر ذات سيادة ولا تتوقف أجهزتها عن كونها تابعة للدول الأعضاء فقط لأنها تنفذ قانون الاتحاد الأوروبي. ما إذا كان هذا السلوك يُعزى أيضًا إلى الاتحاد الأوروبي مزيد من المناقشة أدناه.

(١٣٧) وأشار كيلسن إلى أن الدولة " كشخص قائم بالتمثيل ليس حقيقة واقعة، ولكنه بناء مساعد للتفكير القانوني "انظر:

Hans Kelsen (1967) Pure Theory of Law (translated from the 2nd German edn by Knight M). University of California Press, p. 292.

(١٣٨) يتجسد هذا في قواعد الإسناد في المادتين ٤ و ٨ من ASR والمادتين ٦ و ٧ من ARIO ، والتي تقوم على مفهوم السيطرة انظر:

Christiane Ahlborn (2013) To Share or Not to Share? The Allocation of Responsibility between International Organizations and their Member States. 88(3-4) JIntlPOrg, pp. 50-51; Nollkaemper, above Chap. 2, ibid, fn. 80, p. 335.

يُستكمل النموذج الأساسي للمادة ٤ ARS (1) والمادة ٦ ARIO (1) بقواعد تنسب السلوك الذي لا يُنسب بخلاف ذلك إلى منظمة دولية في حالة "وضع جهاز تابع للدولة تحت تصرف" المنظمة الدولية) المادة ٧ أو في حالة تبني الدولة أو المنظمة الدولية السلوك المخالف.

يمكن أن تكون الحالة الأخيرة على وجه الخصوص ذات صلة لأغراض إسناد السلوك الذي يخالف اتفاقيات الاتحاد الأوروبي لحماية الاستثمار IIPA لأنها تسمح بإسناد أي سلوك إلى الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء. ويترتب على النموذج العضوي الوارد في المادة ٤ ARS والمادة ٦ ARIO أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء مسؤولون دوليًا عن سلوك أجهزتهم.

المبحث الثاني

تنازع الاختصاص بإبرام معاهدات الاستثمار من منظور اتفاقية الطاقة الأوروبية

بموجب اتفاقية الطاقة الأوروبية ECT يمكننا القول، أن جوانب حماية الاستثمار كانت خاضعة للاختصاص الحصري للدول الأعضاء بموجب اتفاقية الطاقة الأوروبية، وبالتالي يجوز للاتحاد الأوروبي الاحتجاج بالمادة ٤٦ من معاهدة فيينا، فيما يتعلق بالتزامات حماية الاستثمار.

بيد أنه ونظرًا لأن الدول الأعضاء بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية المستقبلية ذات الاختصاص المشترك تفتقر إلى أي اختصاص لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن للدول الأعضاء الاحتجاج بالمادة ٤٦ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات فيما يتعلق بالتزامات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول

آليات تطبيق المادة ٤٦ من معاهدة فيينا على معاهدات الاستثمار ذات الاختصاص المشترك

تنظم المادة ٤٦ من قانون فيينا للمعاهدات مطالبة الدولة ببطلان المعاهدة لعدم الاختصاص بعقد المعاهدة^(١٣٩) ، فيمكن أن يكون إبرامها انتهاكاً واضحاً بشكل موضوعي لاختصاصات إبرام المعاهدات متي كان تقاسم الاختصاص يمكن تمييزه بوضوح، حيث تتناول المعاهدة صلاحيات الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء بشكل حصري.

بينما على العكس، متي كان تقاسم الاختصاصات غامض أو معقد بحيث يصعب الوقوف على الاختصاصات الحصرية لكل طرف أو تمييزها بوضوح.^(١٤٠)

ثانياً: بالنظر إلى الاختصاص الحصري للدول الأعضاء في مجال حماية الاستثمار قبل لشبونة، هناك بعض القوة في الحجة القائلة بأن الاتحاد الأوروبي على الأقل نظرياً يمكن أن يتذرع وفقاً للمادة ٤٦ من قانون فيينا للمعاهدات، حيث يفتقر إلى اختصاص إبرام المعاهدات فيما يتعلق بالأحكام الخاصة بحماية الاستثمار في الجزء الثالث والخامس بموجب ميثاق الطاقة الأوروبية.

ثالثاً: من الواضح أن ميثاق الطاقة الأوروبية ECT مقسم إلى فصول مختلفة وقابلة للفصل، فالجزء الثاني يتعلق بالتجارة والعبور، والجزء الثالث يتعلق بقبول وحماية الاستثمار الأجنبي والجزء الخامس متعلق بتسوية المنازعات.

(١٣٩) حيث تنص المادة ٤٦ من معاهدة فيينا على:

- ١- ليس للدولة أن تحتج بأن التعبير عن رضاها بالالتزام بالمعاهدة قد تم بالمخالفة لحكم في قانونها الداخلي يتعلق بالاختصاص بعقد المعاهدات كسبب لإبطال هذا الرضا إلا إذا كانت المخالفة بينة وتعلقت بقاعدة أساسية من قواعد القانون الداخلي.
- ٢- تعتبر المخالفة بينة إذا كانت واضحة بصورة موضوعية لأية دولة تتصرف في هذا الشأن وفق التعامل المعتاد وبحسن نية.

(140) Maurits J F M Dolmans (1985) Problems of Mixed Agreements: Division of Powers within the EEC and the Rights of Third States. TMC Asser Instituut, pp. 25, 39–42, 97; Rosas, this chapter, fn. 18, pp. 129–131; Steinberger, this chapter, fn. 7, pp. 846–847

رابعاً: يمكن تمييز الأحكام الخاصة بقبول الاستثمار عن تلك المتعلقة بحماية الاستثمار في فصل الاستثمار من ECT. الالتزامات المتعلقة بحماية الاستثمار (المواد ١٠ (١) - (٣)، ١٢، ١٣، ١٤ ECT) وتسوية نزاعات ISDS (المادة ٢٦ ECT) يمكن تحديدها بسهولة. وبالتالي، يمكن القول إن افتقار الاتحاد الأوروبي للاختصاص بإبرام معاهدات حماية الاستثمار واضح بموجب الأحكام الواردة بالاتفاقية والمخصصة لتلك المسألة.

خامساً: جانب من الفقه عارض هذا النهج، بقائلة أن محكمة العدل الأوروبية لم تصدر رأياً شاملاً حول تقاسم الاختصاصات فيما يتعلق باتفاقية الطاقة الأوروبية، كما فعلت فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية في الرأي ١ / ٩٤.

سادساً: يشير بيان المفوضية الأوروبية بشأن الاتفاقية بوضوح إلى أنه في لحظة إبرام اتفاقية الطاقة الأوروبية ECT على الأقل كانت لدى المفوضية الأوروبية شكوك، وبالتالي يمكن أن يكون لدى المدعين من المستثمرين المحتملين شكوك، فيما يتعلق بالتقسيم الدقيق للاختصاصات فيما يتعلق بالالتزامات حماية الاستثمار بموجب اتفاقية الطاقة الأوروبية. وينص بيان ECT على أن المفوضية الأوروبية (الآن الاتحاد الأوروبي) والدول الأعضاء "مسؤولة دولياً عن الوفاء بالالتزامات الواردة فيه، وفقاً للاختصاصات كل منها".

ومع ذلك، "إذا لزم الأمر"، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء سيحددون الطرف المسؤول. ومن الصعب تصور أن مثل هذا التحديد "ضروري" على الإطلاق في حال كان تقسيم الاختصاصات بموجب المعاهدة "واضحاً".

بيد أن المشكلة تصبح أكثر تعقيداً إذا لم يكن تقاسم الاختصاصات واضحاً بشكل موضوعي" وبالتالي نرى أنه بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار ذات الاختصاص المشترك المبرمة بعد معاهدة لشبونة. من الضروري إجراء تحليل منفصل لأن النص

الوارد في المواد ٤٦ من معاهدة فيينا يعتمد على انتهاك قواعد الاختصاص في لحظة إبرام المعاهدة.^(١٤١)

سابعاً: يفترض علم الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي بعدم وجود اختصاصات خارجية فيما يتعلق بإبرام اتفاق حماية الاستثمار، لا سيما عند ورود تقاسم الاختصاصات صراحة بالمعاهدة التأسيسية المنشئة للمنظمة الدولية، وبالتالي لا يجوز الدفع بالمادة ٤٦ من قانون فيينا للمعاهدات.^(١٤٢)

المطلب الثاني

القواعد الخاصة بإبرام معاهدات الاستثمار الأوروبية ذات الاختصاص المشترك بعد معاهدة لشبونة وتطبيق المادة ٤٦ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات

نظراً لأن الاتحاد الأوروبي، بعد دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ، يتمتع بلا منازع بالاختصاص الحصري للاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للمادة ٣ (١) (هـ) و٢٠٧ (١) TFEU، يمكن للمرء أن يجادل بأنه "واضح بموضوعية" لأطراف المعاهدة أن الدول الأعضاء تقتدر إلى الاختصاص بإبرام اتفاقيات استثمار دولية مشتركة.^(١٤٣)

(١٤١) تشير إلى اللحظة التي يعرب فيها طرف المعاهدة عن "موافقته على الالتزام بمعاهدة"، والتي تكون عادة لحظة إبرامها، أي التوقيع والتصديق على المعاهدة. بشكل عام، لا يمكن لتغييرات الاختصاص أن تغير من تحمل الالتزامات بموجب اتفاق بأثر رجعي

Articles 46 VCLT/VCLT-IO. Otherwise, again, the rationale of Articles 27, 46 VCLT/VCLT-IO, i.e. the stability of treaties and the protection of good faith, would be undermined. See in this respect Dimopoulos, Article 46 VCLT, para. 10.

Aust, Anthony. "Vienna convention on the law of treaties (1969)." Max Planck Encyclopedia of Public International Law (2006).

(١٤٢) في حين أن ميثاق الطاقة الأوروبية ECT دخل حيز النفاذ لأكثر من ٢٠ عامًا، ويجب على الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي، الذين لم يطالبوا بالمادة ٤٦ من VCLT / VCLT-IO في أي إجراءات ولم يلمحوا إلى عدم الاختصاص لإبرام معاهدات حماية الاستثمار، بالتالي، يُعتبر أنه فقد الحق في القيام بذلك. ونتيجة لذلك، لا يستطيع الاتحاد الأوروبي الاحتجاج بالمادة ٤٦ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية لإبطال موافقته على الالتزام بالمعاهدة الأوروبية.

Cf. Rensmann in Dörr/Schmalenbach, this chapter, fn. 81, Article 46 VCLT, para. 74

(١٤٣) إذا كانت اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي قد تم إبرامها على أنها اتفاقيات اتحاد خالصة أو اتفاقيات مختلطة، فسيكون من الواضح للبلدان الثالثة أن الاستثمار الأجنبي

ومن هذه الحجة، يمكن للدول الأعضاء الاحتجاج بالمادة ٤٦ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات فيما يتعلق بالأحكام في اتفاق الاستثمار الدولي المختلط الذي يغطي الاستثمار الأجنبي المباشر، مع ما يترتب على ذلك من أنها لن تتحمل التزامات فيما يتعلق به.

ومع ذلك ، على الرغم من الاختصاص الحصري للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر ، فمن المسلم به أن الدول الأعضاء لا يمكنها التذرع بافتقارها للاختصاص بإبرام المعاهدة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر لإبطال موافقتها على الالتزام باتفاقيات الاستثمار المشتركة وفقاً للمادة ٤٦ من اتفاقية فيينا ، لأنه عند فحص هيكل ومحتوى اتفاقات الاستثمار الدولية المشتركة ، فإنه ليس "واضحاً" ، ولا يمكن التمييز بين الأجزاء والالتزامات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والأجزاء التي لا تتعلق به.

كما تجدر الإشارة إلى أن نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال غير واضح وأنه لم يتم تحديد ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يغطي جميع الالتزامات والأحكام المنصوص عليها ضمن المعايير الواردة باتفاقيات حماية الاستثمار النموذجية، ويمكن القول إن عدم اليقين هذا وحده يكفي لجعل تطبيق المادة. ٤٦ من قانون فيينا للمعاهدات من قبل الدول الأعضاء لا أساس لها.

ومع ذلك، فإنه يترتب على الرأي ١٥/٢ أن الاختصاص بإبرام معاهدات حماية الاستثمار النموذجية هو جزء من الاختصاص العام "الاستثمار الأجنبي" ويعتمد على ما إذا كان يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يخضع للاختصاص الحصري للاتحاد

المباشر هو مجال اختصاص الاتحاد الأوروبي الحصري مسبقاً، وبالتالي ، فإن الاتحاد الأوروبي هو الفاعل الوحيد المسؤول عن أداء ومخالفات التزامات الاستثمار. انظر:

Stegmann, Philipp Theodor. "International Responsibility of the EU and the Member States for Breaches of EU IIPAs Under Traditional Rules." Responsibility of the EU and the Member States under EU International Investment Protection Agreements. Springer, Cham, 2019. 79-138.

الأوروبي، أو الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يخضع للاختصاص المشترك للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.^(١٤٤)

على الرغم من هذه التوضيحات التي قدمتها محكمة العدل الأوروبية CJEU في الرأي ١٥/٢، فإنها لا تزال غير "واضحة" للأطراف من الغير، حيث:

١- يفنقر جزء أو معظم الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي الاختصاص بإبرام اتفاقيات الاستثمار الدولية ذات الاختصاص المشترك بعد دخول معاهدة لشبونة حيز النفاذ.

٢- ليس "واضحًا" أي كيان لديه اختصاص بإبرام معاهدات الاستثمار الأجنبي غير المباشر FPI إذا كان ذات اختصاص مشترك أو حتى خاضعة للاختصاص الضمني الحصري للاتحاد الأوروبي.

٣- التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية المختلطة لما بعد لشبونة غير واضح ولا يمكن التعرف عليه. إن لم يكن من المستحيل على الأطراف من الغير تحديد الأحكام والالتزامات بموجب اتفاق الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط الذي يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار غير المباشر على التوالي.

٤- تبدو الخطوط العريضة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار غير المباشر غير واضحة إلى حد ما.^(١٤٥) فهناك استثمارات لا يمكن تصنيفها في فئة

(١٤٤) راجع رأي محكمة العدل الأوروبية:

General, Advocate. "Opinion 2/15 (EU–Singapore Free Trade Agreement) Court of Justice of the European Union (Full Court) 16 May 2017 (Lenaerts, President; Tizzano, Vice-President; Silva de Lapuerta, Ilesič (Rapporteur), Bay Larsen, von Danwitz, da Cruz Vilaça, Juhász, Berger, Prechal, Vilaras and Regan, Presidents of Chambers; Rosas, Borg."

(١٤٥) راجع في ذلك كل من:

Steffen Hindelang (2009) The Free Movement of Capital and Foreign Direct Investment: The Scope of Protection in EU Law. Oxford University Press, p. 66;

انظر أيضا:

Friedl Weiss and Silke Steiner (2013) The Investment Regime under Article 207 of the TFEU – A Legal Conundrum: The Scope of 'Foreign Direct

واحدة، ولكنها تشترك في عناصر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار غير المباشر. درجة السيطرة هي السمة المميزة الأساسية التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر وليس شكل الاستثمار (مثل الأسهم والسندات).

٥- ومع ذلك، يمكن أن تختلف درجة السيطرة بشكل كبير بين الاستثمارات. لا توجد قاعدة عامة معترف بها على نطاق واسع أو قاعدة ثابتة يمكن الاستناد إليها في قانون الاستثمار الدولي تحدد متى تكون درجة السيطرة كافية لاعتبار الاستثمار الأجنبي مباشراً.

٦- بحسب تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن معيار الاستثمار المباشر يتطلب امتلاك "١٠ بالمائة أو أكثر من الأسهم العادية أو قوة التصويت" للحفاظ على السيطرة على الاستثمار. ومع ذلك، فهذه مجرد معيار رقمي تم إنشاؤها بشكل تعسفي، والتي لا تخبر سوى القليل، عن السيطرة الواقعية والقانونية وقوة التصويت.

٧- علاوة على ذلك، في أي نزاع، قد يكون مدى السيطرة غير واضح أو حتى متنازع عليه، مما يجعل من الصعب للغاية على هيئات التحكيم، والأكثر من ذلك بالنسبة للشركاء في المعاهدة، تصنيف استثمار معين على أنه يندرج تحت الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمار الأجنبي المباشر. علاوة على ذلك، فإن مفهوم وتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر بموجب قانون الاتحاد الأوروبي

Investment' and the Future of Intra-EU BITs. In: Freya Baetens (ed.) Investment Law within International Law: Integrationist Perspectives. Cambridge University Press, p. 361;

راجع أيضا:

Walid Ben Hamida (2005) The Mihaly vs. Sri Lanka Case: Some Thoughts Relating to the Status of Pre-Investment Expenditures. In: Todd Weiler (ed.) International Investment Law and Arbitration: Leading cases from ICSID, NAFTA, Bilateral Treaties and Customary International Law. Cameron May, p. 47

ومفهوم وتعريف "الاستثمار" بموجب قانون الاستثمار الدولي قد لا يسيران جنباً إلى جنب بالضرورة.^(١٤٦)

٨- نهج اتفاقيات حماية الاستثمار الأوروبية في التعامل مع أوجه الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر: تعتمد جميع اتفاقيات IIPA المعاصرة تقريباً - بما في ذلك اتفاقية الطاقة الأوروبية^(١٤٧)، والأهم من ذلك، اتفاقيات IIPA حماية الاستثمار للاتحاد الأوروبي المستقبلية - على تعريف واسع يغطي كلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر دون التمييز بينهما، مما يجعل من المستحيل في اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA فصل الاختصاصات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر عن مثيلتها الخاصة بالاستثمار الأجنبي غير المباشر. يبدو هذا النهج جلياً في معاهدات الاتحاد الأوروبي وسنغافورة واتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وفيتنام.^(١٤٨)

(١٤٦) قد تُعتبر الحقوق التعاقدية "استثماراً" بموجب معاهدات الاستثمار الثنائية بينما بموجب قانون الاتحاد الأوروبي فإنها مؤهلة كخدمات

, fn. . Dimopoulos, Angelos. EU foreign investment law. OUP Oxford, 2011. 67, p. 406.

(١٤٧) ويعرف الاستثمار على أنه "كل نوع من الأصول، يملكه أو يتحكم فيه المستثمر بشكل مباشر أو غير مباشر" متبوعاً بقائمة غير شاملة للاستثمارات المحمية انظر:

Article 1(6) ECT defining investment as 'every kind of asset, owned or controlled directly or indirectly by an investor' followed by a non-exhaustive list of protected investments, Ribeiro, Clarisse, ed. Investment Arbitration and the Energy Charter Treaty. JurisNet, 2006.

(148) the definition of investment of Article 8.1 CETA, which is found almost verbatim in TTIP, the EU-Singapore IIPA and the EU-Vietnam FTA:

"حيث يقصد بالاستثمار بمعناه الشامل، نوع من الأصول يمتلكه المستثمر أو يتحكم فيه، بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، والتي لها خصائص الاستثمار، مثل الالتزام برأس المال أو الموارد الأخرى، وتوقع الربح، أو افتراض المخاطر، ومدة معينة. ثم يمضي تعريف الاستثمار ليقدم قائمة غير شاملة أو كتالوج يصف أشكال الاستثمار المختلفة المحمية بموجب المعاهدة. يشمل أيضاً أي أنواع أخرى من المصالح في المشروع؛ و) الفائدة الناشئة عن: أنا. الامتياز الممنوح بموجب القانون المحلي أو بموجب عقد، بما في ذلك البحث عن الموارد الطبيعية أو زراعتها أو استخراجها أو استغلالها، عقد تسليم المفتاح أو البناء أو الإنتاج أو تقاسم الإيرادات، أو عقود أخرى مماثلة؛ ز) حقوق الملكية الفكرية. ح) أي ممتلكات منقولة أخرى أو ممتلكات مادية أو غير ملموسة أو غير منقولة والحقوق ذات الصلة؛ ط) مطالبات بأموال أو مطالبات بالأداء بموجب عقد.

٩- بالإشارة إلى "كل نوع من الأصول" ، التي يمكن أن تكون "مملوكة أو خاضعة للسيطرة" بشكل مباشر أو غير مباشر" ، من الواضح أن كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر يندرجان تحت هذا التعريف. علاوة على ذلك، يمكن أن تنطبق العناصر المكونة للاستثمار في الجزء الثاني من التعريف على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار غير المباشر. وأخيراً، يمكن أن تشكل الأمثلة المدرجة في القائمة غير الشاملة كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر و / أو الاستثمار الأجنبي غير المباشر أيضاً.

١٠- وبالتالي، فإن كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار غير المباشر مشمولان بهذه التعريفات الواسعة القائمة على الأصول. ومع ذلك، فإن هذه التعريفات لا تفصل أو تميز بين الاثنين، فعنصر "السيطرة"، الذي يستخدم عادة للتمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار غير المباشر، لم يتم تعريفه وبالتالي فهو معيار يصعب تطبيقه.

١١- الخلاصة، البناء الهيكلي لمعاهدات حماية الاستثمار، سيما من حيث التعريف القائم على الأصول، والذي قد يشير إلي الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وبالتالي لا يسمح ببساطة بالتمييز بين الالتزامات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والالتزامات المتصلة بالاستثمار غير المباشر.

١٢- ويترتب على ذلك أن الدول الأعضاء لا يمكنها الاحتجاج بالمادة ٤٦ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات فيما يتعلق بافتقارها إلى الاختصاص بإبرام المعاهدات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية المشتركة التي أعقبت دخول اتفاقية لشبونة حيز النفاذ.

يعرف الاستثمار أيضا بأنه "إسهام غير الوطني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة المضيفة بمال أو عمل أو خبرة، في مشروع محدد، بقصد الحصول علي عوائد مجزية وفقا للقانون. راجع في ذلك د. علي ملحم، دور المعاهدات الدولية في حماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، ١٩٩٨، ص ٦٦

المبحث الثالث

توزيع المسؤولية بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء استناد لعدم الاختصاص بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار الدولية المشتركة التي تخلو من القيود

عندما لا تفرض اتفاقات الاستثمار الدولية ذات الاختصاص المشترك صراحة قيود على الاختصاص بإبرام الاتفاق. فلا يتعين تقسيم الالتزامات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بناء على الاختصاص.

فتوزيع الاختصاص في تلك الحالة، يشكل قانونًا داخليًا غير ذي صلة بتطبيق الاستثناءات الواردة في المواد ٤٦ من قانون فيينا للمعاهدات. ومن ثم لا يجوز للمنظمة أو الدول الاعضاء المطالبة ببطلان التزاماتها المنصوص عليها بالمعاهدة. ويترتب على ذلك أن معاهدات حماية الاستثمار ذات الاختصاص المشترك والتي يتم إبرامها بعد لشبونة لها تأثير ملزم شامل على كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء دوليًا على حد سواء بكامل نطاق الاتفاقية، بغض النظر عن حقيقة أن أحد الاطراف يفترق إلى الاختصاص بإبرام المعاهدات أو الاختصاصات التنفيذية فيما يتعلق بمعاهدات حماية الاستثمار ذات الاختصاص المشترك.

الافتراض المشترك أو المنفرد للالتزامات الناشئة عن إبرام معاهدات حماية الاستثمار المشتركة التي تخلو من القيود على الاختصاص

انتهينا إلى صعوبة توزيع الالتزامات على أساس نطاق الاختصاص بإبرام معاهدات حماية الاستثمار المشتركة IIPA التي تخلو من القيود، بينما السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء يفترضان بشكل مشترك أو ما إذا كان الاتحاد الأوروبي وكل دولة عضو يفترض بشكل منفرد التزاماته الناتجة عن إبرام اتفاقات الاستثمار الدولية المشتركة.

الجواب على هذا السؤال مهم لأنه يمكن أن يكون له تأثير على المسؤولية الدولية عن الانتهاكات في اتفاقية حماية الاستثمار المشتركة. باختصار، وكما سيتم مناقشته بشكل نقدي أدناه، يُقال إنه عندما يتحمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء التزامات

مشتركة بموجب معاهدات الاختصاص المشترك^(١٤٩) ، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء - ما لم يستبعدوا مثل هذا التأثير - يتحملون مسؤولية دولية مشتركة عن انتهاكات الالتزامات الواردة بالمعاهدات، يكفي أن يُنسب السلوك الذي يخالف الالتزام المشترك إلى الاتحاد الأوروبي أو دولة عضو، حيث يشكلان معًا كيان مشترك، يشار إليه "بفقاعة الاتحاد الأوروبي".^(١٥٠)

نتيجة لذلك، يمكن أن يتحمل الاتحاد الأوروبي المسؤولية (المشتركة) عن سلوك الدول الأعضاء التي تنتهك الالتزام المشترك، ويمكن أن تتحمل دولة عضو المسؤولية عن سلوك الاتحاد الأوروبي أو أي دولة عضو أخرى تنتهك الالتزام المشترك ما يعني أن المسؤولية تضامنية بين المنظمة والدول الاعضاء.^(١٥١) على العكس من ذلك، ليس هذا هو الحال حيث يتحمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء التزامات ليس بشكل مشترك، ولكن بشكل فردي في إطار معاهدات حماية الاستثمار المشتركة.

فبشكل عام، ينص مبدأ العقد شريعة المتعاقدين في المادة ٢٦ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات على أن الالتزامات بموجب المعاهدة ملزمة لكافة الأطراف. كقاعدة افتراضية وتحظر أي ترتيبات محددة، كما أشار مشروع لجنة القانون الدولي حول مسؤولية المنظمات الدولية إلى أن كل طرف متعاقد في معاهدة مستقل ومنفصل، ويتحمل كل طرف على حدة الالتزامات بموجبها.

ومع ذلك، لا جدال في أن المعاهدة المشتركة يمكن أن تضع التزامات مشتركة بشكل صريح على عاتق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. حيث يسعى الاتحاد

راجع: (١٤٩)

Second Report on the Responsibility of International Organizations by Special Rapporteur Giorgio Gaja, ILC 56th session, UN Doc A/CN.4/541, 2 April 2004, para. 8. Cf. below fn. 163.

راجع: (١٥٠)

Talmon, this chapter, fn. 76, p. 408; Nollkaemper, this chapter, fn. 80, p. 331; Neframi, this chapter, fn. 81, p. 201. Cf. below fn. 163.

راجع: (١٥١)

Nollkaemper, André. "Concurrence between individual responsibility and state responsibility in international law." *International & Comparative Law Quarterly* 52.3 (2003): 615-640.

الأوروبي والدول الأعضاء للظهور كطرف متعاقد واحد.^(١٥٢) فبموجب الاتفاقات الثنائية ذات الاختصاص المشترك، يتحمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بانتظام التزامات مشتركة، حيث إنهم يشكلون طرفًا متعاقدًا واحدًا في إطار العلاقة الناشئة عن إبرام المعاهدة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء "من جانب" والدول من الغير "من جانب آخر".

هنا، تشير الطبيعة الثنائية إلى أن الالتزامات على عاتق المنظمة والدول الأعضاء لها طابع مشترك أو بمعنى آخر تضامنية، بغض النظر عما إذا كان "الطرف المتعاقد" يتكون من كيان قانوني واحد أو كيانات قانونية متعددة. فبالنسبة لعلاقة المعاهدة، لا يوجد سوى طرفان متعاقدان.

وإذا كان الطرف المتعاقد من الغير مكونًا من كيانات قانونية متعددة، فإن النتيجة هي أنهم يتحملون الالتزامات معًا بشكل مشترك أيضاً.

علاوة على ذلك، فإن تعريف "الطرف المتعاقد" بموجب معاهدات الاتفاقات الثنائية المختلطة يشير بانتظام إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء باسم "طرف الاتحاد الأوروبي".

ما هو صحيح فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بموجب المعاهدات الثنائية ذات الاختصاص المشترك، صحيح أيضاً فيما يتعلق بمجموعة من الأطراف المتعاقدة معها، والتي تشكل بالتساوي طرفًا متعاقدًا واحدًا لأغراض العلاقة التعاقدية، وتتحمل الالتزامات بشكل مشترك. على سبيل المثال اتفاقية لومي، أو اتفاقية الشراكة

(١٥٢) راجع:

Titi, Catharine. "International investment law and the European Union: towards a new generation of international investment agreements." *European Journal of International Law* 26.3 (2015): 639-661.

راجع أيضاً:

Hoffmeister, Frank. "Litigating against the European Union and Its Member States—Who Responds under the ILC's Draft Articles on International Responsibility of International Organizations?." *European Journal of International Law* 21.3 (2010): 723-747.

الاقتصادية مع دول الكاريبي^(١٥٣)، التي تم إبرامها بين مجموعة من الدول "من جهة" والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء "من جهة أخرى". عادة ما توضح هذه الاتفاقيات الثنائية مع مجموعة من الدول من خارج الاتحاد الأوروبي أن المجموعة تعمل "بشكل جماعي". فيعتبر تحمل مجموعة من الدول الأطراف من غير الاعضاء المشترك للالتزامات أمرًا سليمًا لأن هذه الاتفاقيات تهدف عادةً إلى تطوير نوع معين من العلاقات مع هذه البلدان مثل التعاون والتجارة الحرة.^(١٥٤)

في قضية البرلمان ضد المجلس^(١٥٥) قام منهج محكمة العدل الأوروبية على أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء قد تحملوا التزامات مشتركة بموجب اتفاقية لومي، "وفقًا للطابع الثنائي الأساسي للاتفاقية.

استخدمت محكمة العدل الأوروبية تفسير المعاهدة من أجل تحديد التزامات الأطراف. فدائمًا ما يثار تساؤل حول المسؤولية الدولية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء عن انتهاكات اتفاقيات حماية الاستثمار الخاصة بالاتحاد الأوروبي. وذلك من خلال:

أولاً: القواعد التقليدية الأكثر موثوقية بشأن المسؤولية الدولية التي نصت عليها قواعد لجنة القانون الدولي بشأن المسؤولية الدولية للدول عن الأعمال غير المشروعة والقواعد الخاصة بالمسؤولية الدولية للمنظمات الدولية حتى الآن وفي السوابق القضائية الدولية.

(١٥٣) انظر:

Kohona, Palitha TB. "Investment Protection Agreements: An Australian Perspective." J. World Trade L. 21 (1987): 79.

(١٥٤) ١ وأكدت محكمة العدل الأوروبية على تولي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء للالتزامات بشكل مشترك بموجب اتفاقيات ثنائية. انظر:

Kohona, Palitha TB. "Some Major Provisions in Modern Investment Protection Agreements." Third World Legal Stud. (1987): 151.

(١٥٥) راجع بشكل عام كل من:

Parliament v. Council, 1990 E.C.R. I. 2041 (1990)

Hoffmeister, Frank. "Litigating against the European Union and Its Member States—Who Responds under the ILC's Draft Articles on International Responsibility of International Organizations?" European Journal of International Law 21.3 (2010): 723-747.

ثانياً: من خلال مجموعة من القواعد المستحدثة في النظام الجديد بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار التي باتت واجبة النفاذ بدخول معاهدة لشبونة حيز النفاذ. في حين أن اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي تشكل القواعد الأساسية التي تحدد محتوى الالتزامات الدولية والشروط الخاصة بالمسؤولية الدولية، فإن قواعد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول والمنظمات الدولية تشكل قواعد ثانوية. وهي تحدد شروط نشوء المسؤولية الدولية، ومعايير تحديد المسؤولية الدولية وعواقبها.

المبحث الرابع

التطبيق اللامركزي لقانون الاتحاد الأوروبي من قبل الدول الأعضاء في إطار القواعد العامة للمسؤولية الدولية للاتحاد والدول الاعضاء عن حماية الاستثمار

المطلب الأول

التنفيذ اللامركزي لقانون الاتحاد الأوروبي من قبل الدول الأعضاء في ضوء مسؤولية المنظمات الدولية والممارسات الدولية تتمثل إحدى السمات المهمة للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في اعتماد الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء لتنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي، فيما يعرف "بالفيدرالية التنفيذية"^(١٥٦).

وضعت اتفاقية الاتحاد الأوروبي (Functioning of the Treaty on the European Union)^(١٥٧) المنظمة لصلاحيات الاتحاد التي يتم تنفيذها من قبل الدول

(١٥٦) ا فعلى الرغم من قدرة المفوضية والمجلس الأوروبي على الإنفاذ المباشر لعدد من مجالات السياسة الأوروبية، بشكل عام، فإن السلطات الوطنية التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدول الأعضاء هي المسؤولة عن تنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي، وفقاً للمادة ٢٨٨.نظر:

Schütze, Robert. "From Rome to Lisbon: "Executive Federalism" in the (New) European Union." Common market law review 47.5 (2010).

(١٥٧) انظر

الأعضاء وتشمل اللوائح والتوجيهات والقرارات الملزمة والتوصيات والآراء غير الملزمة.^(١٥٨)

فلوائح وقرارات الاتحاد الأوروبي قابلة للتطبيق بشكل مباشر ويجب تطبيقها وتنفيذها داخل أقاليم الدول الأعضاء. فعادة ما تتضمن التزام الدول الأعضاء بالتنفيذ المباشر. مالم تترك بعض اللوائح والقرارات حرية التصرف للدول الأعضاء.^(١٥٩) من ناحية أخرى، لا تطبق توجيهات الاتحاد الأوروبي بشكل مباشر. فعندما تسن الدول الأعضاء تشريعات من أجل إنفاذ تلك التوجيهات، فإن هذه التوجيهات تلزم الدول الأعضاء فقط فيما يتعلق بالأهداف المتوخاة من تلك التوجيهات، بينما تملك الدول الاعضاء حرية التصرف فيما يتعلق بشكل وطريقة تنفيذها.

عند الحديث عن التطبيق اللامركزي لقانون الاتحاد الأوروبي من قبل الدول الأعضاء، يمكن للمرء، بالتالي، تحديد ثلاثة سيناريوهات فرعية ذات صلة بالمسؤولية الدولية بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

السيناريو الأول يتعلق بالدول الأعضاء التي تنفذ بشكل صحيح قانوناً ملزماً للاتحاد الأوروبي لا يترك أي سلطة تقديرية على الإطلاق.

السيناريو الثاني يتعلق بالدول الأعضاء التي تنفذ بشكل غير صحيح قانون الاتحاد الأوروبي الذي لا يترك أي سلطة تقديرية على الإطلاق.

يتعلق السيناريو الثالث بالدول الأعضاء التي تنفذ بشكل صحيح قانون الاتحاد الأوروبي الذي يترك حرية التصرف فيما يتعلق بطريقة التنفيذ.

Crowe, Richard. "The Treaty of Lisbon: A revised legal framework for the organization and functioning of the European Union." ERA forum. Vol. 9. No. 2. Springer-Verlag, 2008.

(١٥٨) انظر بشكل عام:

Jakab, András, and Dimitry Kochenov, eds. The enforcement of EU law and values: ensuring member states' compliance. Oxford University Press, 2017.

(١٥٩) راجع في ذلك:

Stefan, Oana. "Soft law and the enforcement of EU law." The Enforcement of EU Law and Values: Ensuring Member States' Compliance. Oxford University Press, 2017. 200-217.

اقترح جانب من الفقه الاخذ بعين الاعتبار، القوة الكامنة وراء التطبيق اللامركزي لقانون الاتحاد الأوروبي لأغراض المسؤولية الدولية بطريقة تجعل الدول الأعضاء تحت "السيطرة المعيارية للاتحاد الأوروبي". (١٦٠)

بل لقد قيل صراحةً إن "الرقابة المعيارية" يتعين أن يعتد بها كمعيار لإسناد سلوك الدول الأعضاء إلى الاتحاد الأوروبي بموجب القانون الدولي. حيث يرتبط مصطلح ومبرر الإسناد إلى الاتحاد الأوروبي بحقيقة أن الاتحاد الأوروبي، بصفته كيانًا قانونيًا متميزًا عن الدول الأعضاء فيه، قد اكتسب صلاحيات تنظيمية من الدول الأعضاء التي تنازلت بدورها عن السلطات السيادية من خلال اتخاذ مؤسسات الاتحاد الأوروبي قرارات معيارية.

هذه القرارات المعيارية ملزمة للدول الأعضاء التي يجب أن تضعها موضع التنفيذ. على الرغم من أن الدول الأعضاء قد يكون لديها سلطة تقديرية إجرائية أو تطبيقية أو حتى تشريعية، فإن القرارات المعيارية توفر الأساس وتحدد نطاق عمل الدول الأعضاء. ويقع على عاتق الاتحاد الأوروبي تحديد الشرعية الموضوعية لإجراءات الدولة العضو ومدى امتثالها لقانون الاتحاد الأوروبي ومدى سيطرة الدولة على هذا الإجراء. وبما أن الكفاءة التنظيمية المعيارية تقع على عاتق الاتحاد الأوروبي، فإن قانون الاتحاد الأوروبي هو الذي يحكم سبل الانصاف المتاحة في حالة الانتهاك الواضح للقانون الأوروبي. (١٦١)

(١٦٠) انظر في ذلك:

Stegmann, Philipp Theodor. "International Responsibility of the EU and the Member States for Breaches of EU IIPAs Under Traditional Rules." Responsibility of the EU and the Member States under EU International Investment Protection Agreements. Springer, Cham, 2019. 79-138.

(١٦١) راجع في ذلك:

Contartese, Cristina. "Competence-Based Approach, Normative Control, and the International Responsibility of the EU and Its Member States: What Does Recent Practice add to the Debate?." international organizations law review 17.2 (2020): 418-455.

وبما أن الكفاءة التنظيمية المعيارية تقع على عاتق الاتحاد الأوروبي، فإن قانون الاتحاد الأوروبي هو الذي يحكم سبل الانصاف المتاحة في حالة عدم توافق سلوك الدولة العضو مع القانون الدولي. ومن ثم، يمارس الاتحاد الأوروبي، وإن كان بدرجات متفاوتة اعتمادًا على قانون الاتحاد الأوروبي في السؤال الذي يترك مجالاً أكبر أو أقل أو معدومًا للدول الأعضاء، "السيطرة المعيارية" على الدول الأعضاء عند تطبيق قانون الاتحاد الأوروبي.

لذلك، كلما نفذت الدول الأعضاء قانون الاتحاد الأوروبي بشكل صحيح أو غير صحيح أو حتى تقديرًا، فإن "الضوابط المعيارية" - قد تتطلب نهج الإسناد أن يُنسب مثل هذا السلوك إلى الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من سلامة الأسس النظرية لنهج "الرقابة المعيارية" التي قد تستدعي إسناد سلوك صادر من الدول الأعضاء إلى الاتحاد الأوروبي، فإن التقييم المستند إلى "الرقابة المعيارية"، وأي متغير من الدول الأعضاء بشكل صحيح أو غير صحيح أو تقديري لتنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي، لا يمكن استيعابه بشكل سليم بموجب أي قاعدة لإسناد السلوك أو أي قاعدة أخرى.

ولا يمكن القول أيضًا أن هناك نهجًا قضائيًا دوليًا موحدًا ومتسقًا لإسناد المسؤولية عن الإجراءات التنفيذية الصادرة من الدول الأعضاء إلى الاتحاد الأوروبي. فعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي قد واجه المسؤولية عن مثل هذا السلوك بموجب السوابق القضائية لمنظمة التجارة العالمية، إلا أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان رفضت رفضًا قاطعًا أي إسناد لمثل هذا السلوك إلى الاتحاد الأوروبي. (١٦٢)

علاوة على ذلك، كما سيتضح فيما يلي، من الصعب نقل الأساس المنطقي للسوابق القضائية لمنظمة التجارة العالمية إلى القواعد الأساسية الخاصة بتنفيذ اتفاقيات الاستثمار الدولية الخاصة بالاتحاد الأوروبي. (١٦٣) صحيح أن لجنة القانون الدولي

(١٦٢) الأستاذ الدكتور/ الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الانسان مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية ، منشأة المعارف ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٤ ، ص ٣١٨
(١٦٣) انظر:

وصفت سلوك الدول الأعضاء بتنفيذ الإجراءات الملزمة للاتحاد الأوروبي كقاعدة خاصة محتملة للمسؤولية الدولية، وبالتالي أشارت إلى قانون السوابق القضائية لمنظمة التجارة العالمية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ومع ذلك، كما يظهر التناقض في النتائج بموجب قانون السوابق القضائية لمنظمة التجارة العالمية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، لا توجد مثل هذه القاعدة الخاصة الشاملة في القانون الدولي.

المطلب الثاني

عدم اعتراف قواعد المسؤولية الدولية للمنظمات باللامركزية في تنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي من جانب الدول الأعضاء

رفضت لجنة القانون الدولي الاقتراح بتضمين بند في قواعد المسؤولية للمنظمات الدولية ARIO من شأنه أن ينسب صراحة سلوك الدول الأعضاء في تنفيذ قانون المنظمة (الاتحاد الأوروبي) الملزم إلى المنظمة ذاتها. حيث رفض المقرر الخاص **جورجيو غايا** على وجه التحديد فكرة أن الدول الأعضاء (أو أجهزتها) يمكن وصفها بأنها أجهزة دولية أو وكلاء للمنظمات على المستوى الدولي بشكل عام وبموجب المادة ٦ من مشروع لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية المنظمات الدولية ARIO تحديداً عند تنفيذ أعمال منظمة دولية.^(١٦٤)

Barfield, Claude E. "Free Trade, Sovereignty, Democracy: Future of the World Trade Organization." Chi. J. Int'l L. 2 (2001): 403.

(١٦٤) راجع في ذلك التقرير السابع عن مسؤولية المنظمات الدولية :

Seventh Report on the Responsibility of International Organizations by Special Rapporteur Giorgio Gaja, ILC 61st session, UN Doc A/CN.4/610, 27 March 2009, para. 33, where Special Rapporteur Gaja invoked *Bosphorus Hava Yollari Turizm v Ireland* [GC] Application No 45036/98, 30 June 2005, ECHR Reports 2005-VI, para. 153; and *Joined Cases C-402/05 P and C-415/05 Kadi* [2008] ECR I-06351.

راجع التقرير الثامن حول مسؤولية المنظمات الدولية:

In the Eight Report on the Responsibility of International Organizations by Special Rapporteur Giorgio Gaja, ILC 63rd session, A/CN.4/640, 14 March 2011, p. 37, Special Rapporteur Gaja invoked *Kokkelvisserij v The Netherlands* [GC] Application No 13645/05, 20 January 2009.

حيث أنه بشأن مسؤولية المنظمات الدولية انطلق المقرر الخاص من فرضية أن أفعال الدول الأعضاء، كقاعدة عامة، لا تُنسب إلى المنظمة راجع أيضا:

علاوة على ذلك، فإن عدم تضمين قواعد المسؤولية الدولية وتحديد المادة السادسة المشار إليها سلفاً، إمكانية اعتبار الدول الأعضاء كأجهزة أو وكلاء للاتحاد الأوروبي في حالات معينة، أو الإشارة الصريحة إلى قاعدة خاصة فيما يتعلق بتنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي من قبل الدولة العضو، ومن ثم لا يمكن اعتبار الدول الأعضاء كأجهزة أو وكلاء للاتحاد الأوروبي بموجب قواعد المسؤولية الدولية. حيث إن مدى السيطرة التي يمارسها الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء فيه لا ترقى إلى مستوى السيطرة التي تمارسها الدول أو المنظمات الدولية على أجهزتها الخاصة.^(١٦٥)

بينما يجادل جانب من الفقه بأنه، مع ذلك، يجب أن يُنظر إلى الدول الأعضاء على أنها أجهزة أو وكلاء للاتحاد الأوروبي عند تنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي^(١٦٦) ،

Giorgio Gaja (2013) The Relations Between the European Union and its Member States from the Perspective of the ILC Articles on Responsibility of International Organizations. SHARES Research Paper 25. www.sharesproject.nl/wp-content/uploads/2013/06/SHARES-RP-25-final.pdf. Accessed 26 August 2018, p. 5.

(١٦٥) راجع بهذا الشأن التقرير الثاني للمقرر الخاص:

Second Report on the Responsibility of International Organizations by Special Rapporteur Giorgio Gaja, ILC 56th session, UN Doc A/CN.4/541, 2 April 2004, para. 13.

(١٦٦) تبدو هذه القاعدة العامة بشأن إسناد التصرف إلى منظمة دولية واسعة بما يكفي لتغطية العلاقة بين المفوضية الأوروبية وسلطات الدول الأعضاء فيها. انظر

d'Aspremont, Jean. "Abuse of the legal personality of international organizations and the responsibility of member States." International Organizations Law Review 4.1 (2007): 91-119.

راجع أيضاً:

Stegmann, Philipp Theodor. "International Responsibility of the EU and the Member States for Breaches of EU IIPAs Under Traditional Rules." Responsibility of the EU and the Member States under EU International Investment Protection Agreements. Springer, Cham, 2019. 79-138., fn. 11, pp. 73–76, stating at p. 76

إذا تم، وفقاً لقانون الاتحاد الأوروبي، تعيين بعض الأجهزة في الدول الأعضاء للقيام بوظائف معينة في الاتحاد الأوروبي - أي تنفيذ تدابير الاتحاد الأوروبي بموجب المادة ٢٩١ (١) من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي - يصبح كل عمل تنفيذي تكون فيها أجهزة الدولة، بحكم القانون وليس بحكم الأمر الواقع، أجهزة تابعة للاتحاد الأوروبي لأغراض المادة ٥ من ARIO قواعد المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية.

على الأقل عندما لا يكون لديهم أي سلطة تقديرية، وهي نتيجة يمكن أن تتوافق مع المادة ٦ من قواعد المسؤولية الدولية.^(١٦٧)

المعيار الأساسي للفصل في تلك الإشكالية هو النظام الأساسي للمنظمة الدولية، والذي يحدد ما إذا كانت الدول الأعضاء عضوًا أو وكيلاً عنها. وبالنظر لتلك القواعد نجد أنه لا جدال نسبيًا في أنه بموجب مبادئ الإسناد في قانون الاتحاد الأوروبي، لا تعتبر أجهزة الدول الأعضاء أجهزة رسمية في الاتحاد الأوروبي نظرًا لأن أجهزة الدول الأعضاء من الناحية المؤسسية والوظيفية لا تتعلق بآلية إدارة الاتحاد الأوروبي ولا تقصد انتمائها واعتمادها على الدول الأعضاء عند التنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي.^(١٦٨)

يفرق الاتحاد الأوروبي صراحةً بين أجهزة الدول الأعضاء وأجهزة الاتحاد الأوروبي لأغراض مسؤولية الدولة عن انتهاكات قانون الاتحاد الأوروبي (المادة ٣٤٠) فقرة (٢)

(١٦٧) لا يجسد " هذا النموذج " السمات الأساسية لعمل الاتحاد الأوروبي، حيث يُنظر إلى الدول الأعضاء على أنها تظل ذات سيادة ولا تشكل أجهزة من المنظمات بالمعنى الرسمي "، ومن ثم "لا تعترف لجنة القانون الدولي بدرجة كبيرة بالوقائع التشغيلية للاتحاد الأوروبي القائمة على الفيدرالية التنفيذية، ولكنها تحولها إلى مثال للنموذج التقليدي للمنظمات الدولية التي تعمل من خلال أجهزتها".

Kuijper P J and Paasivirta E (2005) Does one size fit all? The European Community and the responsibility of international organizations. 36(1) NYIntL, pp. 169–226. 2, fn. 155, p. 54: ‘

راجع أيضا:

Waever, Ole. "Identity, integration and security: Solving the sovereignty puzzle in EU studies." Journal of international affairs (1995): 389-431.

(١٦٨) انظر:

Andrès Delgado Casteleiro (2014) United We Stand: The EU and its Member States in the Strasbourg Court. In: Vasiliki Kosta, Nikos Skoutaris and Vassilis Tzevelekos (eds.) The EU Facchinetti, A. "V. KOSTA/N. SKOUTARIS/VP TZEVELEKOS, The EU Accession to the ECHR, Hart Publishing, Oxford, 2014, 370 pp., ISBN: 978-1-84946-523-6." (2018)., p. 107.

راجع أيضا:

Hoffmeister F (2010b) Litigating against the European Union and its Member States – Who Responds under the ILC’s Draft Articles on International Responsibility of International Organizations? 21(3) EJIntL, pp. 723–747, fn. 243, pp. 739–743

TFEU، المادة ٢٦٣ TFEU، المادة ٥١ (١) من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية.

الحجة الأكثر إقناعًا هي اعتبار الدول الأعضاء وكلاء للاتحاد الأوروبي، والتي بموجب المادة ٢ (د) من مشروع لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية المنظمات الدولية ليست أجهزة، ولكنها "مكلفة من قبل المنظمة بتنفيذ أو المساعدة في تنفيذ إحدى وظائفها، والتي من خلالها تؤدي المنظمة المهام الموكلة إليها". يبدو أن هذا التعريف يناسب سيناريو الدول الأعضاء التي تنفذ قانون الاتحاد الأوروبي، المخولة بصلاحيات بموجب المادة ٢٩١ (١) TFEU، على الأقل عندما تنفذ قوانين الاتحاد الأوروبي الملزمة، والتي لا تترك أي سلطة تقديرية.^(١٦٩) مع ذلك، غالبًا ما يرفض الاتحاد الأوروبي إسناد أي سلوك من الدول الأعضاء إلى الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك سيناريو الوكيل.

بينما تنص المادة ١ (٤) من مشروع الاتفاقية المعدلة بشأن انضمام الاتحاد الأوروبي إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (١٧٠) على ما يلي: يُنسب إغفال

(١٦٩) راجع:

Ahlborn C (2011) The Rules of International Organizations and the Law of International Responsibility. 8(2) IntlOrgLRev, pp. 397–482 p. 453

انظر أيضا:

Dimopoulos A (2014) The Involvement of the EU in Investor-State Dispute Settlement: A Question of Responsibilities. 51(6) CMLRev, pp. 1672–1720

راجع أيضا:

René Barents (2012) The Fallacy of European Multilevel Constitutionalism. In: Matej Avbelj and Jan Komárek (eds.) Constitutional Pluralism in the European Union and Beyond. Hart Publishing, p. 165.

انظر أيضا:

Paul Craig and Gráinne de Búrca (2015) EU Law, Text, Cases, and Materials, 6th edn. Oxford University Press, pp. 410–411.

انظر أيضا:

Opinion of AG Jacobs in Case C-5/88 Hubert Wachauf [1989] ECR 2609, para. 22.

(١٧٠) راجع:

أجهزة دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أو أشخاص يتصرفون نيابة عنها إلى تلك الدولة، حتى لو حدث مثل هذا الفعل أو التدبير أو الإغفال عندما تنفذ الدولة قانون الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك القرارات المتخذة بموجب معاهدة الاتحاد الأوروبي وبموجب معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي.^(١٧١)

هذا لا يمنع الاتحاد الأوروبي من أن يكون مسؤولاً عن انتهاك ناتج عن مثل هذا الفعل أو التدبير أو الإغفال، وفقاً للمادة ٣٦، الفقرة ٤، من الاتفاقية والمادة ٣ من هذه الاتفاقية.

وبالتالي، يبدو من الصعب رؤية الدول الأعضاء كوكلاء للاتحاد الأوروبي، حيث يبدو أن قانون الاتحاد الأوروبي نفسه يرفض هذه الفرضية. وبالتالي، فلا مجال للامركزية في تطبيق قانون الاتحاد الأوروبي من قبل الدول الأعضاء.

وحتى إذا كان الأمر كذلك، يمكن القول إن السلوك سيظل منسوباً إلى الدول الأعضاء عملاً بالمادة ٤ والمادة ٦ من مشروع لجنة القانون الدولي حول مسؤولية المنظمات الدولية ARIO، فبموجب تلك المواد لا يستبعد المشروع الإسناد المزدوج لنفس السلوك لكيانين، وهما الاتحاد الأوروبي ودولة عضو.^(١٧٢)

O'Meara, Noreen. "A More Secure Europe of Rights?" The European Court of Human Rights, the Court of Justice of the European Union and EU Accession to the ECHR." German Law Journal 12.10 (2011): 1813-1832.

راجع أيضا:

Jacqué, Jean Paul. "The accession of the European Union to the European Convention on Human Rights and fundamental freedoms." Common Market Law Review 48.4 (2011): 995-1023.

(١٧١) مشروع الاتفاق المنقح بشأن انضمام الاتحاد الأوروبي إلى اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الاجتماع التفاوضي الخامس بين فريق التفاوض المخصص التابع للجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان والمفوضية الأوروبية بشأن انضمام الاتحاد الأوروبي إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان حقوق

O'Meara, Noreen. "A More Secure Europe of Rights?" The European Court of Human Rights, the Court of Justice of the European Union and EU Accession to the ECHR." German Law Journal 12.10 (2011): 1813-1832.

راجع أيضا:

http://www.echr.coe.int/Documents/UE_Report_CDDH_ENG.pdf. Accessed 26 August 20٢١.

(١٧٢) انظر:

في سياق مماثل، المادة ٧ ARIO من مشروع لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية المنظمة تنص على أن {سلوك أي جهاز تابع لدولة يتم وضعه تحت تصرف منظمة دولية يجب اعتباره بموجب القانون الدولي سلوكًا للمنظمة الدولية إذا مارست المنظمة سيطرة فعلية على هذا السلوك بشكل صحيح}.^(١٧٣)

تم تصميم فكرة "السيطرة الفعالة"^(١٧٤) لتتناسب عمليات الأمم المتحدة العسكرية وعمليات حفظ السلام لتصف شكلاً تشغيليًا من السيطرة لإقرار المسؤولية فيما يتعلق بأنشطة القوات المسلحة. هذا الشكل من السيطرة بالكاد يجسد العلاقة التنظيمية والتنفيذية بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.

بيد أن الاتحاد الأوروبي لا يمارس مثل هذه السيطرة التشغيلية أو الواقعية على الدول الأعضاء فيه. صحيح أن المادة ٩ من قواعد مسؤولية المنظمة ARIO يمكن أن تغطي حالات "الفدرالية التنفيذية" حيث تطبق الدول الأعضاء قانون الاتحاد الأوروبي. يجب أن يقر الاتحاد الأوروبي ويتبنى سلوك الدولة العضو كما هو.

ومع ذلك، فإن هذا الحكم يؤدي فقط إلى مسؤولية الاتحاد الأوروبي على أساس كل حالة على حدة ولا يكرس قاعدة إسناد مجردة. علاوة على ذلك، تتطلب المادة ٩ قرارًا طوعيًا من الاتحاد الأوروبي لتحمل المسؤولية وتترك الحالات المفتوحة حيث لا يرغب الاتحاد الأوروبي في القيام بذلك.^(١٧٥)

Blokker, Niels. "International Organizations and Customary International Law: Is the International Law Commission Taking International Organizations Seriously?." *international organizations law review* 14.1 (2017): 1-12.

انظر: (١٧٣)

Johansen, Stian Øby. "Dual Attribution of Conduct to both an International Organisation and a Member State." *Oslo Law Review* 6.03 (2019): 178-197.

انظر: (١٧٤)

Ekanayake, Charuka, and Susan Harris Rimmer. "Applying effective control to the conduct of UN forces: connecting factual complexities with legal responsibility." *International Organizations Law Review* 15.1 (2018): 9-38.

(١٧٥) أخيرًا، تُظهر القواعد المتعلقة بالمسؤولية "فيما يتعلق بفعل الدولة" بموجب ARIO ، أي المادة ١٥ ARIO66 والمادة ١٧ ARIO ، صعوبات في التعرف على خصوصيات "التحكم المعياري" التي تكمن وراء العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء عندما تطبق الدول الأعضاء قانون الاتحاد الأوروبي الملزم.

الآن، عندما يسن الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، لائحة لا تترك مجالاً للمناورة يترتب على إنفاذها مخالفة الدول الأعضاء لاتفاقيات حماية الاستثمار. EU IIP ، لا يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي كان بالضرورة لديه "النية" أو حتى "المعرفة" بخرق الاتحاد الأوروبي .بعبارة أخرى، عند إصدار قوانين الاتحاد الأوروبي الملزمة للدول الأعضاء لتنفيذها، لم يأمر الاتحاد الأوروبي الدولة العضو بالتصرف بما يتعارض مع الالتزامات الدولية للاتحاد الأوروبي.

في أي حال، يمكن إثبات مثل هذه "المعرفة" أو "النية" في ظروف معينة على أساس كل حالة على حدة، ولكن المادة ١٧ من قواعد المسؤولية الدولية ARIO لا تغطي بالتأكيد بشكل قاطع جميع حالات "الفدرالية التنفيذية". أخيرًا، حتى إذا كانت المواد المذكورة ١٤-١٧ ARIO ستلتزم "بالرقابة المعيارية" ، فإن هذا لن يؤدي إلا إلى المسؤولية الدولية الإضافية للاتحاد الأوروبي دون إعفاء الدول المخالفة .

المطلب الثالث

السوابق القضائية فيما يتعلق باللامركزية في تنفيذ الدول الأعضاء

لقانون الاتحاد الأوروبي

هناك قدر كبير من السوابق القضائية على الصعيد الدولي فيما يتعلق بإسناد سلوك الدول الأعضاء التي تنفذ قانون الاتحاد الأوروبي. ينبع معظمها من ممارسة التحكيم بموجب معاهدات منظمة التجارة العالمية المختلفة وبموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الخاصة بالدول الأعضاء فقط.

حيث تمثل السوابق القضائية لمنظمة التجارة العالمية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان رأيين متعارضين، الأول يحمل الاتحاد الأوروبي مسؤولية سلوك الدول الأعضاء

تتطلب المادة ١٥ ARIO ، التي تستند إلى المادة ١٧ من ARS ، شكلاً عملياً من السيطرة ، وتبعية فعلية بين المنظمة الدولية والدولة العضو ، والأهم من ذلك ، " معرفة المنظمة بالظروف " التي أدت إلى انتهاك القانون الدولي . وبالمثل، تتطلب المادة ١٧ ARIO عنصرًا ذاتيًا من جانب المنظمة الدولية، أي نية التحايل على التزاماتها الدولية من خلال استغلال الدول الأعضاء فيها.

عن تنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي^(١٧٦)، بينما الأخير يضع المسؤولية على كاهل الدول الأعضاء، بغض النظر عما إذا كان قانون الاتحاد الأوروبي يفرض على الدول التنفيذ وفقا آليات محددة.

موقف منظمة التجارة العالمية:

أقرت المنظمة بالمسؤولية الدولية للاتحاد الأوروبي عن سلوك الدولة العضو الذي ينفذ قانون الاتحاد الأوروبي في ظاهره، حيث تقبلت لجان منظمة التجارة العالمية فكرة إسناد سلوك الدولة العضو الذي ينفذ قانون الاتحاد الأوروبي - بغض النظر عن الحرية التقديرية الممنوحة لهم - إلى الاتحاد الأوروبي وتبعات المسؤولية الدولية الحصرية عن مثل هذا السلوك.^(١٧٧)

يتعلق الجانب الأول من السوابق القضائية بالتنفيذ المجرد لقانون الاتحاد الأوروبي، أي تنفيذ لوائح الاتحاد الأوروبي الملزمة للدول الأعضاء في مجال الجمارك والتعريفات

(١٧٦) انظر:

Leinarte, Emilija. "The Principle of Independent Responsibility of the European Union and its Member States in the International Economic Context." *Journal of International Economic Law* 21.1 (2018): 171-191.

راجع أيضا:

Steinberger, Eva. "The WTO Treaty as a Mixed Agreement: Problems with the EC's and the EC Member States' Membership of the WTO." *European Journal of International Law* 17.4 (2006): 837-862.

(١٧٧) المسؤولية الدولية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، انظر:

Marín-Durán G (2015) The EU and its Member States in WTO Dispute Settlement: A 'Competence Model', or a Case Apart, for Managing International Responsibility?. Presented at the joint workshop organised by EUI, ESIL Interest Group on 'The EU as a Global Actor' and CLEER on 'The EU and International Dispute Settlement, 19-20 February 2015. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2683491. Accessed 26 August 20٢١

راجع أيضا:

Andrés Delgado Casteleiro and Joris Larik (2013) The 'Odd Couple': The Responsibility of the EU at the WTO. In: Malcolm D Evans and Panos Koutrakos (eds.) *The International Responsibility of the European Union*. Hart Publishing, pp. 233-255.

في الاتحاد الأوروبي، دون ترك أي سلطة تقديرية ولا خيار للدول الأعضاء سوى تطبيق قانون الاتحاد الأوروبي ذي الصلة.^(١٧٨)

صرح الاتحاد الأوروبي بأنه "مستعد لتحمل المسؤولية الدولية الكاملة عن جميع التدابير في مجال الامتيازات التعريفية، سواء تم اتخاذ الإجراء المشكو منه على مستوى الاتحاد الأوروبي أو على مستوى الدول الأعضاء"^(١٧٩)

تجنبته الهيئة معالجة مسألة إسناد سلوك الدول الأعضاء إلى الاتحاد الأوروبي صراحة، لكنها قضت بأن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء "ملتزمون جميعاً" بموجب معاهدات منظمة التجارة العالمية وأن "الفحص سيركز، على ما إذا كانت سلطات الجمارك في المجموعة الأوروبية، بما في ذلك تلك الموجودة في أيرلندا والمملكة المتحدة، لديها أو لم تتحرف عن الالتزامات المتعهد بها بموجب هذا الجدول.^(١٨٠)

وبالتالي، وجدت الهيئة ضمناً أن السلطات الجمركية في الدول الأعضاء تعمل وظيفياً كأجهزة تابعة للاتحاد الأوروبي عند تنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي.^(١٨١)

في هذه الحالة، ساوت المفوضية صراحةً علاقة الاتحاد الأوروبي بدوله الأعضاء بعلاقة دولة اتحادية بالتقسيمات الفرعية المكونة له لأغراض المسؤولية الدولية.^(١٨٢)

(١٧٨) راجع:

WTO Panel Reports, Cases WT/DS62/R; WT/DS67/R; WT/DS68/R EC – Customs Classification of certain computer equipment (LAN)

(١٧٩) راجع:

WTO Panel Reports, Cases WT/DS62/R; WT/DS67/R; WT/DS68/R EC – Customs Classification of certain computer equipment (LAN), para. 4.15.

(180) WTO Panel Reports, Cases WT/DS62/R; WT/DS67/R; WT/DS68/R EC – Customs Classification of certain computer equipment (LAN), para. 8.16.

(١٨١) هذا ما أكدته لجنة الاستئناف، التي وجدت أن الاتحاد الأوروبي وحده "تصرف بشكل غير متسق مع التزاماته بموجب المادة الثانية من اتفاقية الجات" ووجه التوصيات إلى الاتحاد الأوروبي فقط.

The issue of the proper respondent was not raised again on appeal: Appellate Body Reports, Cases WT/DS62/AB/R, WT/DS67/AB/R, WT/DS68/AB/R, EC – Customs Classification of certain computer equipment (LAN), para. 57.

(182) WTO Appellate Body Report, Case WT/DS315/AB/R EC–Selected Customs Matters, paras. 83–84.

وبالمثل، في حالة المؤشرات الجغرافية للمفوضية الأوروبية، قبلت الهيئة تفسير المجتمعات الأوروبية لما يرقى إلى الترتيبات الدستورية المحلية الفريدة التي تنص على أن قوانين المجموعة لا يتم تنفيذها بشكل عام من خلال السلطات على مستوى المجموعة، ولكن من خلال اللجوء إلى سلطات الدول الأعضاء. التي في مثل هذه الحالة "تعمل بحكم الواقع كأجهزة تابعة للاتحاد الأوروبي، الذي يكون مسؤولاً عن تصرفاتها بموجب قانون منظمة التجارة العالمية والقانون الدولي بشكل عام".⁽¹⁸³⁾ ومع ذلك، في قضية EC-IT Products الأخيرة، والتي تتعلق بمعاملة تعريفية الدول الأعضاء استجابة للوائح الاتحاد الأوروبي الملزمة، تجنبت اللجنة مسألة إسناد سلوك الدول الأعضاء إلى الاتحاد الأوروبي.

وشدد الفريق، استناداً إلى طبيعة الدعوى، على أن "أصحاب الشكوى صاغوا مطالباتهم على أنها تطعن في تدابير [الاتحاد الأوروبي]" في حد ذاتها "وأكدوا للفريق أنهم لا يقدمون مطالبات فيما يتعلق بتطبيقات محددة لتلك التدابير من خلال سلطات الجمارك الوطنية في أي دولة عضو. وفي ظل هذه الظروف، يرى الفريق أنه ليس مطالباً بإجراء، ولا يقوم بما يلي:

بطريقة أكثر وضوحاً، في قضية المسائل الجمركية المختارة لدى المفوضية الأوروبية، رأت اللجنة أن "السلطات في الدول الأعضاء - بما في ذلك سلطات الجمارك المعنية لهذا الغرض من قبل الدول الأعضاء والهيئات المستقلة، مثل سلطة قضائية أو ما يعادلها هيئة متخصصة - تعمل كأجهزة تابعة للاتحاد الأوروبي عندما تقوم بمراجعة وتصحيح الإجراءات الإدارية المتخذة وفقاً لقانون الجمارك للمفوضية

(183) WTO Panel Report, Case WT/DS174/R EC-Protection of Trademarks and Geographical Indications for Agricultural Products and Foodstuffs, paras. 7.98, 7.725.

الأوروبية^(١٨٤) وبالتالي لم تتطرق المطالبات لتلك التدابير التي اتخذتها سلطات الجمارك الوطنية في أي دولة عضو.^(١٨٥)

يتعلق الشق الثاني من قضايا منظمة التجارة العالمية بالسيناريوهات التي تصرفرت بموجبها الدول الأعضاء في نطاق قانون الاتحاد الأوروبي، ولكن لم تكن ملزمة بالتصرف بطريقة معينة. في قضية السفن التجارية التابعة للمفوضية الأوروبية، والتي تتعلق بتدابير مساعدة الدولة من قبل دولة عضو مسموح بها بموجب لائحة الاتحاد الأوروبي والمصرح بها على وجه التحديد من قبل المفوضية، أعلن الاتحاد الأوروبي أنه يتحمل المسؤولية الكاملة بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بتدابير الدول الأعضاء، وأن هذه الإجراءات هي تدابير الاتحاد الأوروبي بموجب النظام الأساسي لمنظمة التجارة العالمية بدون مناقشة الإسناد على وجه التحديد، ومن ثم وجد الاتحاد الأوروبي مسؤولاً دولياً عن سلوك الدول الأعضاء.^(١٨٦)

وبالمثل، فإن قضية EC-Biotech^(١٨٧) تتعلق بإجراءات حماية الدول الأعضاء التي تستهدف استيراد المنتجات المعدلة وراثياً تحت مظلة توجيهات الاتحاد الأوروبي، والتي سمحت بإصدار مثل هذه التدابير، ولكنها لم تفرضها.

هنا، ذكرت لجنة منظمة التجارة العالمية أن "الجماعات الأوروبية لم تنازع أبداً أنه، لأغراض هذا النزاع، تُعزى تدابير الدول الأعضاء المعترض عليها التي يمكن اعتبارها

انظر:

WTO Panel Report, Case WT/DS315/R EC-Selected Customs Matters, (١٨٤) para. 7.553.

(١٨٥) وفي ظل هذه الظروف، يرى الفريق أنه ليس مطلوباً منه أن يتوصل إلى نتائج فيما يتعلق بتطبيق الدول الأعضاء لتدابير [الاتحاد الأوروبي] التي تم الطعن فيها "بصفتها هذه" في النزاع انظر:

WTO Panel Reports, Cases WT/DS375/R; WT/DS376/R, WT/DS377/R EC and MS-Tariff Treatment of Certain Information Technology, para. 8.2

انظر: (١٨٦)

WTO Panel Report, Case WT/DS301/R, EC-Measures Affecting Trade in Commercial Vessels, para. 7.32.

انظر: (١٨٧)

WTO Panel Reports, Cases WT/DS291/R; WT/DS292/R; WT/DS293/R EC-Measures Affecting the Approval and Marketing of Biotech Products.

تدابير مجلس أوربا EC. والواقع أن الجماعات الأوروبية - وهي وحدها - التي دافعت عن التدابير الوقائية للدول الأعضاء المتنازع عليها.

في قضية EC-Asbestos، عمل الاتحاد الأوروبي بصفته المدعى عليه الوحيد ودافع بنجاح عن قضية تتعلق بمرسوم دولة عضو يحظر الأسبستوس والمنتجات المحتوية على الأسبستوس لأسباب تتعلق بالصحة العامة، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي تصرف فقط ضمن نطاق اختصاصه المشترك (بشأن الصحة العامة) وسن توجيهاً بشأن هذه المسألة بالذات بعد اعتماد المرسوم. (١٨٨)

على عكس هذه الحالات، فإن قضية EC-Airbus^(١٨٩)، التي تتعلق بالإعانات الممنوحة بشكل منفصل من قبل الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء فيه.

رفضت الهيئة طلب الاتحاد الأوروبي لشطب الدول الأعضاء من قائمة المدعى عليهم، وذكرت أنه على الرغم من تحمل الاتحاد الأوروبي الكامل للمسؤولية عن تصرفات الدول الأعضاء، يعتبر تغيب الدول الأعضاء عن المشاركة في إجراءات الدعوي "أمراً يخضع تماماً لتقديرها" ولا "يؤثر على حقوقها أو وضعها كأطراف مدعى عليها" بموجب قانون منظمة التجارة العالمية، بغض النظر عن المسؤولية التي تتحملها الجماعات الأوروبية عن تصرفات الدول الأعضاء فيها.

حيث اعتبرت أن غياب الدول الأعضاء عن الإجراءات "أمراً يخضع تماماً لتقديرها" ولا "يؤثر على حقوقها أو وضعها كأطراف مدعى عليها" بموجب قانون منظمة التجارة العالمية. بغض النظر عن المسؤولية التي تتحملها الجماعات الأوروبية عن الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء فيها، فإنها لا تنتقص من حقوق [الدول الأعضاء] والتزاماتها كأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ولكنها بالأحرى مسألة داخلية تتعلق بالعلاقات بين الجماعات الأوروبية والدول الأعضاء فيها. في النهاية، قررت الهيئة أن

(١٨٨) انظر:

The EU enacted directives banning certain forms of asbestos before, yet these did not cover the form of asbestos covered by the decree

(١٨٩) انظر:

WTO Panel Report, Case WT/DS316/R EC and certain MS-Measures Affecting Trade and Large Civil Aircraft

كلاً من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء قد تصرفوا بشكل غير متسق مع التزاماتهم تجاه منظمة التجارة العالمية وعالجوا سبل الانتصاف وفقاً لذلك.^(١٩٠) ما يترتب على السوابق القضائية لمنظمة التجارة العالمية هو أنه بموجب إطار منظمة التجارة العالمية، فإن الاتحاد الأوروبي مسؤول دولياً عن سلوك الدول الأعضاء التي تنفذ قوانين الاتحاد الأوروبي الملزمة التي لا تترك أي سلطة تقديرية. بعد قضية EC-Commercial Vessels ، وقضية EC-Asbestos ، وقضية EC-Biotech ، يبدو أن هذا صحيح حتى عندما لا تكون الدول الأعضاء ملزمة بتنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي ، وتتمتع بسلطة تقديرية فيما يتعلق بتنفيذ قوانين الاتحاد الأوروبي، وحتى عندما لا تقوم الدول الاعضاء بالاتحاد بإنفاذ القانون الأوروبي على الإطلاق. يتعارض نهج منظمة التجارة العالمية مع نهج الإسناد المنصوص عليه في قواعد المسؤولية الدولية للمنظمات ARIO الذي لا يفسح المجال لإسناد سلوك الدول الأعضاء التي تنفذ قانون الاتحاد الأوروبي إلى الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن التحكيم في منظمة التجارة العالمية بعيد كل البعد عن وضع قاعدة متماسكة لإسناد سلوك الدول الأعضاء بشكل قاطع إلى الاتحاد الأوروبي.^(١٩١) وهذا يتضح من قضية المفوضية الأوروبية وإيرباص، والممارسة المستمرة للمدعين لمقاضاة كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.^(١٩٢)

(١٩٠) انظر:

WTO Report of the Appellate Body, WT/DS316/AB/R EC and certain MS-Measures Affecting Trade and Large Civil Aircraft, paras. 1416 and 1418.

(١٩١) انظر:

Cf. Marín-Durán, above Chap. 2, fn. 270, pp. 19–20, 23

(١٩٢) انظر

DS409 EU and a MS-Seizure of Generic Drugs in Transit (Brazil/India 12 May 2010); DS452 EU and certain MS-Certain Measures Affecting the Renewable Energy Generation Sector (China, 5 November 2012);

انظر تدابير استيراد وتسويق وقود الديزل الحيوي والتدابير الداعمة لصناعة وقود الديزل :

DS459 EU and certain MS-Certain Measures on the Importation and Marketing of Biodiesel and Measures Supporting the Biodiesel Industry (Argentina, 15 May 2013); DS476

انظر أيضاً تدابير مماثلة بقطاع الطاقة الأوروبية:

يتعين أيضا ان نأخذ بعين الاعتبار ندرة وخصوصية اعتبارات لجان منظمة التجارة العالمية وهيئات الاستئناف فيما يتعلق بإسناد سلوك الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، فإن أحد أسباب موقف لجان منظمة التجارة العالمية وهيئات الاستئناف هو أن الاتحاد الأوروبي كان دائما حريصا على الدفاع حصرياً عن مصالح الدول الاعضاء في التقاضي وكان دائما على استعداد لتحمل المسؤولية عن تصرفاتهم^(١٩٣) هناك نتيجتان لمثل هذه (البرغماتية): أولاً، ليس من الواضح تماماً ما إذا كانت المسؤولية الدولية للاتحاد الأوروبي تعتمد على قاعدة إسناد السلوك له مع الاعتراف بسلوك الدول الأعضاء على أنه سلوك خاص به.

ثانياً، إذا حاولت السوابق القضائية لمنظمة التجارة العالمية بطريقة ما صياغة قاعدة إسناد، فمن غير الواضح ما هي المعايير التي تستند إليها بالضبط.^(١٩٤) وبالنظر إلى السوابق القضائية لمنظمة التجارة العالمية من زاوية أخرى، فإن أحد أسباب ميل لجان منظمة التجارة العالمية إلى تحمل الاتحاد الأوروبي المسؤولية بدلاً من الدول الأعضاء هو بالتأكيد طبيعة التزامات منظمة التجارة العالمية. يحظر نظام منظمة التجارة العالمية التمييز ضد المنتجات الأجنبية والقيود على التجارة. نظراً لأن الاتحاد الأوروبي يتمتع بالاختصاص الحصري للجمارك والتعريفات والتجارة، فإن القانون الثانوي للاتحاد الأوروبي الذي يتم تنفيذه من قبل الدول الأعضاء هو الذي يميز المنتجات الأجنبية ويقيد التجارة.

EU and its MS—Certain Measures Relating to the Energy Sector (Russia, 20 July 2015).

(١٩٣) راجع:

Delgado Casteleiro A (2012) EU Declarations of Competence to Multilateral Agreements: A Useful Reference Base? 17(4) EFARev, pp. 491–509

راجع أيضا:

Eeckhout P (2015) Opinion 2/13 on EU Accession to the ECHR and Judicial Dialogue: Autonomy or Autarky? 38(4) FIntLJ, pp p. 456

(١٩٤) انظر:

Delgado Casteleiro A (2013) The International Responsibility of the European Union – The EU Perspective: Between Pragmatism and Proceduralisation. 15 CYELS, pp. 243–244

يعتمد الإنصاف في إطار منظمة التجارة العالمية في الغالب على إعادة الوضع إلى ما كان عليه. أي الانسحاب "الفوري" (أو التعديل) للتدبير غير المتسق في منظمة التجارة العالمية والاستمرار في أداء التزامات منظمة التجارة العالمية.^(١٩٥)

يتمتع الاتحاد الأوروبي بصلاحيات اعتماد وتغيير وإلغاء قانون الاتحاد الأوروبي الثانوي، والذي ينتهك قانون منظمة التجارة العالمية، فإن الاتحاد الأوروبي وحده هو الذي يمكنه جعل "القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية" متوافقة مع قانون منظمة التجارة العالمية.

بالطبع، تتغير هذه الفرضية عندما ينتهك السلوك التنظيمي للدول الأعضاء التزامات منظمة التجارة العالمية. كما نوقش سابقاً، لا يوجد توازي بين الاختصاص الخارجي الحصري للاتحاد الأوروبي بموجب قانون مشكلات السلع وتوزيع الاختصاصات التنظيمية الداخلية. وقد يفسر هذا استمرار مشاركة الدول الأعضاء في دعاوى منظمة التجارة العالمية والقضايا القليلة المتناقضة.

ثانياً: نهج المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

بالنسبة لسلوك الدول الأعضاء التي تنفذ قانون الاتحاد الأوروبي على عكس السوابق القضائية لمنظمة التجارة العالمية^(١٩٦)، أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان باستمرار أن سلوك الدول الأعضاء في تنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي يُنسب إلى

(١٩٥) عندما يعتمد التعويض على هذا النهج، فمن المنطقي أن يقع عبء المسؤولية على الكيان القادر على إعادة الحال إلى ما كان عليه. انظر:

Thomas Sebastian and Anthony Sinclair (2013) Remedies in WTO Dispute Settlement and Investor-State Arbitration: Contrasts and Lessons. In: Jorge A Huerta-Goldman, Antoine Romanetti and others (eds.) WTO Litigation, Investment Arbitration, and Commercial Arbitration. Kluwer Law International, pp. 276–279.

(١٩٦) انظر:

Ryngaert, Cedric. "The European Court Of Human Rights' approach To The Responsibility Of Member States In Connection With Acts Of International Organizations." International & Comparative Law Quarterly 60.4 (2011): 997-1016.

الدولة العضو وحدها، حتى لو لم يترك قانون الاتحاد الأوروبي الملزم أي سلطة تقديرية على الإطلاق للدولة العضو. (١٩٧)

تنبت المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان وجهة النظر تلك في القضية الخاصة باحتجاز طائرة في مضيق البوسفور تنفيذاً للوائح الاتحاد الأوروبي التي نفذت بدورها عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث نسبت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التصرف إلى الدولة العضو المعنية، حيث إن التصرف محل الطعن يقع ضمن اختصاص الدولة الأيرلندية، ونتيجة لذلك، تتوافق الدعوي بشأن هذا الفعل من حيث المكان والشخصية والموضوعية مع أحكام الاتفاقية. (١٩٨)

ورأت أن "الطرف المتعاقد مسؤول بموجب المادة ١ من الاتفاقية عن جميع الأفعال والامتناع الذي تقوم بها أجهزته بغض النظر عما إذا كان الفعل أو الامتناع المعني نتيجة للقانون الوطني أو ضرورة الامتثال للالتزامات القانون الدولي". ومن اللافت للنظر، كما اتضح من حكم محكمة العدل الأوروبية بشأن نفس المسألة، أن الدولة العضو المعنية ليس لديها تشريع تنفيذي معمول به وليس لديها مجال للمناورة فيما يتعلق بتنفيذ لائحة الاتحاد الأوروبي. (١٩٩)

(١٩٧) في قضية M & Co ضد ألمانيا، رأت المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان أنه "ليس من الاختصاص الشخصي في الواقع فحص الإجراءات أمام أو قرارات هيئات الجماعة الأوروبية [...] وهذا لا يعني، مع ذلك، أنه من خلال منح السلطة التنفيذية إلى حكم صادر عن محكمة العدل الأوروبية، تصرفت السلطات الألمانية المختصة شبه كأجهزة للمجموعة وهي إلى هذا الحد خارج نطاق الرقابة التي تمارسها الأجهزة التقليدية.

(١٩٨) راجع في تفاصيل القضية ضد ايرلندا أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان كل من :

Peers, Steve. "Bosphorus-European Court of Human Rights: Limited responsibility of European Union member states for actions within the scope of Community law. Judgment of 30 June 2005, Bosphorus Airways v. Ireland, Application No. 45036/98." European Constitutional Law Review 2.3 (2006): 443-455.

راجع:

Schorkopf, Frank. "The European Court of Human Rights' Judgment in the Case of Bosphorus Hava Yollari Turizm v. Ireland." German Law Journal 6.9 (2005): 1255-1264.

(١٩٩) انظر:

Hoffmeister, Frank. "Litigating against the European Union and Its Member States-Who Responds under the ILC's Draft Articles on International

كررت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وجهة نظرها القائلة بأن سلوك أي جهاز تابع لدولة عضو يجب أن يُنسب بشكل قاطع إلى الدولة العضو.^(٢٠٠) للاعتراف بالشخصية القانونية المنفصلة للاتحاد الأوروبي والمحافظة عليها، والتي منحتها الدول الأعضاء سلطات سيادية، أعلنت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إمكانية إعفاء الدول الأعضاء من المسؤولية الدولية طالما أن الاتحاد الأوروبي حافظ على مستوى من الحماية يعادل مستوى حماية الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وطالما أن الدولة العضو "لا تفعل أكثر من تنفيذ الالتزامات القانونية الناشئة عن عضويتها".^(٢٠١)

يمكننا أن نستخلص من السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الاعتماد على النهج التقليدي لإسناد المسؤولية الدولية للدول والمنظمات ARS و ARIO.^(٢٠٢) فحقيقة أن الدول الأعضاء ملزمة بموجب قانون الاتحاد الأوروبي وبتنفيذ أعمال الاتحاد الأوروبي يتم تجاهلها وغير ذات صلة بالإسناد. حيث إن الإحجام عن إسناد سلوك الدول الأعضاء إلى الاتحاد الأوروبي هو نتيجة لاعتبارات عملية لضمان الحماية الفعالة لحقوق الإنسان، فالاتحاد الأوروبي ليس جزءاً من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ولا يتحمل أي التزامات بموجبها وأنه سيتعين على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان رفض الاختصاص إذا تم إسناد السلوك المخالف للاتحاد الأوروبي.

Responsibility of International Organizations?" European Journal of International Law 21.3 (2010): 723-747.

(٢٠٠) راجع:

Kokkelvisserij v The Netherlands [GC] Application No 13645/05, 20 January 2009.

(٢٠١) راجع:

Bosphorus Hava Yollari Turizm v Ireland [GC] Application No 45036/98, 30 June 2005

ECHR Reports 2005-VI, paras. 155–156.

(٢٠٢) انظر:

Kuijper/Paasivirta, above Chap. 2, fn. 155, pp. 66–68.

الأسباب التي قدمتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تتمثل في: (٢٠٣)

أن الفقرة الأولى من المادة ١ (٤) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تؤكد قاعدة الإسناد التي صاغتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حتى الآن، وهي أن تنفيذ سلوك الدول الأعضاء لا يزال يُنسب حصرياً إلى الدول الأعضاء.

من خلال الإشارة إلى قاعدة الإسناد بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، والتي بموجبها يظل سلوك الدول الأعضاء في تنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي منسوباً إلى الدول الأعضاء.

من المحتمل أن يكون سبباً آخر لتبني مثل هذا النهج الجديد "القديم" عملياً. لبدء الإجراءات أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، يجب على المتقدمين استيفاء المتطلبات الإجرائية لاستنفاد سبل الانصاف الوطنية أمام محاكم الدول الأعضاء.

الآن مع انضمام الاتحاد الأوروبي إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وإمكانية أن يصبح الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء مشاركين في نزاع يتعلق بانتهاك مزعوم واحد، من الضروري التأكيد من وجود شرط إجرائي لاستنفاد سبل الانصاف في نظامين قانونيين، في الولايات القضائية في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. (٢٠٤)

علاوة على ذلك، من خلال عزو كل تصرفات الدول الأعضاء، بما في ذلك السلوك المنفذ لقانون الاتحاد الأوروبي، إلى الدول الأعضاء، أراد واضعو الصياغة استبعاد إمكانية تجاوز المتقدمين للمتطلبات المتعلقة باستنفاد متطلبات سبل الانتصاف

(٢٠٣) انظر:

James Crawford (2012) Brownlie's Principles of Public International Law, 8th edn

. Oxford University Press, p. 684: 'It would be contrary to good sense if a State could avoid responsibility by creating an international organization'. 93 Matthews v The United Kingdom [GC] Application No 24833/94, 18 February 1999, ECHR Reports 1999-I, para. 32:

"لا تستبعد الاتفاقية نقل الاختصاصات إلى المنظمات الدولية شريطة أن تظل حقوق الاتفاقية" مضمونة". ولذلك فإن مسؤولية الدول الأعضاء تستمر حتى بعد هذا النقل.

(٢٠٤) انظر بشكل عام: الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد سرحان، الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، دار النهضة العربية ن القاهرة ، ١٩٦٦

المحلية في الدول الأعضاء من خلال تقديم مطالبة ضد الاتحاد الأوروبي وتشغيل آلية المشارك. (٢٠٥)

هناك سبب آخر لإسناد مخالفات القانون الأوروبي لحقوق الإنسان من قبل الدول الأعضاء إلى الدول الأعضاء، وقد يتعلق أيضًا بسبل الانتصاف. تنص الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على كلٍ من التعويض النقدي ورد الحقوق. وعادةً لا يتم انتهاك التزامات حقوق الإنسان من خلال سن تشريعات الاتحاد الأوروبي، ولكن من خلال تنفيذ السلوك من جانب الدول الأعضاء. (٢٠٦)

ولكن حتى إذا نشأ الانتهاك في جزء من تشريعات الاتحاد الأوروبي، فقد يكون من الجيد أن الدولة العضو فقط هي التي يمكنها تقديم رد فعال. خذ على سبيل المثال إعادة فتح الإجراءات الوطنية، أو إعادة الأصول، أو تجميدها، أو الإفراج عن الأشخاص المحرومين. من حريتهم. إن تحميل الاتحاد الأوروبي وحده المسؤولية في مثل هذه الحالات يمكن أن يعرض للخطر التنفيذ الفعال للأحكام. (٢٠٧)

خلاصة السوابق القضائية:

وخلاصة القول إن عدم وجود نموذج موحد بموجب السوابق الدولية الكامنة وراء التنفيذ اللامركزي لقانون الاتحاد الأوروبي من قبل الدول الأعضاء ونسبة مثل هذا السلوك إلى الدول الأعضاء يتماشى مع السوابق القضائية بموجب الاتفاقية الأوروبية

(٢٠٥) راجع:

Explanatory Report to the ECHR Accession Agreement, para. 23.

(٢٠٦) راجع:

Enzo Cannizzaro (2013) Beyond the Either/Or: Dual Attribution to the European Union and to the Member State for Breach of the ECHR. In: Malcolm D Evans M and Panos Koutrakos (eds.) The International Responsibility of the European Union. Hart Publishing, pp. 297–299;.

(٢٠٧) راجع:

Maarten Den Heijer and André Nollkaemper (2014) A New Framework for Allocating International Responsibility: the EU Accession to the European Convention on Human Rights. SHARES Briefing Paper. <http://www.sharesproject.nl/wp-content/uploads/2014/01/Binder11.pdf>. Accessed 26 August 2021, p. 6.

لحقوق الإنسان ويتوافق مع قاعدة الإسناد الخاصة الواردة في مسودة اتفاقية الانضمام إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

في المقابل، وجد أن سلوك الدول الأعضاء الذي ينفذ قانون الاتحاد الأوروبي يمكن أن يُنسب إلى الاتحاد الأوروبي بموجب السوابق القضائية لمنظمة التجارة العالمية.^(٢٠٨) وبالتالي، يمكن القول إنه على الرغم من خلو قواعد المسؤولية الدولية من نص عام ينسب مثل هذا السلوك إلى الاتحاد الأوروبي، فلا يوجد حل متماسك في السوابق القضائية الدولية فيما يتعلق بهذه المسألة.

مدي إمكانية تطبيق نهج منظمة التجارة العالمية على اتفاقات الاستثمار الدولية

باستثناء أي قانون خاص بموجب قانون الاتحاد الأوروبي المعمول به بشأن معاهدات حماية الاستثمار IIPA ، فمن غير المرجح أن تتبع هيئات التحكيم بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي مسار السوابق القضائية لمنظمة التجارة العالمية وأن تنسب سلوك الدول الأعضاء التي تنفذ القانون الأوروبي إلى الاتحاد الأوروبي.

أولاً: من ناحية، فإن الاتحاد الأوروبي أقل استعداداً لتحمل المسؤولية الدولية القاطعة عن سلوك جميع الدول الأعضاء الذي ينتهك اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي، كما هو الحال في دعاوى منظمة التجارة العالمية. يُشار إلى ذلك من خلال الاتفاقيات الأوروبية كاتفاقية الطاقة REG واتفاقيات الاتحاد الأوروبي الخاصة بحماية الاستثمار IIPAs بعد لشبونة. حيث يكون الاتحاد الأوروبي بموجب التعديل الأخير في اتفاقية لشبونة هو ممثلاً عن الدول الأعضاء وبالتالي يتحمل الالتزام الدولي المصاحب بدفع تسوية أو تعويض نقدي في النزاعات الناشئة عن انتهاك اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA المختلطة و IIPAs الخاصة بالاتحاد الأوروبي فقط حيث يكون محل شكوى المستثمر غالباً هو سلوك الدول الأعضاء الذي

(٢٠٨) انظر:

Leinarte, Emilija. "The Principle of Independent Responsibility of the European Union and its Member States in the International Economic Context." *Journal of International Economic Law* 21.1 (2018): 171-191.

يقع ضمن الاختصاصات التنظيمية للاتحاد الأوروبي وبالتالي، لا يتعين على المرء بالضرورة نقل عبء المسؤولية بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

حيث تشترك جميع الدول الأعضاء دائماً بشكل غير مباشر في الاتحاد الأوروبي الذي يواجه المسؤولية ويلتزم بدفع التعويضات ضمن ميزانية الاتحاد الأوروبي إما من خلال القضاء أو أمام محاكم التحكيم. (٢٠٩)

بيد أننا نرى، أنه قد يشكل إقرار مسؤولية الاتحاد الأوروبي حوافز كاذبة للدول الأعضاء لانتهاك حقوق المستثمرين، وهكذا، فإن الدول الأعضاء يتعين أن تشترك في العبء المالي.

من ناحية أخرى، يبدو أنه من غير المبرر تحمل الدول الأعضاء المسؤولية بشكل قاطع عند تنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي الملزم، مما يجعل النهج الذي تمارسه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المشار إليه سلفاً موضع شك أيضاً. لذلك، عند تقدير التعويض النقدي، من الضروري معرفة ما إذا كان قانون الاتحاد الأوروبي هو محور الانتهاك أو هو التصرف الصادر من الدولة العضو ومدى موافقة أو مخالفة هذا التصرف للقانون الأوروبي.

بعبارة أخرى، يصبح من المناسب تحديد أصل الانتهاك، سواء كان ذلك في محتوى تشريعات الاتحاد الأوروبي أو قانون الاتحاد الأوروبي أو الطريقة الخاصة التي نفذت بها الدولة العضو تشريعات الاتحاد الأوروبي أو قانون الاتحاد الأوروبي.

إلى أي مدى يلزم قانون الاتحاد الأوروبي دولة عضو، سواء تمتعت الدولة العضو بالسلطة التقديرية أو حتى ما إذا كانت قد نفذت قانون الاتحاد الأوروبي بشكل صحيح، أو ما إذا كان بإمكان الدول الأعضاء تجنب مخالفة الاتحاد الأوروبي IIPA دون تجاهل التزام الاتحاد الأوروبي بتنفيذ اتفاق معين.

(٢٠٩) جدير بالذكر أن المستثمر الأجنبي يتمسك بشرط التحكيم بحيث لا يوجد هناك قانون خاص في الكثير من الدول لمقاضاة الحكومات بشأن الاستثمار، غسان على على: الاستثمارات الأجنبية ودور التحكيم في تسوية المنازعات التي قد تثار بسببها، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة عين شمس، السنة الجامعية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ٢٨٠.

مثل هذه الأسئلة تكتسب أهمية بموجب اختبار ما قبل لشبونة ECT و REG في سياق التوزيع الداخلي للمسؤولية المالية بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء .

١. بشأن المسؤولية الدولية عن انتهاكات اتفاقات حماية الاستثمار الاتحاد الأوروبية في ضوء القواعد العامة للمسؤولية الدولية، يمكننا القول إنه يُعزى سلوك أجهزة الدول الأعضاء إلى الدول الأعضاء وسلوك أجهزة الاتحاد الأوروبي ينسب إلى الاتحاد الأوروبي.

٢. سلوك الدول الأعضاء المرتبط بالتنفيذ اللامركزي لقانون الاتحاد الأوروبي لا يُنسب إلى الاتحاد الأوروبي، ولا يزال يُنسب إلى الدول الأعضاء ولا يمكن أن يؤدي إلى المسؤولية الثانوية للاتحاد الأوروبي بحسب (المواد ١٤-١٧) من قواعد مسؤولية المنظمات الدولية وهذا يتماشى مع السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، السوابق القضائية لمنظمة التجارة العالمية.

٣. إسناد سلوك الدول الأعضاء إلى الاتحاد الأوروبي من المشكوك فيه ما إذا كان مثل هذا النهج سيجد صدى أمام هيئات التحكيم المنشأة بموجب اتفاقيات حماية الاستثمار الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

٤. تُلزم اتفاقيات حماية الاستثمار IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي فقط الاتحاد الأوروبي بموجب القانون الدولي. حتى الآن بموجب القواعد العامة للإسناد بموجب قواعد مسؤولية المنظمات الدولية ARIO لا يُعزى سلوك كل دولة عضو إلى الاتحاد الأوروبي. صحيح أنه يمكن للمرء أن يجادل فيما إذا كان سلوك الدول الأعضاء في تنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي يُنسب إلى الاتحاد الأوروبي بموجب قواعد المسؤولية ARIO، ومع ذلك فإن هذا ليس صحيحاً فيما يتعلق بسلوك الدول الأعضاء الذي لا علاقة له بقانون الاتحاد الأوروبي، أي عندما تكون الدول الأعضاء لا تنفذ قانون الاتحاد الأوروبي، وتتصرف خارج نطاق قانون الاتحاد الأوروبي.

٥. لا يمكن أن يتحمل الاتحاد الأوروبي مسؤولية ثانوية عن مخالفة الالتزامات الواردة بمعاهدات حماية الاستثمار عبر المواد ١٤-١٧ من قواعد المسؤولية الدولية

للمنظمات ARIO لأنه في مثل هذه الحالات، لا يساعد أو يوجه أو يسيطر أو يجبر أو يعالج قرارات ملزمة في الدول الأعضاء. حيث ان القواعد العامة لمسؤولية المنظمة ARIO تتطلب فعلاً غير مشروع دولياً من جانب الدول الأعضاء، والذي لا ينطبق على اتفاقيات IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي فقط بسبب عدم الالتزام. وبالتالي، بموجب القانون العام لمواد لجنة القانون الدولي، لا يتحمل الاتحاد الأوروبي مسبقاً أي مسؤولية دولية بموجب اتفاقيات IIPA الخاصة بالاتحاد الأوروبي عن السلوك المنسوب للدول الأعضاء.

٦. لعلاج تلك الإشكالية يدعو جانب من الفقه الاتحاد الأوروبي أن يتبنى بشكل قاطع التصرف الصادر عن الدول الاعضاء كسلوك خاص به وفقاً للمادة ١١ من قواعد المسؤولية. بسند أن الاتحاد الأوروبي يواجه مسؤولية دولية قاطعة بموجب اتفاقيات الاتحاد الأوروبي عن السلوك المخالف المنسوب إلى الدول الأعضاء.

بيد أننا نرفض ذلك النهج علي إطلاقه، فلا توجد قاعدة أو سوابق قضائية دولية تدعم ذلك. والسوابق القضائية لمنظمة التجارة العالمية ليست سوى مثال على نهج المسؤولية الفئوية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي لسلوك الدول الأعضاء. ما يمكن اشتقاقه من اختبار الإسناد بموجب القانون العام لـ ARIO هو أنه محايد وثابت من الناحية المفاهيمية. وهي تغض الطرف عما إذا كانت الدولة أو المنظمة الدولية التي يمكن أن يُنسب إليها السلوك المخالف مدينة بالالتزام المنتهك. فبموجب قواعد المسؤولية الدولية. إسناد الالتزامات وشغلها مفهومان مختلفان تماماً ويتطلبان اختبارات مختلفة (التحكم مقابل الموافقة). علاوة على ذلك، تنص المادة ١٧ من ARIO على مسؤولية دولية استثنائية للمنظمة الدولية في الحالات التي تتحايل فيها على أحد التزاماتها بموجب اتفاقيات الاتحاد الأوروبي فقط، أي عندما تكون المنظمة الدولية ملزمة بمعاهدة مع دولة غير عضو ولا تنتج المعاهدة نفسها الآثار المترتبة على أعضاء المنظمة.

(قائمة المراجع العربية)

١. الأستاذ الدكتور إبراهيم العناني، القانون الدولي العام، ط١، دار الفكر العربي، ١٩٧٥ - ١٩٧٦،
٢. الأستاذ الدكتور/ السيد عبدالمولى، أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.
٣. الأستاذ الدكتور/ الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الانسان مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، منشأة المعارف، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤
٤. الأستاذ الدكتور/ جلال وفاء محمدين: التحكيم بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠١.
٥. الأستاذ الدكتور عبد العزيز محمد سرحان، الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان، والحريات الأساسية، دار النهضة العربية ن القاهرة، ١٩٦٦
٦. الأستاذ الدكتور/ عبد الواحد الفار، الطبيعة القانونية الدولية الاقتصادية في ظل النظام الدولي القائم، دار النهضة العربية، ١٩٨٥.
٧. الأستاذ الدكتور/ عصام الدين القصي: خصوصية التحكيم فى مجال منازعات الاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣.
٨. الأستاذ الدكتور/عكاشة محمد عبدالعال: الضمانات القانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية، بحث مقدم إلي مؤتمر آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوروبية في بيروت من ١٣ إلي ١٥ / ٢ / ٢٠٠١
٩. الأستاذ الدكتور/ غسان علي: الاستثمارات الأجنبية ودور التحكيم في تسوية المنازعات التي قد تنور بسببها، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة عين شمس، السنة الجامعية ٢٠٠٤-٢٠٠٥،
١٠. الأستاذ الدكتور / محمد مصطفى يونس، الاستاذ الدكتور جعفر عبد السلام، مبادئ القانون الدولي العام، دون سنة نشر

١١. الأستاذ الدكتور / مصطفى أحمد فؤاد، أحكام القانون الدولي العام، مطبعة النهضة، دون سنة نشر
١٢. الأستاذ الدكتور / مصطفى أحمد فؤاد، العلاقات الدولية في منظور المنظمات الدولية، دون سنة نشر.
١٣. الأستاذ الدكتور/ مصطفى أحمد فؤاد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني (النظام القانوني الدولي) ، دون سنة نشر
١٤. الأستاذ الدكتور/ علي ملحم، دور المعاهدات الدولية في حماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، ١٩٩٨.
١٥. الأستاذ الدكتور/ ماهر جميل أبو خوات، حماية الاستثمار الأجنبي في ضوء قواعد القانون الدولي العام، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلة كلية الحقوق جامعة المنوفية، ٢٠١٣.
١٦. الأستاذ الدكتور/ فوزي محمد سامي: التحكيم التجاري، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة ١٩٩٢.
١٧. الأستاذ الدكتور/ محمد أبو العينين، التحكيم الدولي ودوره في فض منازعات التجارة والاستثمار من واقع تجربة مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، بحث مقدم إلي مؤتمر الكويت للتحكيم التجاري الدولي، الكويت من ٢٧ وحتى ٢٩ أبريل ١٩٩٧.
- قائمة القضايا
1. European Parliament v. Council. ECR. 1985: 1513. (١٩٨٥).
 2. European Parliament v. Council of the European Union. ECR I. 1994: 2857. (١٩٩٤).
 3. Hermès International v. FHT Marketing Choice BV. ECR I. 1998: 3603. (١٩٩٨).

4. (٢٠٠٢) Commission v. Germany, Case C-476/98. ECR. 2002: 1.
5. (٢٠٠٢) Commission v. Portugal. ECR I. 2002: 4731.
6. (٢٠٠٤) Commission v. France. ECR I. 2004: 9325.
7. (٢٠٠٥) Commission v. Luxembourg. ECR I. 2005: 4805.
8. (٢٠٠٩) Commission v. Austria. ECR I. 2009: 1301.
9. (٢٠٠٩) Commission v. Finland. ECR I. 2009: 10889.
10. (٢٠٠٩) Commission v. Sweden. ECR I. 2009: 1335.

قائمة المراجع الأجنبية

1. Ahlborn, C. (2013). "To share or not to share? The allocation of responsibility between international organizations and their member states." Die Friedens-Warte: 45-75.
2. Aisbett, E., et al. (2010). "Compensation for indirect expropriation in international investment agreements: Implications of national treatment and rights to invest." Journal of Globalization and Development 1.(٢)
3. Akande, D. (1998). "The competence of international organizations and the advisory jurisdiction of the International Court of Justice." European Journal of International Law 9(3): 437-467.
4. Akande, D. (2004). "International law immunities and the International Criminal Court." American Journal of International Law 98(3): 407-433.
5. Aust, A. (2006). "Vienna convention on the law of treaties (1969)." Max Planck Encyclopedia of Public International Law.
6. Bischoff, J. A. (2011). "Just a little bit of "mixity"? The EU's role in the field of international investment protection law." Common market law review 48.(٥)

7. Bischoff, J. A. (2015). 23 Initial Hiccups or More? Efforts of the EU to Find Its Future Role in International Investment Law. Reshaping the Investor-State Dispute Settlement System, Brill Nijhoff: 531-559.
8. Bischoff, J. A. (2015). 23 Initial Hiccups or More? Efforts of the EU to Find Its Future Role in International Investment Law. Reshaping the Investor-State Dispute Settlement System, Brill Nijhoff: 531-559.
9. Bonnitca, J. and S. Brewin (2019). Compensation under investment treaties, International Institute for Sustainable Development.
10. Bonnitca, J. and S. Brewin (2019). Compensation under investment treaties, International Institute for Sustainable Development.
11. Borensztein, E., et al. (1998). "How does foreign direct investment affect economic growth?" Journal of international Economics 45(1): 115-135.
12. Bungenberg, M. (2011). The Division of Competences between the EU and its Member States in the Area of Investment Politics. International Investment Law and EU Law, Springer: 29-42.
13. Bungenberg, M., et al. (2011). International investment law and EU law, Springer Science & Business Media.
14. Büthe, T. and H. V. Milner (2009). "Bilateral investment treaties and foreign direct investment: A political analysis." The effect of treaties on foreign direct investment: Bilateral investment treaties, double taxation treaties, and investment flows: 171-225.
15. Caron, D. D. (2002). "The ILC articles on State responsibility: The paradoxical relationship between form and authority." American Journal of International Law 96(4): 857-873.
16. Caron, D. D. and L. M. Caplan (2013). The UNCITRAL arbitration rules: a commentary, OUP Oxford.
17. Case, C. (2006). "446/04 Test Claimants in the FII Group Litigation v." Commissioners of Inland Revenue.

18. Chaisse, J. (2012). "Promises and Pitfalls of the European Union Policy on Foreign Investment—How will the New EU Competence on FDI affect the Emerging Global Regime?" *Journal of International Economic Law* 15(1): 51-84.
19. Commission, E. (2014). "Directive 2014/40/EU of the European Parliament and of the Council of 3 April 2014 on the Approximation of the Laws." Regulations and Administrative Provisions of the Member States Concerning the Manufacture, Presentation and Sale of Tobacco and Related Products: European Union.
20. Commission, E. E. (2010). "Towards a comprehensive European international investment policy." European Commission Communication.
21. Crawford, J. (2002). "The ILC's articles on responsibility of states for internationally wrongful acts: a retrospect." *American Journal of International Law* 96(4): 874-890.
22. Crowe, R. (2008). *The Treaty of Lisbon: A revised legal framework for the organisation and functioning of the European Union*. ERA forum, Springer.
23. DECISION, C. (2003). "Communication from the Commission to the Council, the European Parliament, the Economic and Social Committee and the Committee of the Regions".
24. Denza, E., et al. (2013). "Responsibility of the European Union in the Context of Investment." *The International Responsibility of the European Union*. Hart Publishing, Oxford/Portland, Oregon: 215-232.
25. Dimopoulos, A. (2011). *Creating an EU investment policy: challenges for the post-Lisbon era of external relations*. EU External Relations Law and Policy in the Post-Lisbon Era, Springer: 401-422.
26. Dimopoulos, A. (2011). *Creating an EU investment policy: challenges for the post-Lisbon era of external relations*. EU External Relations Law and Policy in the Post-Lisbon Era, Springer: 401-422.

27. Dimopoulos, A. (2011). EU foreign investment law, OUP Oxford.
28. Dimopoulos, A. (2011). "The validity and applicability of international investment agreements between EU member states under EU and international law." Common market law review 48.(١)
29. Dimopoulos, A. (2014). "The involvement of the EU in investor-state dispute settlement: A question of responsibilities." Common market law review 51.(٦)
30. Dolzer, R. (2004). "The impact of international investment treaties on domestic administrative law." NYUJ Int'l. L. & Pol. 37: 953.
31. Dolzer, R. and C. Schreuer (2012). Principles of international investment law, Oxford University Press.
32. Eeckhout, P. (1997). "The domestic legal status of the WTO agreement: interconnecting legal systems." Common market law review 34.(١)
33. Eeckhout, P. (2006). "The EU and its Member States in the WTO—issues of responsibility." Regional Trade Agreements and the WTO Legal System 449.
34. Ehlermann, C.-D. (1983). "Mixed agreements. A list of problems." Mixed agreements: 3-21.
35. Eilmansberger, T. (2009). "Bilateral investment treaties and EU law." Common market law review 46.(٧)
36. Elisabeth Kjos, H. (2013). Applicable Law in Investor-State Arbitration, Oxford University Press.
37. Elms, D. (2017). "Understanding the EU–Singapore Free Trade Agreement." Australia, the European Union and the new trade agenda: 35.
38. Europea, U. (2008). "Treaty on the Functioning of the European Union (TFEU)." Official Journal of the European Union. C 115: 49.
39. Evans, M. and P. Koutrakos (2013). The international responsibility of the European Union: European and international perspectives, Bloomsbury Publishing.

40. Gallo, D. and F. G. Nicola (2015). "The external dimension of EU investment law: jurisdictional clashes and transformative adjudication." *Fordham Int'l LJ* 39: 1081.
- 41.
42. Gantz, D. A. (2020). "Canada's Approaches to Investor State Dispute Settlement: Addressing Divergencies among CETA, USMCA, CPTPP and the Canada-China FIPA".
43. Gatti, M. and P. Manzini (2012). "External representation of the European Union in the conclusion of international agreements." *Common market law review* 49.(٥)
44. Geiger, R., et al. (2015). *European Union Treaties*, Beck.
45. General, A. "Opinion 2/15 (EU–Singapore Free Trade Agreement) Court of Justice of the European Union (Full Court) 16 May 2017 (Lenaerts, President; Tizzano, Vice-President; Silva de Lapuerta, Ilešič (Rapporteur), Bay Larsen, von Danwitz, da Cruz Vilaça, Juhász, Berger, Prechal, Vilaras and Regan, Presidents of Chambers; Rosas, Borg".
46. Hainbach, P. (2018). "The CJEU's Opinion 2/15 and the future of EU Investment Policy and Law-Making." *Legal Issues of Economic Integration* 45.(٢)
47. Hamida, W. B. (2005). "The Mihaly v. Sri Lanka Case: Some Thoughts relating to the status of pre-investment expenditures." *International Investment Law and Arbitration: Leading Cases from the ICSID, NAFTA, Bilateral Treaties and Customary International Law*, Cameron May, London: 53.
48. Heliskoski, J. (2021). *Mixed agreements as a technique for organizing the international relations of the European Community and its member states*, Brill.
49. Hernández, G. I. (2013). *Federated entities in international law: disaggregating the federal state?*, Cambridge University Press.
50. HERRMANN, C. and J. CRÄMER (2015). "FOREIGN DIRECT INVESTMENT: A" COINCIDENTAL".*Hitotsubashi journal of law and politics* 43: 85-109.

51. Hillion, C. and P. Koutrakos (2010). Mixed agreements revisited: the EU and its member states in the world, Bloomsbury Publishing..
52. Hindelang, S. (2009). The free movement of capital and foreign direct investment: the scope of protection in EU law, Oxford University Press.
53. Hindelang, S. (2015). "Repellent forces: the CJEU and investor-state dispute settlement." *Archiv des Völkerrechts* 53(1): 68-89.
54. Hoffmeister, F. (2010). "Litigating against the European Union and Its Member States—Who Responds under the ILC's Draft Articles on International Responsibility of International Organizations?" *European Journal of International Law* 21(3): 723-747.
55. Hollis, D. B. (2020). *The Oxford guide to treaties*, Oxford University Press.
56. Jacqué, J. P. (2011). "The accession of the European Union to the European Convention on Human Rights and fundamental freedoms." *Common market law review* 48(4): 995-1023.
57. Jakab, A. and D. Kochenov (2017). *The enforcement of EU law and values: ensuring member states' compliance*, Oxford University Press.
58. Karl, J. (2004). "The competence for foreign direct investment: new powers for the European union." *J. World Investment & Trade* 5: 413.
59. Kerneis, P. (2018). "Limits to European Union Negotiating Competence." *Potential Benefits of an Australia-EU Free Trade Agreement*: 95.
60. Klabbers, J. (2015). *An introduction to international organizations law*, Cambridge University Press.
61. Kleimann, D. and G. Kübek (2018). "The signing, provisional application, and conclusion of trade and investment agreements in the EU: the case of CETA and Opinion 2/15." *Legal Issues of Economic Integration* 45.(1)

62. Kohona, P. T. (1987). "Investment Protection Agreements: An Australian Perspective." J. World Trade L. 21: 79.
63. Kuijper, P. J. and E. Paasivirta (2004). "Further Exploring International Responsibility: The European Community and the ILC's Project on Responsibility of International Organizations." Int'l Org. L. Rev. 1: 111.
64. Leal-Arcas, R. (2001). "The European Community and mixed agreements." European Foreign Affairs Review 6.(٤)
65. Leczykiewicz, D. (2005). "Common Commercial Policy: The expanding competence of the European Union in the area of international trade." German Law Journal 6(11): 1673-1685.
66. Masood, S. (2019). "Pakistan to accept \$6 billion bailout from IMF." New York Times.
67. Mola, L. (2008). Which Role for the EU in the Development of International Investment Law? Society of International Economic Law (SIEL) Inaugural Conference.
68. Nollkaemper, A. (2012). "Joint Responsibility between the EU and Member States for non-performance of obligations under multilateral environmental agreements." THE EXTERNAL ENVIRONMENTAL POLICY OF THE EUROPEAN UNION, Elisa Morgera (ed), Cambridge UP: 2011-2047.
69. Nollkaemper, A. and I. Plakokefalos (2014). Principles of shared responsibility in international law: an appraisal of the state of the art, Cambridge University Press.
70. Panizzon, M. (2012). "Readmission agreements of EU member states: a case for EU subsidiarity or dualism?" Refugee Survey Quarterly 31(4): 101-133.
71. Patel, B. N. (2000). Reparation for Injuries Suffered in the Service of the United Nations. The World Court Reference Guide, Brill Nijhoff: 798-801.
72. Pohl, J. H. (2020). "The Impact of Investment Treaty Commitments on the Design and Operation of EU Investment Screening Mechanisms".

73. Radu, A. (2008). "Foreign Investors in the EU—Which ‘Best Treatment’? Interactions Between Bilateral Investment Treaties and EU Law." *European Law Journal* 14(2): 237-260.
74. Reinisch, A. (2010). "Aid or Assistance and Direction and Control between States and International Organizations in the Commission of Internationally Wrongful Acts." *International Organizations Law Review* 7(1): 63-77.
75. Reinisch, A. (2013). "The future shape of EU investment agreements." *ICSID review* 28(1): 179-196.
76. Roberts, A. (2015). "Triangular treaties: the extent and limits of investment treaty rights." *Harv. Int'l LJ* 56: 353.
77. Sánchez, S. I. (2012). "The Court and the Charter: the impact of the entry into force of the Lisbon Treaty on the ECJ’s approach to fundamental rights." *Common market law review* 49.(°)
78. Sauvant, K. P. (2010). *Yearbook on International Investment Law & Policy 2009-2010*, Oxford University Press.
- 79.
80. Schütze, R. (2009). "Federalism and Foreign Affairs: Mixity as an (Inter) national Phenomenon." *Durham Law School Research Paper*
81. Schütze, R. (2010). "From Rome to Lisbon: “Executive Federalism” in the (New) European Union." *Common market law review* 47(°)
82. Shabbir, M. S. and I. Muhammad (2019). "The dynamic impact of foreign portfolio investment on stock prices in Pakistan." *Transnational Corporations Review* 11(2): 166-178.
83. Shan, W. and S. Zhang (2010). "The Treaty of Lisbon: half way toward a common investment policy." *European Journal of International Law* 21(4): 1049-1073.
84. Shpakovych, O. M. and S. A. Vladyka (2019). "Constituent Instruments of International Organizations as a Special

- Source of the Law of International Organizations." Statute Law Review 40(3): 236-248.
85. Stahl, K. (2004). "Free movement of capital between Member States and third countries." EC Tax Rev. 13: 47.
86. Stefan, O. (2017). Soft law and the enforcement of EU law. The Enforcement of EU Law and Values: Ensuring Member States' Compliance, Oxford University Press: 200-217.
87. Stegmann, P. T. (2019). International Obligations of the EU and the Member States Under EU IIPAs. Responsibility of the EU and the Member States under EU International Investment Protection Agreements, Springer: 11-77.
88. Stegmann, P. T. (2019). International Obligations of the EU and the Member States Under EU IIPAs. Responsibility of the EU and the Member States under EU International Investment Protection Agreements, Springer: 11-77.
89. Stegmann, P. T. (2019). International Responsibility of the EU and the Member States for Breaches of EU IIPAs Under Traditional Rules. Responsibility of the EU and the Member States under EU International Investment Protection Agreements, Springer: 79-138
90. Stegmann, P. T. (2019). International Responsibility of the EU and the Member States for Breaches of EU IIPAs Under Traditional Rules. Responsibility of the EU and the Member States under EU International Investment Protection Agreements, Springer: 79-138.
91. Stegmann, P. T. (2019). International Responsibility of the EU and the Member States for Breaches of EU IIPAs Under Traditional Rules. Responsibility of the EU and the Member States under EU International Investment Protection Agreements, Springer: 79-138.
92. Stegmann, P. T. (2019). International Responsibility of the EU and the Member States for Breaches of EU IIPAs Under Traditional Rules. Responsibility of the EU and the Member States under EU International Investment Protection Agreements, Springer: 79-138.

93. Stegmann, P. T., et al. (2019). Responsibility of the EU and the Member States Under EU International Investment Protection Agreements, Springer.
94. Svoboda, O. (2019). "The The Common Commercial Policy after Opinion 2/15: No Simple Way to Make Life Easier for Free Trade Agreements in the EU." Croatian Yearbook of European Law & Policy 15(1): 189-214.
95. Talmon, S. (2005). "Responsibility of International Organizations: Does the European Community Require Special Treatment?" International responsibility today: Essays in memory of Oscar Schachter: 405-421.
96. TETsUo, S. (1988). "STATUS OF CONSTITUENT INSTRUMENTS OF INTERNATIONAL ORGANIZATIONS".
97. Tietje, C. (2008). "The Applicability of the Energy Charter Treaty in ICSID Arbitration of EU Nationals vs. EU Member States." EU Member States (September 1, 2008)
98. Tietje, C., et al. (2014). "The impact of investor-state-dispute settlement (ISDS) in the Transatlantic trade and investment partnership." study commissioned by the Ministry for Foreign Trade and Development Cooperation, Ministry of Foreign Affairs, The Netherlands.
99. Tietje, C., et al. (2013). "Responsibility in Investor-State-Arbitration in the EU-Managing Financial Responsibility Linked to Investor-State Dispute Settlement Tribunals Established by EU's International Investment Agreements." Transnational Dispute Management (TDM) 10.(٢)
100. Titi, C. (2015). "International investment law and the European Union: towards a new generation of international investment agreements." European Journal of International Law 26(3): 639-661.
101. Toth, A. G. (1992). "Principle of Subsidiarity in the Maastricht Treaty, The." Common Market L. Rev. 29: 1079.
102. Ünüvar, G., et al. (2020). Permanent Investment Courts: The European Experiment, Springer Nature.

103. Voss, J. O. (2010). The impact of investment treaties on contracts between host states and foreign investors, Brill.
104. Waibel, M. (2013). "Competence Review: Trade and Investment." Available at SSRN 2507138.
105. Weiss, F. and S. Steiner (2013). "The investment regime under Article 207 of the TFEU—a legal conundrum: the scope of 'foreign direct investment' and the future of intra-EU BITs." Investment Law within International Law, Cambridge University Press, Cambridge.
106. Weiß, W. (2013). Common commercial policy in the European constitutional area: EU external trade competence and the Lisbon decision of the German Federal Constitutional Court. Common Commercial Policy after Lisbon, Springer: 29-47.
107. Wessel, R. A. (2011). "The legal framework for the participation of the European Union in international institutions." Journal of European Integration 33(6): 621.